



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لمييلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2013

القسم: علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

دراسة نظرية وتطبيقية لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة : الجزائر (2000-2010)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص مالية و بنوك

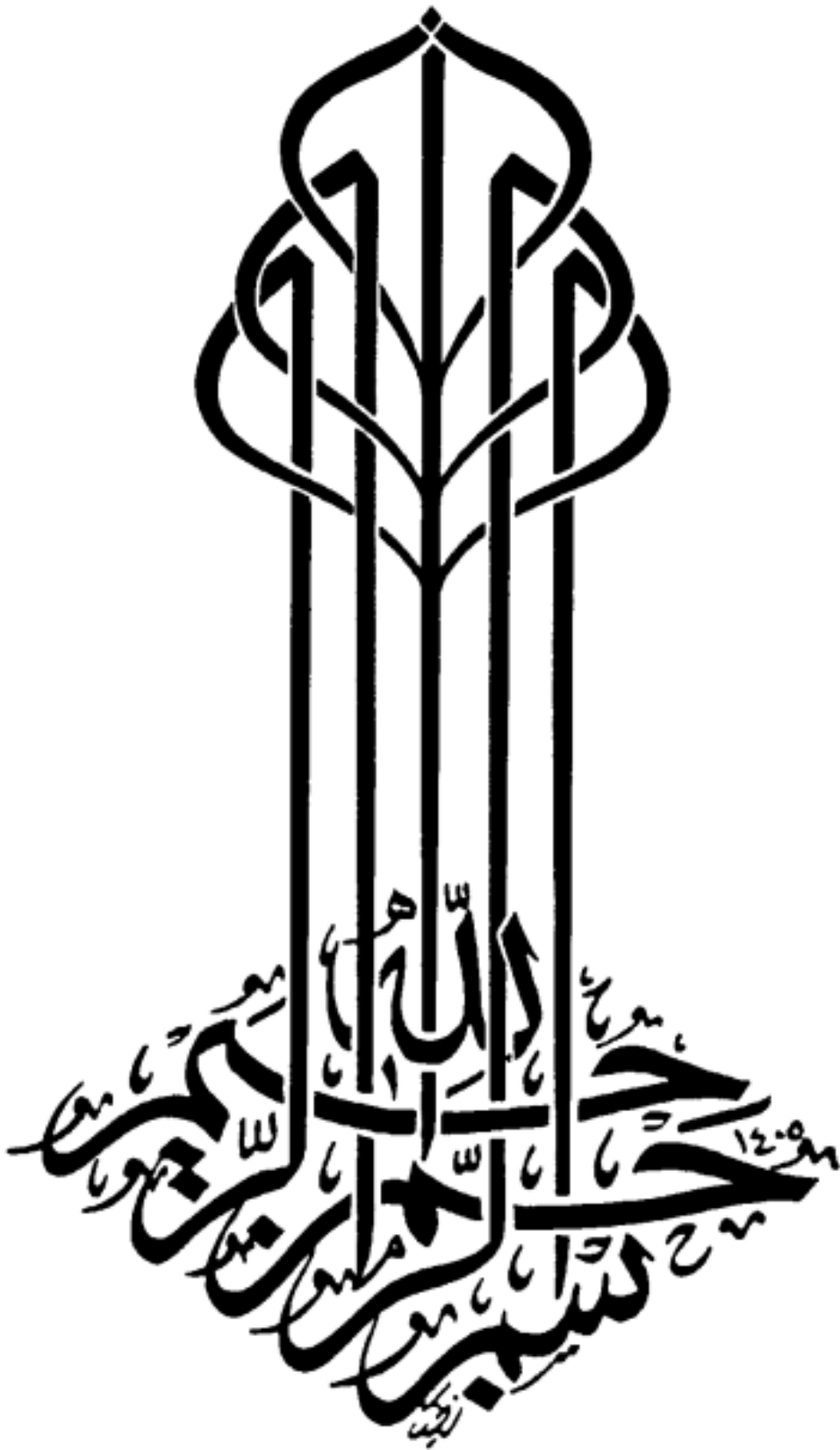
إشراف الأستاذ (ة):

أ. رياض لمزاودة

إعداد الطالب (ة) :

- سلوى زروقي

السنة الجامعية: 2012/2013



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ
أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

سورة البقرة الآية (32)

إهداء

أهدي هذا البحث المتواضع إلى...

أمي الغالية نوارة

أبي العزيز إسماعيل

إلى كل أفراد عائلتي

جميلة، تفاحة، لوزة، هدى، الختير، بدرة، شهرة، صادق، سمير،

ريمه، ميرة، ياسين، أماني.

إلى خالي وخالتي، إلى عمي الحبيب أحمد، وعمتي ذهبية

إلى كل الزملاء والأصدقاء

إلى كل الأساتذة الكرام

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بكلمة

طيبة بهية النسمة

إلى كل محبي العلم والمعرفة

سلوى

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل حمدا يليق بإسمه العظيم، على توفيقه إياي

لإتمام هذا العمل المتواضع، ومدته لي بالقوة والعون

لإنجاز هذا المشروع

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وفائق التقدير والامتنان

إلى من أنار لي دربي بإرشاداته، وأبعد عني الصعاب ودفعني قدما

لإتمام هذا البحث المتواضع

إلى الأستاذ المشرف "رياض لمزاودة"

فجزاه الله عني خير الجزاء

كما أشكر جميع من ساندني، وأمد لي يد العون من قريب أو من

بعيد

وأخص بالذكر توأم روعي منيرة.

الملخص:

أظهرت العديد من الدراسات أن الوساطة المالية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، لأنها تعمل على تحويل مبالغ ضخمة من الادخار إلى الاستثمار، مع العمل على القضاء على المشاكل التي يمكن أن تواجه المدخرين كمشكل السيولة، والمستثمرين كمشكل عدم تناظر المعلومات، ويرتبط هذا الدور بكفاءة الوساطة المالية.

وفي هذا البحث سوف يتم من خلاله دراسة صحة هذا التوصل في حالة البنوك الجزائرية، بتحليل أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي من خلال دراسة فعاليتها في تعبئة وتخصيص الموارد المالية، باستعمال المؤشرات المالية، ومقارنة هذه المؤشرات مع مستوى تطور النمو الاقتصادي، واستنتاج العلاقة السببية فيما بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، وبعد الدراسة وجدنا أن دور الوساطة المالية (النظام المصرفي) مازال غير فعال في الاقتصاد الجزائري، رغم التحسن الملحوظ في نمو الكتلة النقدية بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الادخار، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الوساطة المالية في تحويل الادخارات السائلة إلى استثمارات حقيقية و ذات إنتاجية، بالإضافة إلى أن النظام المصرفي الجزائري يعتمد على تمويل نشاطات الاستغلال دون التركيز على تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل التي من شأنها أن ترفع من معدل تراكم رأس المال وإحداث تنوع إنتاجي تكنولوجي.

الكلمات الدالة: الوساطة المالية، النمو الاقتصادي، المتغيرات الحقيقية، المتغيرات المالية، المؤشرات المالية،

كفاءة الوساطة المالية.

Le résumé:

De nombreuses études ont montré que l'intermédiation financière a un impact positif sur la croissance économique, car elle joue un rôle important à transformer des grandes quantités de l'épargne à l'investissement, tout en travaillant à éliminer les problèmes que les épargnants pourraient rencontrer comme le problème de liquidité, et les investisseurs comme le problème d'asymétrie de l'information, ce rôle est étroitement relié à l'efficacité de l'intermédiation financière.

A partir de cette recherche, on va étudier la validité de ce rôle au niveau des banques algériennes, en analysant l'impact de l'intermédiation financière sur la croissance économique à travers l'étude de son efficacité dans la mobilisation et l'allocation des ressources financières, en utilisant les indicateurs financiers, en comparant ces indicateurs avec le niveau de développement de la croissance économique, et en déduire une relation causale entre l'intermédiation financière et la croissance économique.

Après cette étude, on a retrouvé que le rôle de l'intermédiation financière (le système bancaire) n'est pas encore efficace pour l'économie algérienne, malgré l'amélioration de la croissance de la masse monétaire par rapport à la croissance du PIB et l'augmentation d'épargne, d'une part, à cause de sa faiblesse au niveau des transformations des épargnes liquides à des investissements réels et productifs, et d'une autre part, le système bancaire algérien s'intéresse à fournir les activités d'exploitation sans prendre en compte les financements des investissements à long terme qui augmentent le taux d'accumulation du capital et la création d'une diversité technologique productive.

Les mots clés: intermédiation financière, la croissance économique, les variables réelles, les variables financières, les indicateurs financiers, l'efficacité de l'intermédiation financière.

فهرس المحتويات

IV	الإهداء.....
V	الشكر.....
VI	الملخص باللغة العربية.....
VII	الملخص باللغة الفرنسية.....
VIII	فهرس المحتويات.....
X	فهرس الجداول.....
XI	فهرس الأشكال.....
XII	قائمة الملاحق.....
أ- ز	المقدمة العامة
2	تمهيد.....
الفصل الأول: عموميات حول الوساطة المالية والنمو الاقتصادي	
	تمهيد.....
3	المبحث الأول: أطراف علاقة التمويل.....
3	المطلب الأول: الأعران الاقتصاديون.....
6	المطلب الثاني: التمويل.....
13	المطلب الثالث: الوسطاء الماليون.....
16	المبحث الثاني: الوساطة المالية.....
16	المطلب الأول: مفهوم الوساطة المالية وتطورها.....
18	المطلب الثاني: أهمية ووظائف الوساطة المالية.....
22	المطلب الثالث: أنواع الوساطة المالية وأشكالها.....
27	المبحث الثالث: النمو الاقتصادي.....
27	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والنتاج القومي.....
29	المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي.....
33	المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

38خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: علاقة الوساطة المالية والنمو الاقتصادي	
40تمهيد.....
41المبحث الأول: قياس الوساطة المالية في الاقتصاد.....
41	المطلب الأول: المجمعات النقدية وومقابلاتها.....
51	المطلب الثاني: معدل الوساطة المالية ومؤشراتقياسها.....
56المبحث الثاني: قنوات تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي.....
56	المطلب الأول: قناة تراكم رأسالمال.....
58	المطلب الثاني: قناة التجديدالتكنولوجي.....
61المبحث الثالث: التحليل النظري والتطبيقي لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي.....
61	المطلب الأول: التحليل النظري لأثر الوساطة المالية على النموالاقتصادي.....
64المطلب الثاني: التحليل التطبيقي لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي.....
68خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: تحليل أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر(2000-2010)	
70تمهيد.....
71المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات المالية.....
71	المطلب الأول: هيكل النظام المصرفيالجزائري.....
77	المطلب الثاني: الإصلاحات المالية التي تضمنت الجهاز المصرفيالجزائري.....
86المطلب الثالث: أثر الإصلاحات المالية على المتغيرات المالية.....
90المبحث الثاني: تطور الوساطة المالية في الجزائر خلال فترة 2000-2010.....

90	المطلب الأول: تطور العرض النقدي في الجزائر.....
100	المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر.....
108	المطلب الثالث: مستوى تطور الوساطة المالية في الجزائر.....
113	المبحث الثالث: علاقة مؤشرات الوساطة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر.....
113	المطلب الأول: تطور المتغيرات الحقيقية في الجزائر.....
116	المطلب الثاني: كفاءة الوساطة المالية في الجزائر.....
120	المطلب الثالث: تحليل علاقة الوساطة المالية بالنمو الاقتصادي في الجزائر.....
123	خلاصة الفصل.....
124	الخاتمة.....
130	المراجع.....
137	الملاحق.....

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
47	جدول مبسط لميزانيتين البنك المركزي والقطاع الاقتصادي	01
48	الميزانية الموحدة للنظام المصرفي	02
55	نسب العائد أو الربحية	03
66	ملخص دراسة King et Leoin	04
86	تطور معدل التضخم 1990 - 2009	05
89	تطور معدلات الفائدة على القروض والودائع خلال الفترة 1990-2002	06
91	تطور الكتلة النقدية لفترة (2000-2010)	07

93	تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000 - 2010	08
97	متوسط نسب مكونات الكتلة النقدية إلى M_2 خلال (2000-2010)	09
98	حصة الودائع لدى البنوك العامة والخاصة (200-2010)	10
101	تطور مقابلات الكتلة النقدية (2000-2010)	11
105	حصة القروض الموجهة للقطاعين العام والخاص	12
107	تطور BM/PIB خلال الفترة (2000-2010)	13
108	تطور معدل M_1/PIB خلال (2000-2010)	14
109	تطور معدل QM/PIB خلال الفترة 2000-2010	15
110	تطور معدل M_2/PIB خلال الفترة 2000-2010	16
111	تطور معدل الودائع إلى PIB (CB/PIB)	17
113	تطور معدلات الادخار والاستثمار إلى PIB ($I/PIB, S/PIB$)	18
114	متوسط الفجوة بين الادخار والاستثمار (إلى PIB) خلال 2000-2010	19
115	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2000-2010	20
116	تطور الفجوة بين الادخار والاستثمار إلى (PIB) خلال 2000-2010	21
117	معدل التحويل للفترة: 2000-2010.	22
118	هيكل القروض حسب آجال استحقاقها خلال الفترة: 2000-2010	23

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	علاقة التمويل المباشرة	01
13	علاقة التمويل غير المباشرة	02
15	أنواع المؤسسات المالية	03
24	ميزانية الوسيط المالي	04
25	ميزانية الوسيط المالي	05
26	ميزانية الوسيط المالي	06
50	عملية التصدير أو دخول الأموال	07
51	عملية الاستيراد أو خروج الأموال	08

60	قنوات الانتقال من الوساطة المالية إلى النمو الاقتصادي	09
64	السببية المزدوجة (Patrick)	10
87	معدل التضخم	11
92	تطور الكتلة النقدية 2000 - 2010	12
94	تطور النقود القانونية (BM) إلى M_2	13
95	تطور النقود الكتابية إلى M_2 (2000 - 2010)	14
96	أشباه النقود QM إلى M_2 (2000 - 2010)	15
97	نسب مكونات الكتلة النقدية إلى M_2 خلال (2000 - 2010)	16
99	نسب تطور الودائع لدى البنوك العامة والخاصة (2000 - 2010)	17
99	حصة البنوك العامة و الخاصة من الودائع	18
100	متوسط حصة البنوك العامة و الخاصة من الودائع خلال (2000 - 2010)	19
102	تطور الأصول الخارجية الصافية (2000 - 2010)	20
103	تطور معدل نمو القروض الموجه للدولة (2000 - 2010)	21
104	معدلات تطور القروض الموجهة للاقتصاد (2000 - 2010)	22
106	متوسط حصة البنوك العامة والخاص من القروض (2000 - 2010)	23
107	تطور BM/PIB خلال الفترة (2000 - 2010)	24
108	تطور معدل M_1 /PIB خلال (2000 - 2010)	25
109	تطور معدل QM/PIB خلال الفترة 2000 - 2010	26
111	تطور معدل M_2 /PIB خلال الفترة 2000 - 2010	27
112	تطور معدل الودائع إلى PIB (CB/PIB)	28
115	تطور معدل النمو الاقتصادي (T.PIB)	29
119	متوسط القروض حسب آجالها في الفترة 2000 - 2010.	30
120	تحليل علاقة أشباه النقود بالنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2000 - 2010	31
121	تحليل علاقة النقود M_1 بالنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2000 - 2010	32
121	تحليل علاقة القروض بالنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2000 - 2010	33
122	تحليل علاقة الكتلة النقدية بالنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2000 - 2010	34

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الوضع النقدية	138
02	حجم الاستثمارات و الادخارات في الجزائر	139

المقدمة

تمهيد:

يعد موضوع النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تجذب إهتمام الباحثين و الخبراء الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، وله الأثر الكبير على تطور ورفاه المجتمعات، ويعكس بشكل كبير وضعية المؤشرات الاقتصادية وهو هدف أي سياسة اقتصادية، فتحسين معدل النمو الاقتصادي يتضمن بالضرورة إستهداف هذه المؤشرات كتحسين مستوى معيشة السكان وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الإستثمار والإنتاج.

ولا بد من وجود نظام مالي كفوء يشرف على عملية تمويل الاستثمارات لزيادة الإنتاج، هذا الدور الذي تقوم به أجهزة النظام المالي- قبول الودائع والتمويل- يعد دورا محوريا في النشاط الاقتصادي، وقد تزايد الإهتمام بصورة خاصة بتحليل أهمية هذا القطاع وأثره على المكونات الكلية في الاقتصاد مند أن أصبح جزءا لا يتجزء عن الاقتصاد الحديث، وقد تبنت أدبيات الفكر الاقتصادي دور الوساطة المالية في التأثير على المكونات الاقتصادية بما فيها الدخل الفردي و دخول المؤسسات و الشركات، فمنهم من وجد بأنه لا توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي و الوساطة المالية، فيما رأى البعض الآخر بأن الوساطة المالية والخدمات المالية التي تتم من قبل الوسطاء الماليين تلعب دورا رئيسيا في التأثير على المكونات الاقتصادية الكلية بما فيها النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الدخل على النحو الذي ترد فيها الدراسات النظرية والتطبيقية بشيء من التفصيل.

رغم الجدل الذي أثير حول علاقة الوساطة المالية بالنمو الاقتصادي إلا أنه لا يمكن تجاهل ماتقوم به أجهزة الوساطة المالي، أو النظام المصرفي في تعبئة المدخرات والجمع بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، والواقع يقول بأن النظام المالي المتطور والكفوء له تأثير مباشر وإيجابي على الاقتصاد، وهو ما برهنته أنظمة الدول المتقدمة، كونه أهم محدد لزيادة النمو الاقتصادي.

وقد عمدت معظم الدول النامية ومنها الجزائر بالقيام بمجموعة من الإصلاحات مست قطاعها المالي، وهذا بغية تحقيق أثر أكثر إيجابية على مؤشرات الوساطة المالية وبالتالي التأثير على معدل النمو الاقتصادي.

أولا: إشكالية البحث

هذا الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية و المتمثل أساسا في تحويل الأموال من وحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز، دفعنا إلى التساؤل عن هذا الدور المتمثل في تأثير الوساطة المالية على المتغيرات الكلية للإقتصاد من خلال السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر إيجابي للوساطة المالية على النمو الاقتصادي؟

وما أثرها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة: 2000-2010؟

وتساعدنا في الإجابة على هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:



1. ما هي قنوات تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي؟
2. هل توجد علاقة سببية بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي؟ وفي أي اتجاه تتحدد؟
3. هل ساهمت الإصلاحات المالية التي قامت بها الجزائر في إحداث أثر على مؤشرات تطور الوساطة المالية وزيادة فعاليتها في الاقتصاد؟
4. هل للوساطة المالية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

1. تؤثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي من خلال قنوات الانتقال من الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية ومن أبرزها قناة تراكم رؤوس الأموال؛
2. توجد علاقة سببية بين الوساطة والنمو الاقتصادي تتحدد في:
 - علاقة وحيدة الاتجاه من الوساطة المالية إلى النمو الاقتصادي أو من النمو الاقتصادي إلى الوساطة المالية؛
 - أو هي علاقة تبادلية؛
3. يساعد الإصلاح المالي في تفعيل الوساطة المالية وهو ما ينعكس إيجابا على مؤشرات تطورها في الاقتصاد؛
4. يرتبط النمو الاقتصادي الجزائري بقطاع المحروقات أي بمتغيرات خارجية على عكس المتغيرات الداخلية، وهو ما ينفى علاقته (النمو الاقتصادي) بالوساطة المالية في الجزائر.

ثالثا: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة في الواقع إلى محاولة الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية التي إندرجت ضمنها، بالإضافة إلى تحقيق بعض الأهداف والمتعلقة بالجانب النظري و التطبيقي للبحث، وهي موضحة كالتالي:

1. إبراز الدور المحوري لمؤسسات الوساطة المالية في النشاط الاقتصادي المعاصر؛
2. تحليل أثر عمليات القطاع المصرفي على المكونات الكلية للإقتصاد؛
3. إبراز الأثر السبي للوساطة المالية على النمو الاقتصادي؛
4. تحديد محددات النمو الاقتصادي في الجزائر؛
5. إبراز الدور الفعال للوساطة المالية في التأثير على الدخل الفردي و القومي؛
6. مراجعة الإسهامات الفكرية الاقتصادية حيال العلاقة بين خدمات الوساطة المالية في الجهاز المصرفي و النمو الاقتصادي (النظرية والتطبيقية).

7. معرفة الإصلاحات المالية التي قامت بها الجزائر في الفترة: 2000-2010 وأثرها على مؤشرات الوساطة المالية.
8. دراسة علاقة الوساطة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي الجزائري خلال 2000-2010.

رابعاً: أهمية الدراسة

إن وجود مؤسسات مالية ذات تأثير فعال في الاقتصاد تعد ضرورة حيوية وحتمية، ليس لأنها تمثل قطاعاً يعد متعاملاً إقتصادياً مهماً فحسب بل لأنها سمحت بإيجاد الحلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل خاصة ما يتعلق بالتمويل المباشر، وسنحاول في دراستنا هذه الاجابة على التساؤلات الواردة في الاشكالية، مع محاولة دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، وتحدد أهمية هذه الدراسة في:

1. الأهمية العلمية:

- اظهار مكانة وأهمية الوساطة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- إظهار قنوات الانتقال فيما بين النمو الاقتصادي و الوساطة المالية؛
- إظهار أهم الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت دراسة اتجاه العلاقة السببية بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي.

2. الأهمية العملية:

- محاولة دراسة مستوى تطور الوساطة المالي من خلال المؤشرات المالية الخاصة بالقطاع المصرفي؛
- إظهار مكانة أجهزة الوساطة المالية (النظام المصرفي) في الجزائر في التأثير على النمو الاقتصادي.

3. الأهمية الشكلية:

- وتتمثل في تدعيم المكتبة الجامعية من خلال معالجة هذا الموضوع المتخصص في الاقتصاد الكلي النقدي.

خامساً: دوافع اختيار الموضوع

تتلخص أهم الدوافع والمبررات التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع إلى:

- قناعتنا الخاصة بالأهمية الكبيرة للوساطة المالية بالنسبة لتمويل النشاط الاقتصادي من خلال توفير وسائل الدفع والتخصيصاً لأمثل للموارد المالية، وتوجيهها نحو الاستثمارات الحقيقية، بالإضافة إلى تجزئة المخاطر وتسهيل الحماية ضدها أمام الجدل الذي أثير حول اتجاه العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي.
- رغبتنا في معرفة مكانة الوساطة المالية في الاقتصاد الجزائري، وهذا بالاعتماد على المؤشرات المالية.
- رغبتنا في ربط الوساطة المالية بالنمو الاقتصادي في الجزائر لمعرفة العلاقة بينهما فإذا كانت إيجابية او سلبية.

سادساً: المنهج المستخدم في الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهذا لتكوين القاعدة المفاهيمية لمكونات الدراسة، بالإعتماد على المسح المكتبي من مختلف المراجع سواء تعلق الأمر بالكتب والمجلات والمجلات والملتقيات وغيرها، إضافة إلى وصف وتحليل المؤشرات التي تم حسابها اعتمادا على بيانات وضعية الاقتصاد الجزائري.

سابعا: الدراسات السابقة

هناك نقص كبير في الدراسات التي تناولت موضوع علاقة الوساطة المالية بالنمو الاقتصادي على الساحة العربية والوطنية، حيث لم نستطع الإضطلاع إلا على بعض البحوث والمقالات، بالإضافة إلى بعض الدراسات الجامعية السابقة ذات الصلة بالموضوع، وهذا لبلورة الإطار النظري والتطبيقي للبحث، والإستفادة من النتائج المتوصل إليها، ومن أهم هذه الدراسات.

1. "تحليل علاقة النظام المالي بالنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة أعمال، من إعداد الطالب رياض لمزاودة، جامعة فرحات عباي، 2006-2007، وتناولت هذه الدراسة إظهار الوظيفة الأساسية للنظام المالي وأهمية التطور المالي في رفع معدل التراكم الرأسمالي، بالإضافة إلى أنه تناول أهم الدراسات النظرية والتطبيقية التي حاولت دراسة وتحليل العلاقة السببية بين النظام المالي والنمو الاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مستوى الإرتباط بين المؤشرات المالية التي تقيس مستوى تطور الوساطة المالية ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2005 ضعيف، وأن الإصلاحات المالية وسياسة التحرير المالي كان لها أثر إيجابي على بعض المؤشرات المالية لكن دون المستوى الذي يسمح للنظام المصرفي بلعب دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي.

2. المتغيرات الاقتصادية البنكية والنمو الاقتصادي حالة الجزائر (1962-2008)، مقال منشور لدى مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05، 2012، من إعداد الدكتور لخضر عدوكة، والأستاذ حبيب قنوني، حيث تناولت هذه الدراسة تبيان العلاقة التي تربط بين البنوك من خلال متغيراتها الاقتصادية و النمو الاقتصادي، بالقيام بنمدجة قياسية لتبيان هذه العلاقة، كما تناولت هذه الدراسة هي الأخرى بعض الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت تحليل العلاقة بين البنوك (الوساطة المالية) و النمو الاقتصادي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المتغيرين يتطوران في جهتين متعاكستين، كما أن تأثيره ضعيف على النمو.

3. "خدمات الوساطة المصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو-دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي"، كلية الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية، 2007، من إعداد الدكتور إبراهيم صالح العمر و الدكتور علي شريف عبد الوهاب وردة، وقد قامت هذه الدراسة بمراجعة أهم الإسهامات في أدبيات الفكر الاقتصادي حيال العلاقة بين خدمات الوساطة المالية في القطاع المصرفي وبين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية النظرية منها والتطبيقية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين خدمات الوساطة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي في كل من مصر والسعودية خلال الفترة 1970-2004 عن طريق إختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل نمو الناتج المحلي

الإمالي و المتغيرات الداخلية (مؤشرات الوساطة، العمل ورأس المال، إجمالي التعامل الخارجي والإنفاق الحكومي)، وقد توصلت إلى ضعف العلاقة الشديدة بين خدمات الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في كل من مصر والسعودية، خلال فترة الدراسة 1970-2004، وهو راجع إلى ضعف النظام المصرفي في كل من هاتين الدولتين. 4. دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، حالة البنوك الجزائرية واقع وآفاق، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004/2005، من إعداد الطالبة، لحر خديجة، والتي تناولت تحليل الدور التمويلي التي يمكن أن تؤديه البنوك الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية التي تمر بها البيئة العالمية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النظام المصرفي رغم الإصلاحات التي شملته إلا أنه لا زال يعاني من الضعف، وهو ما سيؤثر على الوساطة المالية لا سيما في ظل آثار العولمة المالية.

ثامنا: هيكل الدراسة:

لمناقشة وتحليل إشكالية بحثنا تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث فصول رئيسية، شمل الفصل الأول والثاني الجانب النظري لهذا البحث، أما الفصل الثالث فقد شمل الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر.

حيث سنتناول في الفصل الأول عموميات حول الوساطة المالية والنمو الاقتصادي الذي تطرقنا من خلاله إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول استهدفنا أطراف علاقة التمويل (الأعوان الاقتصاديون، الوسطاء الماليون ومحل العلاقة والذي يتمثلي التمويل.

أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى الوساطة المالية، من خلال مفهومها وتطورها، أهميتها ووظائفها، أنواعا وأشكالا، واما ما يخص المبحث الثالث فقد خصصناه للنمو الاقتصادي، فتطرقنا إلى مفهومه، طرق قياسه والمصادر والعوامل المحددة له.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه علاقة الوساطة المالية والنمو الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث، فالأول تضمن قياس الوساطة المالية من خلال المجمعات النقدية ومقابلاتها، بالإضافة الى مؤشرات الوساطة ومعدل نموها، أما الثاني فقد تضمن تحليل قنوات تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي من خلال قناة تراكم رأس المال وقناة التجديد التكنولوجي، وفيما يخص المبحث الثالث فقد تم التطرق الى التحليل النظري والتطبيقي لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي.

وفيما يخص الفصل الثالث فقد تناولنا في تحليل أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، حيث قسم هذا الفصل هو الآخر الى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول الهيكل المصرفي الجزائري والإصلاحات المالية وأثرها على المتغيرات المالية وقد خصصنا الحديث عن معدل التضخم ومعدل الفائدة، أما في المبحث الثاني فسنتناول فيه دراسة لتطور الوساطة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) من خلال دراسة تطور الكتلة النقدية، وتطور العناصر القابلة لها، بالإضافة إلى قياس مستوى تطور الوساطة المالية في الجزائر، وفيما يخص المبحث الثالث فقد خصصناه إلى تحليل علاقة مؤشرات الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال تحليل تطور المتغيرات الحقيقية في الجزائر، وتشمل

الإدخار، الاستثمار ومعدل الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) بالإضافة إلى تحليل كفاءة الوساطة المالية في الجزائر من خلال دراسة معدل التحويل ومكانة القروض الطويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري، بعد هذا سنتناول تحليل العلاقة بينيا باستعمال معدلات نمو مؤشرات كفاءة الوساطة المالية والتي ركزنا على مؤشر القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا لإستنتاج العلاقة فيما بين الوساطة أو مؤشرات الوساطة المالية والنمو الاقتصادي.

لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تضمنت أهم نتائج الفصول النظرية وأهم النتائج التطبيقية مع التأكيد من صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من التوصيات والاقتراحات، وأخيرا آفاق البحث.

مفاهيم عامة حول كل من الوساطة المالي والنمو الاقتصادي من خلال تحديد طبيعة الوساطة المالية، ومفهومها وأنواعها، بالإضافة إلى أهميتها وأشكالها، أما فيما يخص النمو الاقتصادي فقد تناولنا مفهوم عامة له، وكيفية قياسه، وأهو المحدداته الرئيسية.

الفصل الأول:

عموميات حول

الوساطة المالية والنمو

الاقتصادي.

تعد الوحدات الاقتصادية الركيزة الأساسية للاقتصاد، فمن خلال مستوى نشاطها وتوسعها، عددها ورجحيتها، كفاءتها وتطورها، يمكن الحكم على درجة التطور الاقتصادي للبلد، حيث يعد مجموع نواتجها أساس لقياس النشاط الاقتصادي.

هذه الوحدات الاقتصادية تتمثل أساساً في أعوان اقتصاديين تتفاوت مستويات ثروتهم ومعرفتهم من عون لآخر، فهناك من يملك الأموال ولكن لا يعرف كيف ينميها ويوظفها، وهناك من له المهارة والخبرة والمعرفة ولكنه لا يملك المال لتطبيق أفكاره وخبراته، فإن كان الأول بعيداً عن الثاني، ولا يستطيعان التعرف على بعضهما البعض، هذا ما يسمح بظهور طرف ثالث يتولى التقريب بينهما وتعريف الأول بالثاني أو العكس، وبالتالي إشباع حاجة كل الطرفين، لكن هذا التطور سرعان ما زال وحل محله القيام بدور إشباع حاجة الطرفين دون شرط معرفة كل طرف للطرف الآخر، وهذا راجع إلى تطور النشاط الاقتصادي وتوسعه الأمر الذي أدى إلى زيادة متطلبات الوحدات الاقتصادية من حيث النوع والتعقيد، هذا ما وسع الهوة بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض.

وقد قامت أجهزة الوساطة المالية للنظام المصرفي بهذا الدور على أكمل وجه باعتباره أضحى يملك ثقة واستحسان المتعاملين الاقتصاديين، وهو ما ساهم في تمويل الإنتاج وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.

ومن خلال هذا الفصل سنتناول المفاهيم الأساسية لهذه المتغيرات من خلال ثلاث مباحث أساسية كالتالي:

المبحث الأول: أطراف علاقة التمويل؛

المبحث الثاني: الوساطة المالية؛

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: أطراف علاقة التمويل

تعتمد الحياة الاقتصادية على تدفقات حقيقية ومالية تكون ناتج لعلاقات بين مجموع الوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد، وتتعلق بمختلف النشاطات الاقتصادية التي يقومون بها، وأهم هذه النشاطات عملية التمويل.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أطراف هذه العلاقة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الأعران الاقتصاديون؛

المطلب الثاني: التمويل؛

المطلب الثالث: الوسطاء الماليون.

المطلب الأول: الأعران الاقتصاديون

للأعران الاقتصاديين دور مهم في النظام الاقتصادي لما يقومون به من أعمال، وهذا لإشباع حاجاتهم وحاجات الاقتصاد الوطني ككل، ويمكن تعريف الأعران الاقتصاديين كما يلي:

الفرع الأول: تعريف الأعران الاقتصاديين

يقصد بالأعران الاقتصاديين مجموعة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمارسون أنشطة اقتصادية، ويشملون الوحدات الاقتصادية العاملة في جميع القطاعات، سواء مؤسسات عامة أو خاصة، عائلات أو خواص، الدولة والقطاع الخارجي.

وبالتالي يمكن تصنيف هذه الوحدات إلى أربعة قطاعات: قطاع عائلي، قطاع الأعمال أو الإنتاج، قطاع الحكومة والقطاع الخارجي.

ويتميز هؤلاء الأعران بالصفات التالية:⁽¹⁾

- رغبة غير محدودة في الحاجات؛
- طاقة غير محدودة في الحاجات؛
- العقلانية أو الرشادة.

⁽¹⁾ عبد اللطيف بن أنشهو: مدخل للاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2007، 6، ص: 38.

فمن خلال هذه الصفات يمكن استنتاج أن هناك من الأعوان من لديهم حاجات يريدون إشباعها، وهناك أعوان من يشرفون على إنتاج هذه الحاجات بغرض إشباع أصحاب العجز.

الفرع الثاني: الأعوان الاقتصاديون وحاجاتهم للتمويل

تتبع الحاجة إلى رأسمال من أجل التمويل، من كل قطاعات الاقتصاد، قطاع العائلات، قطاع الأعمال، قطاع الحكومة والقطاع الخارجي، وسيتم التعرف عليها كل على حدا.

أولا: القطاع العائلي

وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من القطاعات الأخرى، وفي نفس الوقت فإن القطاع العائلي هو القطاع الذي يملك عناصر الإنتاج المختلفة.⁽¹⁾

يحصل القطاع العائلي على الدخل الذي يمكنه من شراء هذه السلع والخدمات عن طريق مساهمتهم بعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم) في العملية الإنتاجية.⁽²⁾

ويقع القطاع العائلي أو الخواص في الحاجة للمال بسبب الفرق بين مستوى مداخيلهم ومستوى إنفاقهم الاستهلاكي، وتنبع هذه الحاجة إما لتسديد مصاريف إستثنائية أو أن لهم صعوبة مؤقتة في السيولة، أو لاستبدال معدات أو حتى الحصول على الملكية لتحقيق استثماري عقاري، أو تحقيق مثل هذه الرغبات يستلزم إمكانية حقيقية للدخار. والبحث عن التمويل من جانب الخواص يعني البحث عن:

- قروض قصيرة الأجل وتخص مبالغ صغيرة نسبيا؛
- قروض عقارية تخص قروض متوسطة الأجل ذات مبالغ مرتفعة نسبيا.⁽³⁾

وعادة ما تكون نفقات العائلات أقل من مداخيلهم وبالتالي تعتبر عون فائض.

ثانيا: قطاع الأعمال أو الإنتاج

يتألف من مجموع المنتجين الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، وذلك عن طريق عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري.⁽⁴⁾

(1) موسوعة ويكيبيديا الحرة: www.wikipedia.org/wiki; 14:12 ; le25/03/3013, 14:12 ; .site consulté

(2) إسماعيل بن قانة: دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري بين 1970-2001 والتنبؤ بها للفترة 2000-2006، رسالة ماجستير، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة- الجزائر، 2005، ص: 05.

(3) فريدة بخراز بعلد: تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص-ص: 21-22.

(4) موسوعة ويكيبيديا الحرة: www.wikipedia.org/wiki; 14:12 ; le25/03/3013, 14:12 ; .site consulté

وعادة لا يتحقق توازن دخول الأموال وخروجها، ولذلك يحتاج هذا القطاع إلى مساعدات لتغطية هذا الاختلال، حيث يلجأ إلى طلب قروض من جهات أخرى مقابل فوائد حسب ما يحتاج إليه، سواء كانت قروضا طويلة الأجل، أو قصيرة أو متوسطة.⁽¹⁾

ثالثا: قطاع الحكومة أو الدولة

يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة وكبار السن (مدفوعات تحويلية) بالإضافة إلى شراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الحكومي، ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل الاقتراض عن طريق الضرائب.⁽²⁾

لكن هذه الموارد قد لا تكفي لتغطية الإنفاق الحكومي و بالتالي لا بد من الحكومة من الاقتراض، وعادة تلجأ لذلك في الحالات التالية:⁽³⁾

- عجز ميزانية الدولة؛
- عجز الأنظمة الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)؛
- حاجة الجماعات المحلية إلى القروض من أجل الاستثمار؛
- حاجة المؤسسات العامة إلى موارد مالية لمعالجة عجزها في الاستغلال أو الاستثمار؛
- حاجة لم تقدر على تغطيتها إعانات الدولة (تخصيص بنود في ميزانيتها).

رابعا: القطاع الخارجي

وهم أعوان خياليون يشملون كل المتعاملين غير المقيمين و الذين يتعاملون اقتصاديا مع المتعاملين المقيمين، وهم بذلك يقومون بالإسترداد و التصدير.⁽⁴⁾

من خلال ما سبق نستنتج أن لكل قطاع موارده ونفقاته الخاصة، وأنه في حالة ما إذا فاقت نفقاته عن موارده، فإن هذا القطاع يلجأ إلى التمويل من القطاع أو القطاعات التي فاقت مواردها نفقاتها، وبالتالي فالأعوان الاقتصاديون ينقسمون إلى قسمين بحسب قدرتهم المالية، فنجد أعوان اقتصاديون أصحاب عجز وأعوان اقتصاديون أصحاب فائض.

(1) فريدة بخزاز بعدل: مرجع سابق، ص-ص: 20-21.

(2) موسوعة ويكيبيديا الحرة: www.wikipidia.org/wiki; 14:12 ; 25/03/3013, site consulté le

(3) فريدة بخزاز بعدل: مرجع سابق، ص: 22.

(4) إسماعيل بن قانة: مرجع سابق، ص: 06.

أ. الأعران اقتصاديون الأصحاب عجز:

وهم الأعران الذين تفوق نفقاتهم مجموع مداخيلهم، مما يضطرهم إلى البحث عن الأموال لتغطية عجزهم، فهم يمثلون الطرف الذي بحاجة للتمويل⁽¹⁾، ويشملون قطاع الأعمال، والحكومة والأجانب الذين لديهم عجز الإشباع.

ب. الأعران الاقتصاديون أصحاب الفائض:

وهم الأعران الذين لديهم مدخرات نتيجة تفوق مداخيلهم عن إجمالي نفقاتهم، ويمثلون بذلك الطرف الذي له القدرة على التمويل (فائض تمويلي)⁽²⁾، والأهداف التي تحركهم هو محاولة البحث عن أفضل التوظيفات لهذه الفوائض، ويشملون العائلات (أفراد أو حواص)، مؤسسات الأعمال، الحكومة والأجانب، الذين يدخرون ما يفرض عن حاجتهم سواء في البنوك أو اللجوء إلى سوق رؤوس الأموال.

لقد سبق وان اشرنا إلى أن التمويل ضروري لجميع القطاعات لاسيما الأعران الاقتصاديون أصحاب العجز، وفيما يلي سنتناول بعض المفاهيم الأساسية للتمويل سواء المتعلقة بمفهومه، أو أنواعه وطرقه.

المطلب الثاني: التمويل

تعتبر الموارد المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي مشكل تواجهه جميع الوحدات الاقتصادية لاسيما المنشآت والأفراد، فهي تحكم بقاءها وإستمراريتها، من أجل ذلك يسعون دائما للحصول على هذه الأموال من مختلف المصادر المتاحة.

الفرع الأول: مفهوم التمويل.

يعد التمويل حجر أساس لبنية الاقتصاد، لما له من التأثير الفاعل والفعال في جميع الوظائف المختلفة للأنشطة.

وقد تتعدد الآراء والتعاريف حول موضوع التمويل لدرجة يصعب وضع تعريف محدد له ودقيق، فنجد من عرفه بأنه: ⁽³⁾ "فن وعلم إدارة و الأموال، ومن حسن الحظ فان الأفراد والشركات عادة ما يكسبون أو يعملون على زيادة أموالهم، وأيضا ينفقون أو يستثمرون أموالهم، ويهتم التمويل بعمليات نقل الأموال بين الأفراد ورجال الأعمال والحكومات، ويستفيد دارسوا

⁽¹⁾ كريمة بوسنة: البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر- دراسة حالة البنوك الفرنسية، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2011، ص: 06.

⁽²⁾ خليل عبد القادر، سليمان بو فاسة: دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و16 أفريل 2006، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر، ص: 404.

⁽³⁾ عبد العزيز محمد المخلاقي: أساسيات الإدارة المالية، جامعة ابن سينا، اليمن، ص: 01: disponible dans le site

www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/344.pdf, le 14/03/2013, 13 : 10.

التمويل من خلال مساعدتهم لاتخاذ قرارات التمويل الصحيحة (الرشيدة)، وهؤلاء الذين يعملون في وظائف تمويلية سوف يستفيدون من فهم التمويل من خلال تمكينهم من التفاعل بكفاءة مع العمليات والإجراءات والأشخاص في التمويل؛"

وهناك من يرى بأن الاتجاه الحديث في دراسة التمويل يشمل القرارات الخاصة بالحصول على الأموال واستخدامها، كما يتناول أيضا أين يمكن استخدامها لتقدير ما إذا كان هناك حاجة للتوسيع أو الإبقاء على الوضع الحالي، فالتمويل هو نشاط متشابك مع النشاطات الأخرى كالإنتاج والتسويق، ويتناول تحديد مصادر التمويل وتأمين الأموال بأقل تكلفة ممكنة ومزيج أمثل.⁽¹⁾

كما هناك من رأى بأن التمويل هو: "توفير موارد حقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، ويقصد بالموارد الحقيقية السلع والخدمات والموارد اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة، تتضمن في جوهرها الامتناع عن استهلاك هذه الموارد واستخدامها في مجال إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية؛"

أما معناه النقدي: "فالتمويل يقصد به إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد النفعية والحقيقية، فهو يهتم بالنقدية، حيث أن كل عملية تجارية تتطلب استخدام النقود بطريقة مباشرة أو غير مباشرة⁽²⁾".

وقد رأى البعض أيضا أن التمويل بمعناه التقليدي هو: "توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام"، وهذا التعريف يعني الحصول على الأموال بغرض استخدامها في تطوير المشروع، أما النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية فهو تحديد أفضل مصدر للتمويل عن طريق المفاضلة فيما بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة ودرجة الخطر.⁽³⁾

وهناك تعريف آخر للتمويل لكن من المنظور الإسلامي، فالتمويل هو عبارة عن تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الإسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه أحكام الشريعة، فالتمويل في الإسلام يتحقق بالملك أو بالعمل، وكل عملية تمويلية لا بد أن تمر من خلال السلع والخدمات، سواء في إنتاجها أو في تداولها معتمدا في ذلك تحمل جميع ما يتعرض له الشيء المملوك من خسائر ومخاطر، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بقاعدة الغنم والغرم.⁽⁴⁾

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن التمويل يشمل النقاط التالية:

- التمويل نشاط من أنشطة الإدارة المالية يرتبط بشكل وثيق بباقي أنشطة المشروع؛
- الهدف من التمويل هو استخدام موارد لإنشاء أو توسيع مشروع ما، وهذه الموارد ليس شرطا أن تكون نقدية فيمكن أن تكون في شكل سلع وخدمات (موارد حقيقية)، وليس الغرض منها استهلاكها بل استعمالها في إنتاج سلع استهلاكية،
- لا بد من مراعاة عامل التكلفة والخطر عند تحديد مصادر التمويل المتاحة؛

(1) كنجو عبود كنجو، إبراهيم رهي فهد: الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر، عمان، 2ط، 2002، ص: 43.

(2) عبد الله بلعدي: التمويل برأس المال المخاطر، دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007، ص: 04-05.

(3) أحمد بوراس: تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 24.

(4) عبد الله بلعدي: مرجع سابق، ص: 04-05.

- لا بد من الحصول على الموارد اللازمة في الوقت المناسب؛
- أما من المنظور الإسلامي، لا بد من مراعاة قواعد الشريعة الإسلامية عند تحديد موارد التمويل المتاحة.

وفي الأخير يمكن أن نقول أن التمويل هو تدبير الموارد اللازمة لإنشاء أو توسيع مشروع ما، والحصول عليها في الوقت المناسب، بأقل خطر وأقل تكلفة.

أما من المنظور الإسلامي فيمكن أن نقول بأنه عملية تدبير الموارد اللازمة لإنشاء أو توسيع مشروع، والحصول عليها في الوقت المناسب، بأقل خطر وأقل تكلفة مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: مصادر التمويل

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسات على الأموال بهدف تمويل استثماراتها، أو عملياتها الاستغلالية، وتتضمن هذه المصادر كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم. بميزانية المؤسسة، ويمكن تصنيف هذه العناصر حسب عدة معايير ونذكر منها معيار مدة الاستحقاق، وكذلك معيار مصدر هذه العناصر وفيما يلي شرح لهذين المعيارين:

أولاً: مصادر التمويل حسب المدة

وتصنف حسب هذا المعيار إلى ثلاثة مصادر أو أنواع للتمويل، تمويل قصير الأجل، تمويل متوسط الأجل و تمويل طويل الأجل.

أ. مصادر تمويل قصيرة الأجل:

يقصد بالتمويل قصير الأجل مجموع الأموال المستخدمة من قبل المنشأة من أجل تمويل احتياجاتها الجارية والتي لا تتعدى عادة السنة المالية الواحدة، والمتمثلة في الأصول المتداولة.⁽¹⁾

وتشمل مصادر التمويل قصيرة الأجل عادة الائتمان المصرفي، والائتمان التجاري، الأوراق التجارية، خصم الأوراق التجارية، بيع الديون والاقتراض مقابلها، القبولات المصرفية والبيع التأجيري.⁽²⁾

وفيما يلي سنتطرق إلى تعريف الأشكال الأربعة الأولى للتمويل قصير الأجل.

- الائتمان المصرفي:

(1) أحمد بوراس: مرجع سابق، ص: 36.

(2) أيمن الشطني وآخرون: مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 53.

ويتمثل في القروض المختلفة التي يقدمها البنك أو المصرف لعملائه، وعادة لا يتجاوز تاريخ استحقاقها سنة واحدة، ومن بين أشكاله الحساب المدين، خصم الأوراق التجارية، قبول الأسناد التجارية (الأوراق التجارية)، التمويل لقاء إيصالات الإيداع الخاصة بالبضائع في مستودعات عامة؛⁽³⁾

- الائتمان التجاري:

وهو عبارة عن قرض قصير الأجل، يمنحه التاجر إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لإعادة بيعها، وقد يكون ناتجا عن البيع دينا بين الشركات، ويعد أكبر مصدر للديون القصيرة الأجل، كون الشركات الصغيرة لا تستطيع الحصول على التمويل من مصادر أخرى، فهي تعتمد عليه اعتمادا كبيرا مقارنة بالشركات الكبرى؛⁽¹⁾

- الأوراق التجارية:

وهي عبارة عن أدوات دين قصيرة الأجل تصدرها الشركات الكبيرة، بهدف الاقتراض ويتم بيعها في السوق المالي، تصدر هذه الأوراق لحاملها لمدة تقل عن سنة؛⁽²⁾

- خصم الأوراق التجارية:

هو اتفاق يعجل به البنك لعميله دفع قيمة الأوراق التجارية قبل حلول موعد استحقاقها، بعد خصم ما يتفق عليه من فوائد وعمولات، وهذا مقابل تنازل العميل على ملكية الحق الثابت في هذه الورقة أو أن يتضمن له وفاءه عند حلول أجلها.⁽³⁾

ب. مصادر التمويل متوسطة الأجل:

يقصد بالتمويل متوسط الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من باقي المتعاملين الاقتصاديين، سواء في صورة أموال أو أصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين سنة إلى خمس (05) سنوات، وعادة تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة، أي أنها وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمؤسسة.⁽⁴⁾

وتشمل هذه المصادر كل من القروض المصرفية، وتمويل المعدات التي تتجاوز مدتها عن خمس سنوات؛⁽⁵⁾

⁽³⁾ عبد الحكيم كراجه وآخرون: الإدارة والتحليل المالي - أسس - مفاهيم - تطبيقات، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ط2، ص: 68-69.

⁽⁴⁾ علي عباس: الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 78-79.

⁽²⁾ عبد الحكيم كراجه وآخرون: مرجع سابق، ص: 78.

⁽³⁾ محمد عبد الخالق: الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 64.

⁽⁴⁾ أحمد بوراس: مرجع سابق، ص: 42.

⁽⁵⁾ أيمن الشطني وآخرون: مرجع سابق، ص: 48.

ج. مصادر التمويل طويلة الأجل:

يقصد بالتمويل طويلة الأجل الأموال التي تحصل عليها المنشأة، وتكون مدة إستحقاقها طويلة نسبياً، تفوق خمس سنوات، تستعملها المؤسسة لتوسيع نشاطها أو إقامة استثمارات جديدة، وتشمل أنواع التمويل طويلة الأجل: الأسهم العادية الممتازة، الأرباح المحتجزة، والقروض طويلة الأجل.⁽⁶⁾

ومن الجدير بالذكر أن تحديد مدة هذه المصادر يختلف من دولة إلى أخرى، فهو مرتبط بدرجة النشاط الاقتصادي داخل الدولة، ففي الدول المتقدمة نجد أن مصادر التمويل القصيرة الأجل قد تمتد إلى سنتين كاملتين، أما التمويل طويل الأجل فيمتد إلى سبع سنوات، وفي الأخير التمويل قد يمتد إلى 20،25،30 سنة.

بالإضافة إلى أن مصادر التمويل لهذه الأنواع من التمويل متعددة و متشعبة لدرجة إننا لا يمكن الفصل بينها وقد ذكرنا الأشهر منها فحسب.

ثانياً: مصادر التمويل حسب مصدر الحصول عليه

ونجد حسب هذا المعيار نوعين من أنواع التمويل، تمويل داخلي وآخر خارجي.

أ. مصادر التمويل الداخلية:

نقصد بالتمويل الداخلي للمشروع مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة وتشمل التمويل الذاتي الذي يعرف على انه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها، وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة.⁽¹⁾

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أن التمويل الداخلي للمنشأة يمثل التمويل المتولد من مجموع النشاط الاستغلالي والمالي للمنشأة خلال الدورة الإنتاجية والمعبر عنه بقدرة التمويل الذاتي، ويختلف مفهوم قدرة التمويل الذاتي عن مفهوم التمويل الذاتي، الذي يمثل الفائض النقدي الصافي الذي تحققه المنشأة بعد طرح توزيع أرباح الشركات واقتطاع جميع المصاريف المالية والجبائية.

حيث يمكن أن نكتب العلاقة التالية:

$$\text{قدرة التمويل الذاتي} = \text{نتيجة الدورة الصافية} + \text{حصص الاستهلاك} + \text{حصص المئونات ذات الطابع الاحتياطي}$$

أما التمويل الذاتي فهو المبلغ المتبقي لدى المنشأة من قدرة التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح على أصحاب هذه المنشأة، ويمكن التعبير على ذلك من خلال العلاقة التالية:

⁽⁶⁾ أحمد بوراس: مرجع سابق، ص: 48.

⁽¹⁾ حسن سمير عشيش: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 121.

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{قدرة التمويل الذاتي} - \text{الأرباح الموزعة}$$

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{الإهلاكات} + \text{المثونات} + \text{أرباح صافية غير موزعة}$$

ومن خلال هذا يمكن استنتاج أن مصادر التمويل الذاتي ثلاثة: الإهلاكات، المثونات والأرباح المحتجزة.⁽²⁾

ب. مصادر التمويل الخارجية:

تلجأ المؤسسات أصحاب العجز المالي إلى التمويل الخارجي، وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لديها⁽¹⁾، ويتمثل في المدخرات المتاحة في الأسواق المالية لمواجهة احتياجاتها التمويلية ولهذا التمويل مصدرين: تمويل خاص والذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص والأفراد أو من قطاع الأعمال، والذي يكون في شكل أسهم وسندات، وتمويل عام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها والذي يكون في شكل قروض بنكية وسندات الخزينة.⁽²⁾

فمهما اختلفت مسميات التمويل وتعددت أنواعه فإنه يبقى ضرورة حتمية لجميع القطاعات، بالإضافة إلى أن جميع هذه الأنواع ينصب في إطار واحد وهو تصنيفها حسب مصدره، (تمويلات داخلية وتمويلات خارجية)، حيث تلجأ المؤسسات إلى مواردها الداخلية لتغطية حاجتها قبل أي شيء، وعند نفادها أو عدم كفايتها، تلجأ إلى موارد أخرى تخرج عن إطارها الداخلي (والموارد الخارجية خلال أطراف أخرى)، وعليه فإن هذا النوع من التمويل يتم وفقا لطريقتين أساسيتين وهو ما سنتعرض له فيما يلي.

الفرع الثالث: طرق التمويل

يعتمد أصحاب المشاريع الاستثمارات لتمويل مشروعاتهم بعد عجز مواردهم الداخلية على طريقتين أساسيتين من التمويل الخارجي وهما: التمويل المباشر والتمويل غير المباشر.

أولاً: تمويل مباشر أو التمويل باللاوساطة المالية

ويتم الاتصال مباشرة بين الفئات ذات العجز والفئات ذات الفائض دون اللجوء إلى أي وسيط مالي⁽³⁾، وذلك من خلال إصدار مستخدمي الأموال (وحدات العجز)، أوراق مالية مباشرة (أسهم وسندات)، يقوم المدخرين (وحدات ذات فائض) شرائها مباشرة من السوق المالي.

ويمثل الشكل الموالي هذه العلاقة:

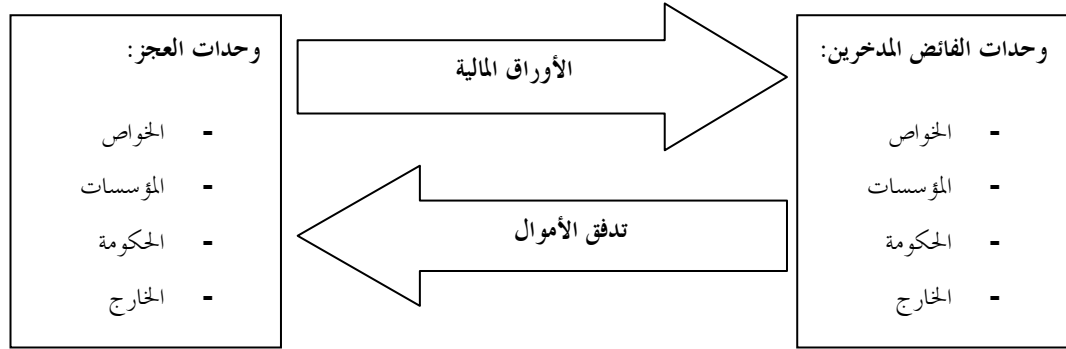
⁽²⁾ أحمد بوراس: مرجع سابق، ص: 28.

⁽¹⁾ حسن أحمد توفيق: التمويل والإدارة في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص: 387.

⁽²⁾ عبد الله بلعدي: مرجع سابق، ص: 09.

⁽³⁾ سمير مسعي: تسعير القروض المصرفية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص:

الشكل رقم 01: علاقة التمويل المباشرة.



المصدر: من إعداد الطالبة.

وقد تعتري هذه العلاقة مجموعة من المصاعب تعرقل سير عملية التمويل نذكر منها مايلي:⁽¹⁾

- تتمثل المشكلة الأولى لهذه العلاقة في صعوبة تعارف الطرفين، وحتى وأن تعارفا فليس من السهل أن يكون هناك توافق في الرغبات من حيث الزمان والمكان، حيث انه من المستبعد أن يكون طرفا العلاقة موجودان في نفس المكان، وهو ما يخلق مشكلة التلاقي بينهما؛
- صعوبة توافق الرغبات من حيث المبلغ، فقد يكون صاحب العجز المالي يحتاج مبلغ أكبر من الفائض المالي للطرف الأخر لهذه العلاقة المالية المباشرة، ويصبح من اللازم على صاحب العجز البحث عن شخص آخر لاستكمال حاجته المالية، مع إمكانية ظهور نفس العراقيل السابقة على فرض أن المشكلة قد حلت؛
- عدم قدرة المقترض على تقدير الأخطار المحتملة، مما يضعف من فرص التوظيف الجيد للأموال، ويقلل من إمكانية الاستعمال الأمثل للموارد؛
- كما أن العلاقة المباشرة تدفع إلى تجميد الأموال المقترضة إلى غاية تاريخ التسديد، وهو أمر لا يخدم أصحاب الفائض المالي خاصة.

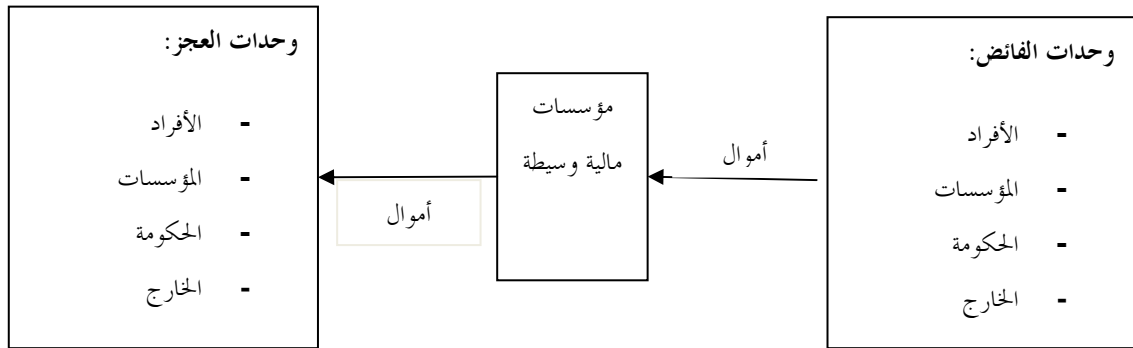
ثانيا: التمويل غير المباشر.

(1) الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط7، 2010، ص- ص: 05- 06.

نتيجة لوجود قصور في أسلوب التمويل المباشر سمح لأسلوب ثاني للتمويل بالظهور، ويقوم على أساس وجود وسطاء ماليين، وهذا السبب من وراء تسمية هذا الأسلوب بنظام التمويل بالوساطة المالية، حيث تتم عملية نقل الأموال بواسطة مؤسسات مالية متخصصة تسمح بالتوفيق بين رغبات الأطراف وتذليل العقبات التي يمكن أن تكون حول الحجم، تاريخ الاستحقاق، الشروط القانونية، السيولة، المخاطر... الخ.⁽²⁾

والشكل الموالي يوضح أسلوب هذا التمويل:

الشكل رقم 02: علاقة التمويل غير المباشرة.



المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: الوسطاء الماليون

يطلق مصطلح "الوسطاء الماليون" على مجموعة المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع الموارد الادخارية من الأفراد والمشروعات والحكومات، وتضعها تحت تصرف نفس هذه الوحدات إذا احتاجت إليها⁽¹⁾، ويمكن التمييز بين العديد من المؤسسات المالية الناشطة في النظام المالي، فمن سوق رؤوس الأموال إلى سوق القروض، فبالرغم من قيام كل الوسطاء الماليين بنفس الوظيفة الأساسية، وهي قبول الأوراق المالية التي تصدرها الشركات وغيرها من الفئات ممن هم بحاجة إلى الأموال، وإصدار أوراق مالية ثانوية لمن لديهم أموال فائضة أو مدخرات، إلا انه توجد بعض الفوارق التنظيمية بينهم، حيث يمكن التمييز بين مايلي:

الفرع الأول: وسطاء الودائع

⁽²⁾ سمير مسعي: مرجع سابق، ص: 18.

⁽¹⁾ أسامة كامل، عبد الغني حامد: النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص: 153.

يدخل ضمن هذه الفئة كل من البنوك التجارية، مؤسسات الإقراض وبنوك الادخار، تتشكل مواردها الأساسية من الودائع؛ أما الاستخدامات فتمثل أساسا في القروض الممنوعة للأفراد والمؤسسات. (2)، وفيما يلي تعريف لهذه المؤسسات.

أولا: البنوك التجارية

تقدم البنوك التجارية خدماتها المصرفية للجمهور دون تمييز، كما تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع التقليدية وشهادات الإيداع التي تعتبر فرصة استثمارية جيدة للمدخرين الذين يرغبون في توجيه مدخراتهم إلى استثمارات قصيرة الأجل، وهناك كذلك السندات القابلة للتداول التي تصدرها البنوك، والتي تتلاءم والمدخرين الذين يفضلون توجيه مواردهم المالية إلى استثمارات طويلة الأجل، كما أتاحت البنوك التجارية فرص عديدة للمقترضين، فلم تعد قاصرة على تقديم قروض قصيرة الأجل، بل أصبحت مصدرا لتقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل. (1).

ثانيا: مؤسسات الإقراض والادخار

تتكون مؤسسات الإقراض والادخار في تلك المؤسسات التي تعمل على تعبئة الموارد المالية عن طريق قبولها لمختلف أنواع الودائع كالودائع الجارية، وتستخدم هذه المؤسسات الموارد التي لديها في تقديم القروض العقارية بضمان عقارات، وتمثل أكبر المؤسسات التعاقدية في الولايات المتحدة الأمريكية. (2).

- الفرع الثاني: وسطاء التعاقد (الوسطاء الضميين)

حيث يتم التعاقد بين الوسيط المالي والعملاء سواء في إطار حمايته الممتلكات أو التامين على الحياة، وبالتالي جمع الأموال من خلال ذلك، وأهم أنواع هذه الفئة: شركات التأمين. (3).

- شركات التأمين يعرف التأمين بأنه عمل يسعى إلى توزيع الخطر على أكبر عدد ممكن من الأفراد، مقابل مبلغ بسيط من المال يسمى قسط التأمين، يدفعه المؤمن إلى الهيئات المختصة، التي تقوم بحمل النتائج مقابل الأقساط التي تجمعها، وذلك بان تدفع تعويضا عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالمؤمن له، بموجب عقد ينظم العلاقة بين شركة التأمين والمؤمن له، يسمى

(2) عبد الغفار حنفي: إدارة المصارف - السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية للبنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص: 22.

(1) منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث للتوزيع، ط2، 2010، ص- ص: 09- 10.

(2) محمود يونس، عبد النعم مبارك: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 149.

(3) عبد الغفار حنفي: مرجع سابق، ص: 22.

بعقد التأمين أو بوليصة التأمين، ومن أهم أنواع التأمين: التأمين على الحياة، التأمين ضد الحوادث، بوليصة التأمين البحري... الخ.⁽⁴⁾

الفرع الثالث: وسطاء الاستثمار

وهي مؤسسات تقوم بالتوظيف المباشر للموارد التي يقدمها الجمهور في شكل أوراق مالية متنوعة، حيث تسمح للعميل بتكوين محفظة استثمارات، ويتحصل من ورائها على عائد، وبالتالي فهي تسهل عملية الاستثمار في الأصول المالية، ومن أمثل هذه المؤسسات: شركة الاستثمار.⁽⁵⁾

- شركات الاستثمار:

وهي شركات معروفة بتخصيصها في شراء وبيع الأوراق المالية، وهي شركات وساطة مالية تبيع حصصا للجمهور وتستثمر حصيلة الأموال في البيع في حافظة متنوعة للخصص، ويستفيد المستثمرون في شركات الاستثمار من تنوع الحافظة والإدارة المهنية المحترفة للأموال.⁽¹⁾

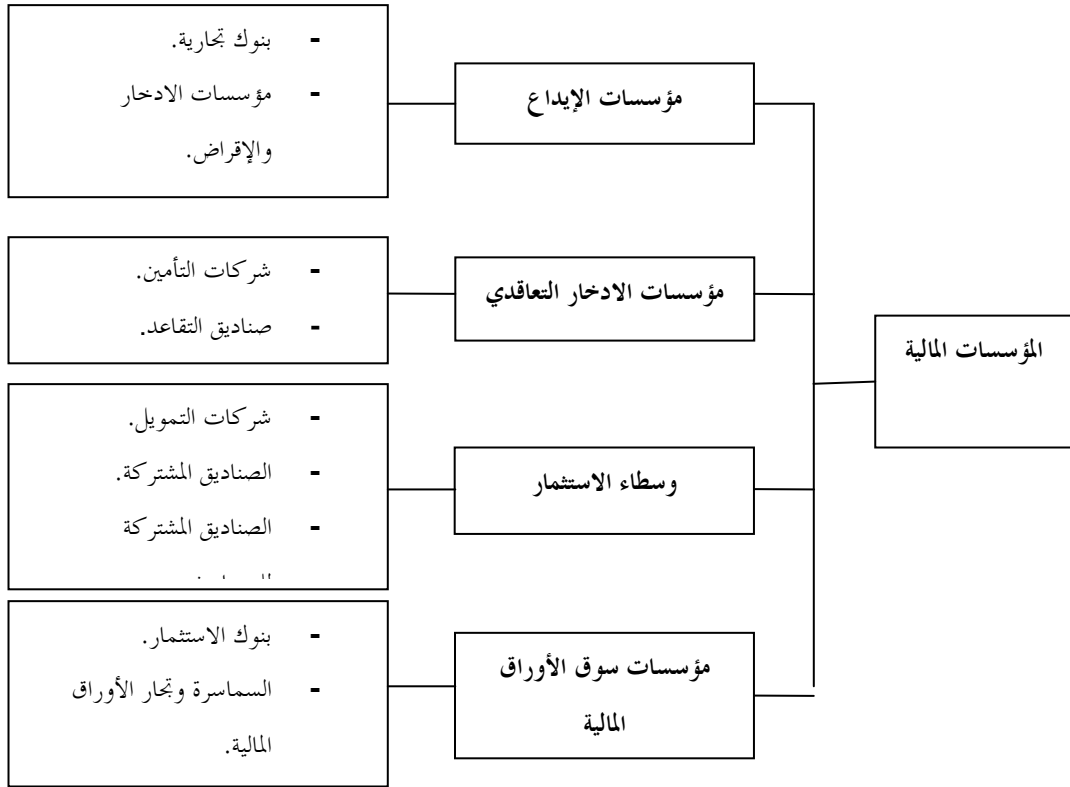
وفي الأخير يمكن أن نلخص أنواع المؤسسات المالية (المذكورة وغير المذكورة) من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: أنواع المؤسسات المالية.

⁽⁴⁾ محمد حسين الوادي وآخرون: النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 214.

⁽⁵⁾ سمير مسعي: مرجع سابق، ص: 19.

⁽¹⁾ محمد صالح القريشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص- ص: 119 - 120.



المصدر: سمير مسعي: تسعير القروض المصرفي - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 19.

المبحث الثاني: الوساطة المالية

في عالم النقود والأعمال هناك حاجة مستمرة إلى تداول الأموال. بمبالغ تختلف حسب طبيعة الأعمال وتوجهها، وتسمح الحركة المستمرة للنشاط لبعض الأطراف بالحصول على فائض مالي، وتسبب لأطراف أخرى عجزا ماليا.

وقد علمنا مسبقا أن الجمع بين هاتين الفئتين يكون وفق أسلوبين، إما بالتقاء أصحاب العجز والفائض مباشرة، أو تدخل طرف ثالث يجمع بينهما وهم الوسطاء الماليون، وقد ظهرت الوساطة المالية لتساعد على تخطي عقبات العلاقة المباشرة، وبالتالي تسهيل عملية تعبئة المدخرات.

وسوف نتناول في هذا المبحث الجانب النظري للوساطة المالية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الوساطة المالية وتطورها؛

المطلب الثاني: أهمية ووظائف الوساطة المالية؛

المطلب الثالث: أنواع الوساطة المالية وأشكالها.

المطلب الأول: مفهوم الوساطة المالية وتطورها

ستتطرق في هذا المطلب لتعريف الوساطة المالية وتطورها التاريخي، أهميتها ووظائفها، أنواعها وأشكالها.

الفرع الأول: مفهوم الوساطة المالية

اختلفت تعاريف الوساطة المالية باختلاف وجهات النظر حولها، ولقد ارتأينا إلى عرض بعض منها كما يلي:

تعرف الوساطة المالية بأنها: "عملية جلب الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية شركات أفراد أو حكومات، وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى، والمؤسسة المالية وجدت من أجل تسهيل هذه الوساطة."⁽¹⁾

ويمكن تعريفها في إطار سعي أطراف العلاقة باتجاه تلبية حاجياتهم وتحقيق أهدافهم بأنها: "تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشر وبين المقرضين والمقترضين المحتملين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب العجز وأصحاب الفائض المالي."⁽²⁾

ويمكن تلخيص طبيعة عمل الوساطة المالية في مجال الاقتصاد بأنها: "عمل يتضمن التقريب بين طرفين بقصد الربح، وفائدتها ووظيفتها الاقتصادية هي تخفيض تكلفة التبادل أو التعامل بين الوحدات الاقتصادية، وما يترتب عن ذلك من تشجيع العمل والإنتاج والتجارة."⁽¹⁾

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول بان الوساطة المالية هي عبارة عن مجموع العمليات التي تقوم بها أجهزة الوساطة المالية سواء تعلق الأمر بالمؤسسات المالية البنكية أو غير البنكية، وتشمل هذه العمليات الجمع بين المقرضين والمقترضين، وتسمى هذه المؤسسات بالوسطاء الماليين.

ومنه يمكن تعريف الوسيط المالي بأنه: "شخص طبيعي أو معنوي يتوسط بين المقرضين والمقرضين النهائيين، فالوساطة المالية تسمح بان تنقسم إلى معاملتين منفصلتين عن بعضهما، فيقتض الوسيط المالي من الدائنين النهائيين، وهكذا تتضمن عملية الوساطة مبادلة ثنائية من الحقوق المالية، حيث يعرض الوسيط حقا على نفسه اتجاه دائنة بمقابل نقدي مستعملا النقود

(1) محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية- البورصة والبنوك التجارية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص: 209.

(2) الطاهر لطرش: مرجع سابق، ص: 07.

(1) وفاء أحمد أحمد: الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، بحث تطبيقي في المصرف العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية، مجلة الأستاذ، معهد الإدارة الرصافة، العدد: 201، 2013، ص: 836.

التي يحصل عليها من ذلك في خلق حقوق مالية على المقرضين النهائيين، وباختصار يمكن تعريف الوسطاء الماليين بأنهم وحدات اقتصادية وظيفتها الأساسية شراء الأوراق المالية من المقرضين النهائيين وإصدار دين غير مباشر على نفسها لصالح المقرضين النهائيين.⁽²⁾

الفرع الثاني: تطور الوساطة المالية

نستطيع القول أن الوساطة المالية وجدت منذ القدم عند الإغريق و الرومان، الذين كانوا من رواد الفن المصرفي، ولكنها لم تكن بالمفهوم الواسع الذي نعرفه الآن، حيث لم تمارس هذه الهيئات - إن أمكن تسميتها بذلك- الإقراض للغير بالفائدة إلا في نطاق محدود جدا.

وفي القرون الوسطى حيث كان التجار وغيرهم يقومون بالاحتفاظ بالفائض من النقود المعدنية، ذهبية كانت أو فضية، لدى الصيارفة، مقابل إيصال أو تعهد، حيث يعتبرونهم أصحاب الفائض المالي، أي أن الطرف الأول في الوساطة، ومن الناحية الأخرى استخدم الصيارفة النقود المعدنية المودعة لديهم من إعطاء نقود بعدما تأكدوا بأن أصحابها لن يقوموا بطلبها بصورة جماعية، وذلك انطلاقاً من خبرتهم في هذا المجال، القروض تزيد في قيمتها على قيمة النقود المكتسبة لديهم مقابل حصولهم على فوائد من المقرضين، وهم يمثلون الطرف الثاني لعلاقة الوساطة، اعتماداً على أصحاب هذه النقود (المدعين) لن يطالبوا بها دفعة واحدة، ومن هنا بدأت هذه القنوات أو الهيئات تتنامى وتتفنن في جمع المدخرات وإعطاء القروض.⁽³⁾

وعلى هذا الأساس فإن ظهور الوساطة المالية البنكية إن صح التعبير كان نتاج لظهور العمل المصرفي أو البنوك، حيث كانت البنوك التجارية أولى من احتضنت عمليات الوساطة المالية التقليدية، وهي قبول الودائع ومنح الروض، وبالتالي فإن أولى أشكال الوساطة كانت الوساطة البنكية، وبعد التطورات التي شهدتها القطاع المالي ظهرت مؤسسات بنكية أخرى.

وفيما يخص الوسطاء الماليين غير البنكيين فقد ظهوروا بظهور السوق المالية، أين ظهرت أول سوق مالية، إذ كان التجار يتجمعون في شارع "وول ستريت" بالولايات الأمريكية لتداول فواتير الشحن المقومة بقيمة البضائع المحملة على السفن حيث كانت وحدة التعامل المتعارف عليها في ذلك الوقت هي الفضة.

وفي سنة 1789 ونتيجة لزيادة المديونية أصدرت الكونغرس أمر بالموافقة على إصدار ما قيمته 80 مليون دولار أمريكي من السندات الحكومية، وبعد بضعة سنين تم طرح أسهم بنك في الولايات المتحدة الأمريكية للاكتتاب وتبع بعد ذلك ظهور لشركات التأمين، ثم نشأ نوع من التبادل المنظم، وعلى الرغم من وجود سوق رسمية إلا أنه كانت هناك أوراق مالية للتبادل فيما بين المتعاملين وأخذت تلك العمليات بالإزدهار والنمو.

(2) عبد المنعم السيد علي وسعد الدين العيسى: النقود والمصارف وأسواق المال، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 67.

(3) زياد سليم رمضان، محفوظ احمد جودة: إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 17.

وفي سنة 1792 جمع أربعة وعشرون (24) تاجرا وقعوا ميثاقا فيما بينهم وفي شارع "وول ستريت" شكلوا بذلك بداية سوق نيويورك للأوراق المالية؛⁽¹⁾ ثم وصلت إلى ما وصلت إليها الآن بفعل التطورات التي شهدتها العالم خاصة بما يتعلق بالقطاع المالي، وبالتالي تعددت وتباينت مجموع الوسطاء العاملين بالسوق المالية واختلفت وظائفهم ومسمياتهم.

المطلب الثاني: أهمية ووظائف الوساطة المالية

تحتل الوساطة المالية مكانة كبيرة في النظم الاقتصادية المعاصرة بفضل ما تقوم به من وظائف هامة، والتي لولاها لكان من الصعب أن يقوم الأفراد بتلبية وإشباع رغباتهم، إذ سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل، فالوساطة المالية لها أهمية بارزة لجميع المتعاملين الاقتصاديين والاقتصاد ككل، وعادة ما تتضمن عملية الوساطة المالية للقيام بمجموعة من الوظائف، وستتناول فيما بعد كل من أهمية ووظائف الوساطة المالية.

الفرع الأول: أهمية الوساطة المالية

يمكن في حقيقة الأمر تسجيل أهمية وجود الوساطة المالية بالنسبة لكل طرف من أطراف التمويل وكذا الاقتصاد القومي ككل، وذلك كما يلي:

أولاً: أهمية الوساطة المالية لأصحاب الفائض المالي⁽²⁾

سمحت الوساطة المالية بتحقيق مزايا عديدة لهذه الفئة من المتعاملين نذكر أهمها كما يلي:

- مصداقية الوسيط المالي مضمونة وليس السبب في ذلك حجم السيولة التي يسيرها فحسب، بل نظرا للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين، فأموال المودع هي إذا مأمونة الحفظ، وهو ما يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشر؛
- يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، فالمؤسسة المالية الوسيطة مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات؛
- يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر، فالمؤسسة المالية الوسيطة لما تتوفر عليه من أموال ضخمة، ولما تتمتع به من مركز مالي قوي تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل التزاماتها اتجاه المودعين الذين يعتبرون ودائعهم مبالغ صغيرة مقارنة بما يحتفظ به في حوزتها،
- يعطي وجود الوساطة المالية لأصحاب الفائض المالي في إنفاق الجهد والوقت في البحث عن المقترضين المحتملين، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون في أموالهم، فالوساطة المالية بحكم طبيعتها نشاطها تتيح إمكانية مستمرة لقبول الأموال في أي وقت.

(1) خالد عجيلوني: مرجع سابق، ص: 45.

(2) الطاهر لطرش: مرجع سابق، ص: 08.

ثانيا: أهمية الوساطة بالنسبة لأصحاب العجز المالي

إن الوساطة المالية لا توفر مثل هذه الخدمات لأصحاب الفائض المالي فقط، بل تقوم خدمات أخرى إلى أصحاب العجز المالي، وليس مبالغة إذا قلنا أن هؤلاء هم المرر لوجود الوساطة المالية، ولا معنى لها إذا لم يكن هناك من يطلب خدماتها، ويستفيد أصحاب العجز المالي من وجود الوساطة المالية الجوانب التالية:⁽¹⁾

- وجود الوساطة المالية يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبا، فعلاقة التمويل المباشر تدفع المقرضين إلى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بحجم المخاطر العالية وبمدة القرض، ولكن نظرا للتقنيات العالية المستعملة من طرف الوساطة المالية والاستفادة من طفرة الحجم من جهة أخرى، ورمزية الفوائد المدفوعة على الموارد المستعملة من جهة ثالثة، تجعل الفوائد المفروضة على القروض ليست مرتفعة بالشكل الموجود في علاقة التمويل المباشرة؛
- توفير الوساطة المالية الأموال اللازمة بشكل كافي وفق الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي، وهي تحقق هذه العملية، نظرا لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها بطريقة مستمرة، وبما أن هناك تيارات من الودائع، فان الأموال المطلوبة من طرف أصحاب العجز المالي تكون دائما متوفرة في الوقت المناسب؛
- يجنب وجود الوساطة المالية المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية - على افتراض أن المصاعب الأخرى غير موجودة- فالوساطة المالية باعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة لتقدم مثل هذا الدعم.

ثالثا: بالنسبة للوساطة المالية

إذا كانت الوساطة المالية تؤدي كل هذه الخدمات لأصحاب العجز المالي والفائض المالي، فهي تستفيد من الكثير من المكاسب منها:

- تستفيد من الفوائد على القروض، وتعتبر مداخيل تعظم عائداها؛
- استعمال موارد غير مكلفة في الغالب، فالودائع الجارية هي الجزء الغالبة في مواردها المالية، ويجب أن نعلم أن هذا النوع من الودائع لا يكلفها أي شيء، حيث أن معظم الأنظمة النقدية العالمية تمنع منح فوائد على هذا النوع من الودائع؛
- يسمح للحصول على ودائع للوساطة المالية بتوسيع قدرتها على منح القروض، وذلك بإنشاء نقود الودائع، ويعني هذا أن البنوك تستطيع أن تمنح قروضا أكثر مما تحصل عليه من ودائع وهو بطبيعة الحال أمر يزيد من إمكانياتها في زيادة الأرباح (عملية خلق النقود).⁽¹⁾

رابعا: بالنسبة للاقتصاد ككل

⁽¹⁾ عبد الرحمان بن عزوز: دور الوساطة المالية في تنشيط الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة تونس، رسالة ماجستير، فرع إدارة أعمال، جامعة منتوري، قسنطينة،

2011، ص-ص: 77-78.

⁽¹⁾ الطاهر لطرش: مرجع سابق، ص-ص: 09-10.

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد سمحت لأصحاب الفائض و العجز المالي بتفادي الكثير من المصاعب المرتبطة بالتمويل المباشر، والاستفادة من العديد من المزايا المترتبة عن الانتقال إلى علاقة التمويل غير مباشرة، فإن الاقتصاد بدوره يستفيد من وجود الوساطة المالية في الكثير من الجوانب نذكر منها:⁽²⁾

- تفادي احتمال عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، إن وجود الوساطة المالية يوفر الأموال اللازمة للتمويل بواسطة تعبئة الإذخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة؛
- وجود الوساطة المالية يمكن من تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد (ذو الطبيعة التضخمية) بتعبئة السيولة الموجودة، ولكن القدرة على هذه التعبئة ترتبط إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة المالية ذاتها في أداء دورها كجامعة للأموال.

الفرع الثاني: وظائف الوساطة المالية

يلعب الوسطاء الماليون دوراً أساسياً في التقليل من حجم المخاطر أمام راغبي الاستثمار، أو همجي أفضل الظروف لهم، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الوظائف التي تقوم بها معظم أجهزة الوساطة المالية حالياً وهي كما يلي:

أولاً: تقديم المعلومات المالية وتحليلها

إن العديد من الأفراد ليست لديهم المعرفة الكاملة بشؤون الأوراق المالية، وقد يجدون من المرهق لهم أن يقوموا بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعدد كبير من الأوراق المالية غير المباشرة، خصوصاً إذا كانت ما لديهم مجرد مبالغ نقدية صغيرة يرغبون في استثمارها، أو هنا يأتي دور الوسطاء الماليين، فهم يستطيعون الاستعانة بخبرتهم أو بالخبراء في ميدان التحليل المالي، وتكون تكلفة جمع وتحليل البيانات من قبل الوسطاء الماليين غالباً أقل مما لو قام المتعاملون بذلك بأنفسهم.⁽³⁾

ثانياً: تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة

ويقصد بها تلك التكاليف التي تنطوي عليها عمليات شراء الأصول المالية المباشرة والاحتفاظ بها وبيعها، وهنا يستطيع الوسطاء الماليون تحقيق وفورات اقتصادية من ناحيتين، ناحية حجم العمليات المالية التي يقومون بها، وناحية عدد مرات قيامهم بهذه العمليات، فبالنسبة للأولى نجد الوسطاء يكون حجم عملياتهم كبيراً، وتوزيع التكاليف المصاحبة لها على هذا الحجم الكبير من الأصول المتعامل فيها، يجعل نصيب كل واحد من هذه الأصول (مباعة أو مشترة) من إجمالي التكاليف (التكاليف المتوسطة) صغيراً جداً بالمقارنة مع التكلفة المتوسطة التي تتحملها كل وحدة من الأصول (أوراق مالية) في العمليات الصغيرة المناظرة التي يقوم بها المدخرون النهائيين بأنفسهم.

⁽²⁾ عبد الرحمن بن عزوز: مرجع سابق، ص: 79.

⁽³⁾ عاطف وليم أندراوس: أسواق الأوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي، والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2007، ص:

أما فيم يخص الناحية الثانية فنجد أن عدد المرات التي يقوم بها الوسطاء الماليون لعملية شراء وبيع أصول مالية، يكون اقل من عدد المرات التي يقوم فيها المدخرون النهائيون بعمليات مشابهة، وبالتالي فإن تخفيض عدد العمليات يعني تخفيض تكاليف القيام بها.⁽¹⁾

ثالثا: توفير الائتمان وتقديمه إلى راغبه

ارتبط ظهور الوسطاء الماليون بعملية نقل فوائض المدخرين إلى المستثمرين والمستهلكين، ثم تزايدت الحاجات الاقتصادية إلى الائتمان وتطورت وظيفة الوسطاء الماليون فلم تعد تنصب على تسهيل الائتمان المباشر بل أصبحت تحاول توفير مقادير إضافية جديدة عن طريق خلق الأصول المالية المباشرة.⁽²⁾

رابعا: توفير السيولة وتدنية المخاطر

يتميز الوسطاء الماليون بأهم يخلقون سيولة حيث يجعلون من الممكن للمقترضين أن يقرضوا قصير الأجل، والمقترضين طويل الأجل، ورغم حقيقة أنهم استخدموا أموال المودعين لتقديم قروض طويلة الأجل، فإنهم يستطيعون أن يعدوا المودعين بأنهم يستطيعون سحب ودائعهم في أي وقت، لو أن لدينا عددا من المودعين الأفراد الصغار ذوي القرارات المنفصلة حول ما إذا كانوا سيسحبون ودائعهم أم لا، حيث لا ترتبط قراراتهم حول سحب ودائعهم أم لا، ومن ثم يستطيع البنك مثلا أن ينشأ على نحو جديد بالتوزيع الاحتمالي لمسحوبات الودائع في أي وقت، ويحتفظون باحتياطات صغيرة الحجم لمواجهة المسحوبات، أما الفائدة الثانية في تدنية المخاطر، فالمدخر النهائي معها كانت قيمة الفوائض المتاحة لديه لغرض الاستثمار أن تمكنه من شراء عدد صغير من الأصول، وبالتالي فإن حجم المخاطر الذي يواجهه كبير إذا ما حدث وانخفضت الأسعار السوقية أراد التخلص منها قبل استحقاقها، فإن الوسيط المالي نظرا لما يستطيع أن يجمعه من فوائض يصبح حجمها في النهاية كبيرا جدا، فإنه يستطيع شراء أحجام كبيرة ومتنوعة من الأصول، وبذلك يحقق قدرا من الأمان ضد مخاطر انخفاض قيمة بعضها نظرا لاحتمال أن يرتفع قيمة البعض الآخر في نفس الوقت، وهو ما يلغي الأثر الأول (عملية التنويع في الأصول المالية).

فضلا على أن الوسطاء الماليون كما ذكرنا سابقا، يستطيعون بإمكانياتهم الكبيرة، أن يستخدموا أخصائيو في المجال المالي، وذوي الكفاءات العالية التي تعنى بتحليل الائتمان ووضع المعايير المناسبة لتقييم المقترضين، ولذلك فإن الذي يقتني أصولا مالية لوسيط مالي، يعرف على أنه دائما في مواجهة وسيط تتميز محفظة أوراقه بالتنوع الذي يدي حجم المخاطرة المحتملة، وهو أمر لا يستطيع المدخر نفسه تحقيقه بمعرفته الخاصة.⁽³⁾

المطلب الثالث: أنواع الوساطة المالية وأشكالها

تقوم بعمليات الوساطة المالية أنواع عديدة من المؤسسات المالية التي تختلف أساسا من حيث الوظائف الأساسية للوساطة المالية المذكورة سابقا، وتكمن الخصائص المميزة لهذه المؤسسات في طبيعة الحقوق والخدمات التي تتيحها للدائنين، وفي طبيعة

(1) عبد الرحمان بن عزوز: مرجع سابق، ص- ص: 80- 81.

(2) محمود يونس، عبد النعيم مبارك: مرجع سابق، ص- ص: 120- 124.

(3) عبد الرحمان بن عزوز: مرجع سابق، ص: 82.

الحقوق التي تحصل عليها والخدمات التي تقدمها للمقترضين، وعليه فإن هناك من هذه الناحية اختلافات كبيرة بين الوسطاء الماليين، عموماً ذلك لا يمثل وضعاً ثابتاً، حيث تنمو هذه المؤسسات وتنوع خدماتها باستمرار، ويمكن التمييز بين العديد من أنواع الوساطة المالية فمن سوق رأس المال إلى السوق النقدي، يوجد العديد من المؤسسات التي تقوم بدور الوسيط المالي في حدود خصائصها التنظيمية وطبيعتها الوظيفية، بحيث تأخذ عمليات الوساطة المالية ثلاثة أشكال عند الجمع بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض.

الفرع الأول: أنواع الوساطة المالية

يمكن حصر أنواع الوساطة المالية في نوعين أساسيين، مؤسسات مالية نقدية ومؤسسات مالية غير نقدية.

ويقصد بهذا التصنيف التأكيد على دور وسطاء السوق النقدي، وتحديد البنوك التجارية في خلق النقود وفي تنفيذ السياسة النقدية، بالإضافة إلى دورهم التمويلي في تعبئة المدخرات و توجيهها نحو الوحدات الاستثمارية في الاقتصاد، وتميزهم عن الوسطاء غير النقديين الذين لم يكن يسمح لهم بالتعامل بالحسابات الجارية أو قبول الودائع تحت الطلب، كما لم يسمح للبنوك بالتعامل بالأوراق المالية الخاصة و حددت استثماراتها المالية بالسندات الحكومية فقط.⁽¹⁾

أولاً: المؤسسات المالية النقدية أو البنوك (وساطة نقدية)

ويمكن تصنيف هذه المؤسسات في نوعين هما:

1. البنك المركزي:

وهو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي، ولذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في جميع البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين و التشريعات السائدة، لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض.

وفي إطار سياسته العامة يجب أن تخضع المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية إلى اللوائح والتوجيهات التي يصدرها سواء تعلق الأمر بحجم السيولة التي يجب أن تحتفظ بها ، أو القروض التي تقدم على منحها، كما يجب أن تخضع إلى القواعد التي يحددها عندما تتدخل في السوق النقدية، وبالإضافة إلى ذلك فإن البنك المركزي يتدخل في سوق الصرف من أجل دعم العمالة الوطنية مقابل العملات الأجنبية إذا استدعت الضرورة ذلك.⁽¹⁾

2. البنوك التجارية:

(1) خالد عجيلوني: مرجع سابق، ص: 51.

(1) الطاهر لطرش: مرجع سابق، ص- ص: 11- 12.

تعد البنوك التجارية نوع من أنواع الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع.

إن وصف هذه المؤسسات المالية بالنقدية لا يعني أنها الوحيدة دون غيرها التي تتعامل بالنقود، ولكن يعني ذلك أن هذه المؤسسات هي الوحيدة المؤهلة لإنشاء نوع النقود الذي أشرنا إليه أعلاه.

ومن أهم المستخدمات المتاحة أمام هذه البنوك هي القيام بمنح القروض قصيرة الأجل أو القروض التجارية، إنسجاما مع طبيعة الجزء الأكبر من مواردها.

وتعتمد هذه البنوك على الأموال المنتقاة من الغير في شكل ودائع وليس على رؤوس أموالها، وهذا يعني أنها لا يمكنها أن تقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل، أصبح بالإمكان للبنوك التجارية بمثل هذه العمليات، وأصبحت تقترب تدريجيا من النوع الآخر من المؤسسات المالية، ونفس الشيء يقال عن الودائع المتلقاة من الجمهور .

وفي هذا الصدد أصبح بإمكان البنوك التجارية قبول الودائع الزمنية سواء كانت لأجل أو ادخارية، وهو ينسجم تماما مع تطور النظرة إلى التمويل.⁽²⁾

ثانيا: المؤسسات المالية غير النقدية (وساطة غير نقدية)

إن وصف هذه المؤسسات بأنها غير نقدية لا يعني أنها لا تستعمل النقود، ولكن لكون طبيعة مواردها لا تسمح لها بإنشاء النقود على خلاف المؤسسات المالية النقدية، ولا يمكن من حيث المبدأ لهذه البنوك أن تحصل على ودائع جارية من الجمهور، وهذا هو السبب في عدم قدرتها على إنشاء نقود الودائع وعليه، فإن الجزء الأكبر من مواردها يتشكل بصفة أساسية من رؤوس أموالها الخاصة، ومن الودائع الزمنية التي تقوم عليها معظم نشاطاتها التمويلية⁽³⁾، ونظرا لطبيعة مواردها فإن هذا النوع من الوساطة المالية يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل، بالإضافة إلى عمليات التوظيف المالي كإصدار السندات والمشاركة في مختلف المشاريع والمؤسسات بالحصول على أسهم، وعلى هذا الأساس فهي تقوم بتنفيذ استثمارات طويلة الأجل مستعملة رؤوس أموالها الخاصة.

الفرع الثاني: أشكال الوساطة المالية

تأخذ الوساطة المالية ثلاثة أشكال أساسية هي:

أولا: الوساطة المالية التمثيلية (أصل مالي/أصل مالي) (Titre/Titre)

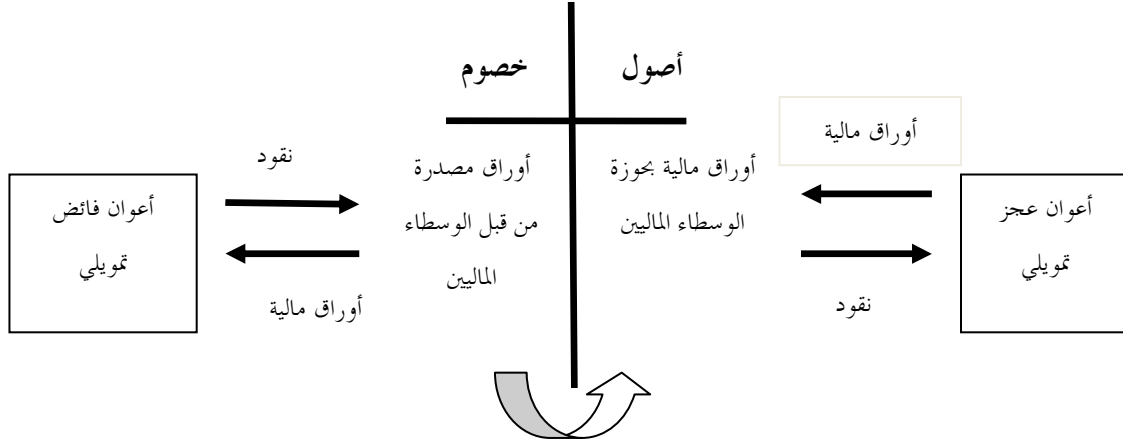
⁽²⁾ المرجع نفسه، ص: 12.

⁽³⁾ مريم بن شريف: أنظمة تأمين الودائع المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص: بنوك: نقود ومالية، جامعة سعد دحلب- البليدة- الجزائر، 2006، ص: 20.

في هذه الحالة يقوم الوسطاء الماليون بإصدار أوراق مالية، ولتكن مثلا سندات بقيمة 1000 مليون دج لفائدة أعوان إقتصاديين ماليين أو غير ماليين، مما يسمح لهم بالحصول على موارد مالية (نقود) ليمنحوها فيما بعد في شكل قروض لأعوان العجز مقابل أوراق مالية تثبت مديونيتهم.

و يمكن تمثيل هذا النوع من الوساطة في المخطط التالي:

الشكل رقم 04: ميزانية الوسيط المالي



source: Mario Dehove : Institution et théorie de la monnaie, mars 2001, p: 01, le :20/03/2013,10:00, Disponible dans le site: <http://perso.orange.fr/mario.dehove/chapitre2.pdf>.

يكون اتجاه هذه العلاقة من الموارد (الخصوم) إلى الاستخدامات (الأصول) وتتجلى أهمية هذه الوساطة في:

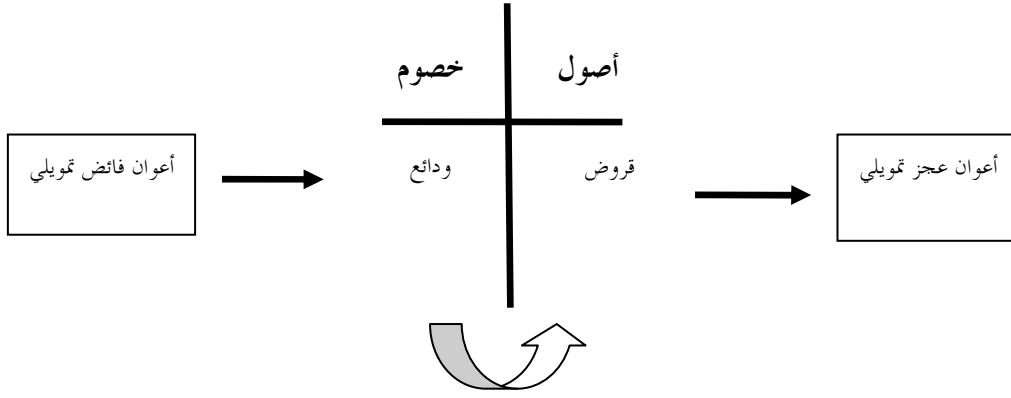
- يقوم الوسيط المالي في هذا النوع من الوساطة بتحويل آجال الاستحقاق، بسبب عدم توافق الأوراق المالية المصدرة من الطرفين.
- قيام الوسطاء الماليين بالتوسط بين الطرفين من شأنه أن يقلل من مخاطر عدم التسديد من طرف المقترض.⁽¹⁾

ثانيا: الوساطة النقدية أو وساطة التحويل (وديعة أصل مالي/وديعة أصل مالي)

يسعى البنك في هذه الحالة للحصول على ودائع الجمهور مقابل معدل فائدة، لتمكن فيما بعد من متابعة ومنح القروض، إذ يمكن تمثيل هذا النوع من الوساطة كالآتي:

الشكل رقم 05: ميزانية الوسيط المالي

⁽¹⁾ Mario Dehove : Institution et théorie de la monnaie, mars 2001, p: 01, , Disponible dans le site: <http://perso.orange.fr/mario.dehove/chapitre2.pdf> , le : 20/03/2013,10:00.



source: Mario Dehove : opt cit, p: 02.

يكون الاتجاه كذلك في هذه الحالة من الخصوم إلى الأصول أي من الودائع إلى القروض، وتكمن أهمية هذا النوع من الوساطة في تحمل الوسطاء الماليون مسؤولية المخاطر المتعلقة بمصولهم على ودائع قصيرة وبمعدلات فائدة ثابتة يمنحونها فيما بعد في شكل قروض طويلة الأجل.⁽¹⁾

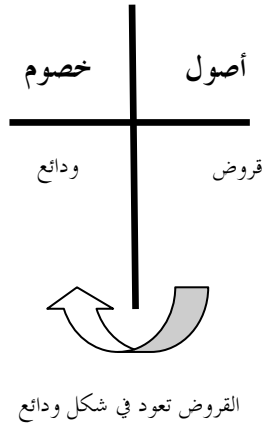
ثالثاً: وساطة خلق النقود (قروض/ودائع)

هذه الحالة عكس الحالتين السابقتين فان الاتجاه في هذه الحالة يكون من الاستخدامات إلى الموارد، لان منح القروض من طرف البنوك يؤدي إلى خلق ودائع جديدة لدى نفس البنك وبنفس القيمة، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل وسائل دفع جديدة تؤدي إلى خلق النقود، والمخطط التالي يوضح ذلك:⁽²⁾

الشكل رقم 06:ميزانية الوسيط المالي

⁽¹⁾ Mario Dehove : op cit, p: 02.

⁽²⁾ ibid.



source: Mario Dehove : opt cit, p: 02.

بعد تطرقنا لمفهوم الدائرة المالية من خلال إبرازنا مفهوم وأشكال الوساطة المالية في هذا المبحث، سنتناول فيما يلي للدائرة الحقيقية من خلال التعرف على النمو الاقتصادي، تعريفه، قياسه ومحدداته.

إن الاختلاف في مستويات الحياة لها آثار معتبرة على رفاهية الإنسان، مما يتطلب معرفة المحددات أو العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، الذي يسمح بدوره في تقارب أو تباعد مستويات المعيشة، ويعود ظهور النمو الاقتصادي الحديث إلى عوامل أو ظواهر تاريخية، ناتج عن النظم الخاص بحق الملكية و الرأسمالية، والتي منبعا المدرسة الكلاسيكية المتمثلة "بآدم سميث" و"دافيد ريكادو" ثم تليها نظرية "شومبتر" والتي تهتم بدور الابتكارات التكنولوجية، والنظرية الكيترية التي عبر عنها كل من "هارود" و"دومر" في نموذجها، غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج "سولو" والنماذج التي أتت بعدها، والتي يمكن ربط أغلبها بهذا النموذج الأخير.

وسنتناول في هذا المبحث النقاط التالية والمتعلقة بالمفاهيم العامة النمو الاقتصادي:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والنتائج القومي؛

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي؛

المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والنتائج القومي

يعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج القومي من خلال نسبة التغيير في قيمة الناتج الداخلي الخام، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتناول هذين العنصرين كل على حدة.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، حيث أن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير، ويلاحظ على التعاريف التي أعطيت للنمو الاقتصادي الالتقاء في نقاط معينة و الاختلاف في أخرى، لكنها كانت تتفق كلها عموما على المعنى الإجمالي نفسه.

حيث يعرف بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن."⁽¹⁾

كما يعرف بأنه: " الزيادة السنوية المعبرة عنها بالنسبة المئوية للناتج الوطني الصافي، والناتج المحلي أو الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد."⁽²⁾

وفي تعريف آخر: "يعبر عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة."⁽¹⁾

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في النمو، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 11 .

(2) معروف هوشيار: تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 307.

(1) إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات: مفاهيم ونظم اقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص: 276.

ويعرف كذلك بأنه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، لما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي."⁽²⁾

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن:

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو السكاني، لأن هذا الأخير يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد ووفقاً لهذا فان:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل النمو السكاني}$$

- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، بمعنى أنه لا بد من استبعاد اثر تغيرات النقود أو معدل التضخم ومن خلال هذا فان:
- لن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة استمرارية وتكون على المدى البعيد.⁽³⁾

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل زيادة دخل الفرد النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

من خلال هذا نستنتج أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وليس النقدي، بالإضافة إلى أنه يتحقق تلقائياً دون تدخل من أي جهة كانت.

الفرع الثاني: الناتج القومي

يعبر الناتج القومي عن حجم الإنتاج من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، أما الدخل القومي فيعبر عن القيم النقدية للإنتاج من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وفي النهاية لا بد من أن الدخل القومي يكون مساوياً للناتج القومي.⁽⁴⁾

وينقسم الناتج القومي إلى مفهومين أساسيين: الناتج القومي الخام أو الناتج المحلي الإجمالي، والناتج الوطني الخام.

⁽²⁾ محمد عبد العزيز عجمية: التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق - النظريات والاستراتيجيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 73.

⁽³⁾ محمد عبد العزيز عجمية: مرجع سابق، ص- ص: 73-77.

⁽⁴⁾ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات: مرجع سابق، ص: 67.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

هو عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين، وخلال السنة عادة، والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا مواطنوا البلد أم أجنب، وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية. (1) ومنه:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{مجموع قيم المنتجات النهائية}$$

ثانياً: الناتج الوطني الخام.

وهو يعبر عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية محددة من الموارد الاقتصادية المملوكة من قبل مواطني البلد سواء كان الإنتاج داخل البلد أو أرحائه. (2)

ويمكن كتابته بالصيغة التالية: (3)

$$\text{الناتج الوطني الخام} = \text{الناتج المحلي الإجمالي} + \text{مجموع دخول المقيمين عن عملهم في الخارج} - \text{مجموع دخول غير المقيمين عن عملهم في الداخل}$$

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشراً صريحاً عن حقيقة الأداء الاقتصادي، من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفير البيانات والإحصاءات وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك. (4)

ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، ويعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداماً لقياس درجة النمو الاقتصادي في غالبية دول العالم. (5)

(1) محمود حسين الوادي، كاظم حاسم العيساوي: الاقتصاد الكلي - تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007، ص: 28.

(2) نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطب: الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر، الأردن، 2006، ص: 28.

(3) فاروق سحنون: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، 2010، ص: 68.

(4) كريم بودخدع: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010، ص: 75.

(5) مصطفى بن ساحة: أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية،

المركز الجامعي بقراداية، 2010، ص: 05.

الفرع الأول: معدل النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي هو الفرق بين كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنتين على التوالي، فإذا رمزنا إلى الاقتصادي

$$DY = Y_t - Y_{t-1} \text{ ب } DY \text{ فسيكون: } 1$$

ومنه معدل النمو الاقتصادي ما هو إلا معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، فإذا قسمنا النمو الاقتصادي DY على كمية الناتج المحلي لسنة $1 - Y_t$ نحصل على المؤشر نسبيه معدل النمو الاقتصادي لسنة Y_t .⁽¹⁾

وإذا رمزنا لمعدل النمو الاقتصادي ب g فان:

$$g = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$$

والمعدل السابق (g) يمثل **معدل النمو البسيط** حيث يقيس معدل متوسط الدخل الفردي الحقيقي للسنة الأساس مقارنة بسابقتها، أما عن استخدامات هذا المعدل فهو يستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة.

في حين يوجد معدل آخر يقاس به النمو الاقتصادي وهو **معدل النمو المركب** حيث يقيس هذا المعدل متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي وذلك لفترة زمنية معينة، يستخدم هذا المعدل في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة والطويلة الأجل، فان اشرنا إلى معدل النمو المركب ب T_{cc} فان حسابه يكون وفقا للعلاقة التالية:

$$T_{cc} = \sqrt[n]{\frac{GDP_n}{GDP_0}}$$

حيث أن GDP_n متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة n .

GDP_0 متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة، و n هي طول الفترة الزمنية.

وبما أن الناتج المحلي الإجمالي GDP من أهم المقاييس الكمية التي تساعد في الحكم على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي ومعدل النمو، سوف نتناول طرق حسابه فيما يلي.

الفرع الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

نظرا لأهمية حساب الناتج الإجمالي فانه لا يعتمد في التوصل إليه على استعمال طريقة واحدة لمقارنة نتائج مختلفة، ولتجنب الوقوع في الأخطاء واكتشافها عند اختلاف النتائج وأهم هذه الطرق: طريقة القيمة المضافة، طريقة الدخل وطريقة الإنفاق.

(1) فاروق سحنون: مرجع سابق، ص: 76.

أولاً: طريقة القيمة المضافة.

تعرف القيمة المضافة على أنها الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة من الزمن غالباً سنة.⁽¹⁾

وعليه:

القيمة المضافة لمتوج ما = قيمة المنتوجات النهائية - قيمة المنتجات

حيث نقصد بالمنتجات النهائية السلع والخدمات التي لم تدخل في إنتاج لسلع وخدمات أخرى بل إن المنتجات الوسيطة هي نفسها التي دخلت في إنتاجها خلال مراحل العملية الإنتاجية.⁽²⁾

ونعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيراً عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعضاً لمنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام حيث انه تبعاً لهذه الطريقة يكون:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي.

أي أن الناتج المحلي هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي وليس إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وقد أتت هذه الطريقة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج المحلي الإجمالي.⁽³⁾

ثانياً: طريقة الدخل

يتم قياس الدخل القومي وفقاً لهذه الطريقة من خلال احتساب مجموع دخول أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية.⁽⁴⁾

وعادة فإن الدخل القومي المحتسب بهذه الطريقة قد لا يساوي الدخل القومي المحتسب بطريقة القيمة المضافة، وعادة تكون عناصر الإنتاج الأربعة، الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم، حيث أن هذه العناصر تؤدي إلى وصول السلعة إلى شكلها النهائي بعدها تستطيع تحديد قيمة هذه السلعة وذلك لأن قيمة السلعة تساوي المبالغ المنفقة عليها، ومنه فإن الناتج المحلي

(1) إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات: مرجع سابق، ص: 77.

(2) المرجع نفسه: ص: 75.

(3) بودخدع كريم: مرجع سابق، ص: 75.

(4) محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي: مرجع سابق، ص: 46.

الإجمالي يساوي مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة وهي: الأجر (مقابل العمل)، الربح (مقابل استغلال الأرض)، الفائدة (مقابل رأس المال)، الأرباح (مقابل التنظيم).⁽¹⁾

وفي حالة عدم تساوي الدخل المحتسب بهذه الطريقة مع الدخل المحتسب بطريقة القيمة المضافة، يتم استبعاد وإضافة دخول أخرى للوصول إلى نفس النتيجة.⁽²⁾

ومن بين هذه الدخول تخفيض الإعانات الإنتاجية، وإضافة الضرائب غير المباشرة واهتلاكات رأس المال بالإضافة إلى دخول أخرى.⁽³⁾

وبصفة عامة يمكن القول بأن الطريقة تعد من أسهل الطرق في قياس الدخل القومي نظرا لتوفير البيانات اللازمة لها، لكنها ليست أكثرها دقة.

ثالثا: طريقة الإنفاق

تعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمعات، وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات إلى أن يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن غالبا ما تكون سنة، ويعرف الإنفاق النهائي بأنه: "مجموع الإنفاق على السلع والخدمات التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن."⁽⁴⁾ حيث يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي. وتغيير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق، أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع، حيث يكون هذا الإنفاق والدخل يساوي الناتج المحلي،⁽⁵⁾ وبالتالي:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{الإنفاق الكلي}$$

وينقسم الإنفاق في المجتمع إلى أربعة عناصر رئيسية:

- نفقات الاستهلاك الخاص من مثل القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية ويشار له بالرمز: "C"؛
- الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص بالقطاع الإنتاجي على السلع الرأسمالية والإنتاجية ويرمز له بـ: "I"؛
- الإنفاق الخاص بالحكومة ويشمل الإنفاق الخاص بنشاط إنتاجي وإنفاق ليس متعلق بنشاط إنتاجي ولا يدخل هذا الأخير في حساب الناتج المحلي الإجمالي، يرمز لهذا الإنفاق بـ: "G"؛

(1) فاروق سحنون: مرجع سابق، ص- ص: 84.

(2) محمود حسين الوادي، كاظم حاسم العيسوي: مرجع سابق، ص: 47.

(3) فاروق سحنون: مرجع سابق، ص- ص: 84- 85.

(4) إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات: مرجع سابق، ص- ص: 81- 82.

(5) بودخدع كريم: مرجع سابق، ص: 76.

- صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات: وهو يمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير والاستيراد ويشار لهما بـ: "X" و "M" على الترتيب.

وعليه نجد أن الإنفاق المحلي الإجمالي يمثل مجموع الإنفاق الكلي للقطاعات الأربعة⁽¹⁾ كما في الصيغة التالية:

$$\text{GDP} = \text{C} + \text{I} + \text{G} + (\text{X} - \text{M})$$

المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

الفرع الأول: المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي

يعتبر تحديد ومعرفة مصادر النمو الاقتصادي، وكيفية التحكم فيها من أهم أهداف نظرية النمو الاقتصادي، فالعملية الإنتاجية تعتمد على استعمال عناصر النتاج ويستطيع أي مجتمع أن يزيد النتاج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة (المدخلات)، أو تحسين إنتاجية هذه الموارد التي تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمل باستخدام آلات أو تكنولوجيا جديدة أو نظم إدارية أفضل، وتطبيق سياسات حكومية أكثر مرونة وفعالية، وبما أننا بصدد العوامل الاقتصادية التي تعمل على أحداث النمو الاقتصادي، فسنتناول أهم هذه العوامل وهي: تراكم رأس المال، النمو السكاني وبالتالي نمو القوى العاملة، التقدم التكنولوجي.

أولاً: تراكم رأس المال Capital

يمكن تقسيم رأس المال إلى قسمين: رأسمال مادي، والمتمثل في مخزون الآلات، والمعدات المستخدمة في الإنتاج، فهي تأخذ شكل مال إنتاجي، ورأسمال بشري المتمثل في القوى العاملة المتدربة والماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل، فعند زيادة مخزون المجتمع من رأس المال بشقيه هذا يعني انه قادر على التراكم الرأسمالي.⁽²⁾

إن زيادة كمية رأس المال تؤدي إلى زيادة النتاج وتحقيق النمو الاقتصادي حيث تزداد كمية رأس المال عن طريق الاستثمار المحقق فيمكن ان نحدد العلاقة بين الناتج الوطني ورأس المال كما يلي:

$$Y = ak \dots \dots \dots (1)$$

حيث: Y الناتج الوطني

k رأس المال

(1) إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات: مرجع سابق، ص- ص: 87- 88.

(2) بدر شحدة سعيد حمدان: تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995- 2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة- فلسطين، 2012، ص: 13.

$$a = \frac{dY}{dK}$$

a الإنتاجية المتوسطة لرأس المال ويساوي الإنتاجية الحدية للرأس المال أي:

$$DY = aDK$$

ومنه يكتب النمو الاقتصادي كما يلي:

أي كلما زاد رأس المال بمقدار DK فإن الدخل يزداد بمقدار aDK .

$$\frac{DY}{Y} = a \frac{DK}{Y} \dots \dots \dots (2)$$

ومعدل الناتج الوطني:

$$\frac{DY}{Y} = \alpha \frac{DY}{\alpha K}$$

وبتعويض المعادلة (1) في المعادلة (2) نجد:

$$\frac{DY}{Y} = \frac{DY}{K}$$

ومنه ناتج معدل النمو الاقتصادي يساوي نمو رأس المال بإقراض رأس المال العنصر الرئيسي في الإنتاج.⁽¹⁾

ثانياً: نمو العمل

يعتبر عنصر العمل مؤشراً بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من الناحيتين تتمثل الأولى في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة، وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد، أما من الناحية الثانية فتتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل، إذ أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل، أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل من حصيلة عملية الإنتاج.⁽²⁾

يجب التركيز في هذا المجال ليس فقط على حجم القوى العاملة، وإنما أيضاً على نوعية عنصر العمل من العناصر الهامة في زيادة الإنتاجية، ويمكن تحسين نوعية عنصر العمل عن طريق التعليم، التدريب أثناء العمل، تحسين المستوى الصحي للعاملين... الخ.⁽³⁾

$$Y = IL \dots \dots \dots (3)$$

ويمكن تحديد دور العمل في النمو كما يلي:

حيث أن:

$$Y \text{ الناتج الوطني}$$

$$L \text{ العمل (السكان العاملين)}$$

$$I = \frac{Y}{L} \text{ الإنتاجية المتوسطة حيث:}$$

(1) فاروق سحنون: مرجع سابق، ص: 75.

(2) بودخدع كريم: مرجع سابق، ص: 79.

(3) كامل رشد علي التل: أثر التعليم على النمو الاقتصادي - حالة الأردن، رسالة ماجستير، تخصص: إقتصاد، جامعة اليرموك، 1991، ص: 45.

ومنه يكتب النمو الاقتصادي كما يلي:

$$DY=I.DL$$

أي معدل نمو الإنتاج يكون وفق المعادلة التالية:

$$\frac{DY}{Y} = I. \frac{DL}{Y} \dots \dots (4)$$

$$\frac{DY}{Y} = I. \frac{DL}{I.L} \quad \text{وبتعويض المعادلة (3) وفي المعادلة (4) كالتالي نجد:}$$

$$\frac{DY}{Y} = \frac{DL}{L}$$

ويعني هذا أن معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل نمو السكان العاملين، باعتبار العمل هو العنصر الأساسي في الإنتاج.⁽¹⁾

ثالثا: التقدم التقني

يعد التقدم التقني من العناصر الهامة في رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع، والتقدم التقني عبارة عن مجموع النظم الحديثة والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج وتهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات، أين التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، ولا يقتصر دور التقدم التقني على الاختراعات بل يشمل أيضا استحداث وسائل جديدة في الإنتاج، وتحسين لآداء المعدات والآلات، وتحسين نظم الإدارة والتنظيم وزيادة كفاءة النقل والاتصالات.⁽²⁾

وفي الأخير يمكن القول بان هذه العناصر الثلاث هي العناصر الأساسية المحددة للنمو الاقتصادي حيث توجد عناصر أخرى سوف نتطرق لها فيما يلي، وقبل ذلك يجب الإشارة إلى استخدمت دوال الإنتاج بصورة واسعة لدراسة المصادر السابقة، وذلك لمعرفة أثر كل منها على النمو الاقتصادي.

تعد دالة كوب- دوغلاس (Coob-Dougla) أكثر دوال الإنتاج استخداما في التطبيق.

وتكتب هذه الدالة كما يلي:

$$Y=F(L.K)$$

$$Y= A. K^\alpha .L^{(1-\alpha)}$$

حيث أن: Y الناتج الوطني.

(1) فاروق سحنون: مرجع سابق، ص- ص: 74-75.

(2) بدر شحادة سعيد حمدان: مرجع سابق، ص: 14.

A معامل كفاءة الإنتاج.

α مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال، أي نسبة إنتاجية العمل إلى الناتج.

$1-\alpha$ مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل الثابت.

ومن بين خواص هذه الدالة ثبات مرونتي الإنتاج بالنسبة للعمل ورأس المال.⁽¹⁾

ويمكن أن تقاس هاتين المرونتين كما يلي:⁽²⁾

$$\alpha = \frac{aK}{Y}$$

$$1-\alpha = \frac{IL}{Y}$$

حيث: a و I يمثل أن الإنتاجية المتوسطة لكل من رأس المال والعمل على الترتيب حيث.

$$a = \frac{DK}{Y} \quad \text{و} \quad I = \frac{L}{Y}$$

الفرع الثاني: العوامل الأخرى المحددة للنمو الاقتصادي

بالإضافة إلى عوامل الإنتاج الثلاثة الأولى هناك عوامل الأخرى تؤثر بشكل عام على عملية الإنتاج، ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج الثلاثة الأولى وهي:

أولاً: العوامل البيئية

لا يحدث النمو الاقتصادي في أي بلد من فراغ، فالنمو الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية والاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، ويعني هذا انه لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، وحكم يدعم التقدم الاقتصادي، وليس غريباً إن استطاعت بعض الأقطار من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، اليابان، والاتحاد السوفيتي سابقاً، أن يحقق معدلات نمو عالية بالرغم من اختلاف نظمها السياسية على عكس بعض الأقطار في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا.⁽³⁾

(1) لطفلي مخرومي: التحليل الاقتصادي لدالة كوب- دوغلاس بطاولة بولاية الوادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد: 05، 2012، ص:

73.

(2) بودخدع كرم: مرجع سابق، ص: 82.

(3) إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات: مرجع سابق، ص: 282.

ثانيا: مدى الاستقرار السياسي

يعد توفر الأمن والاستقرار السياسي أحد المتطلبات الاقتصادية لعملية التنمية الاقتصادية وبالتالي نمو الدخل القومي، فالنشاط الاقتصادي الفعال لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل الاستقرار السياسي.⁽¹⁾

ثالثا: الموارد الطبيعية

تعد الموارد الطبيعية احد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفير المياه، الأراضي الصالحة للزراعة، مصادر الطاقة وغيرها.

ولكن لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي، بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة هو الذي يؤثر سلبا على عملية الإنتاجية.⁽²⁾

رابعا: التضخم

إن المبدأ الرئيسي لضرورة وجود معدلات تضخم ثابتة في مستوى منخفض هو أن ذلك يخفف من حالة الشك وعدم اليقين في الاقتصاد ويزيد من كفاءة آلية السعر في تخفيف التوازن في سوق السلع والخدمات، إذ أن التضخم يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى رفع معدل الفائدة الأسمى، وهذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي.

وبالتالي فإن الدور السلبي الذي يلعبه ارتفاع معدلات التضخم على أحد أهم عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي، وهو التراكم الرأسمالي، ويزيد من توجيه السياسات الاقتصادية نحو محاربة هذه الظاهرة.⁽³⁾

خامسا: النظام المالي

يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهته، وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ انه يعمل على تعبئة المدخلات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، كما أنه يزيد من خلق

(1) محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي: مرجع سابق، ص: 58.

(2) بدر شحادة سعيد حمدان: مرجع سابق، ص: 14.

(3) بودخدع كريم: مرجع سابق، ص: 84.

الثقة والضمان للأفراد والمؤسسة، وهذا كله يساهم في تطوير الاستثمار المحلي بشكل ينعكس إيجاباً على الإنتاج والنمو الاقتصادي.⁽⁴⁾

إن نظريات النمو الحديثة تركز على دور تطور المؤسسات في عملية التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، وهذا الأخير هو نتيجة لمتغيرات داخلية، سوف نركز في بحثنا على أحد أهم هذه المتغيرات وهي حجم ومستوى تطور الوساطة المالية وأثرها على النمو.

خلاصة الفصل الأول

توصلنا في بداية هذا الفصل إلى أن أطراف علاقة التمويل ثلاثة ويمكن أن تكون ثنائية، هذه الأطراف تتمثل في المتعاملين الاقتصاديين، ويتكونون أساساً من أربع قطاعات، قطاع الأعمال، قطاع العائلات والأفراد، القطاع الحكومي والقطاع الخارجي، وقد استدعت التطورات الحاصلة في الاقتصاد إلى تقسيمهم إلى عنصرين بحسب الحاجة إلى الموارد، فهناك متعاملون اقتصاديون أصحاب الفائض ومتعاملون اقتصاديون أصحاب عجز مالي، أما الطرف الثاني فهو محل العلاقة بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض ألا وهو التمويل، حيث تعددت أنواعه وتقسيماته سواء من حيث مصدر الحصول عليه أو مدته، بالإضافة إلى أن له أسلوبيين تتبعها المؤسسات لتلبية حاجياتها، وهي طريقة التمويل المباشر، أي يجتمع الطرف صاحب العجز بصاحب الفائض المالي مباشرة، ويقوم الثاني بإشباع حاجة الأول مباشرة دون وسيط مالي أما الطريقة الثانية فهي تستدعي وجود طرف ثالث، وهو الطرف الثالث لهذه العلاقة، ألا وهو الوسيط المالي، حيث يجمع أصحاب العجز المالي مع أصحاب الفائض المالي بطريقة غير مباشرة، دون ضرورة أن يعرف بعضهما الآخر، ويكفي معرفة الوسيط المالي فحسب، وقد كان ظهور ناتج العراويل التي تواجه الطريقة الأولى، وقد تعددت مسميات الوسطاء الماليين وقد تخصصت وظائفهم بحكم ما يحدث من تطورات في المجال المالي.

وبالتالي فإن الوساطة المالية كانت نتاج للخلل الذي يشوب علاقة التمويل المباشرة، إذ تقوم بعملية الجمع بين أصحاب الفائض المالي من خلال الدور الذي تقوم به أجهزة الوساطة المالية، حيث نجد أن هناك وساطة تقوم بها مؤسسات نقدية تتمثل في البنوك، ومؤسسات غير نقدية.

كما تضح لنا أن الوساطة المالية لها أهمية كبيرة لجميع أطراف التمويل حتى بالنسبة لها وللإقتصاد، وأن مصدر هذه الأهمية يكمن في مجمل الوظائف التي تقوم بها، والتي تتلخص في تقديم المعلومات المالية وتحليلها، تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة، وتوفير السيولة وتدنية المخاطر، بالإضافة إلى توفير الائتمان وتقديمه إلى راعبيه.

بالإضافة إلى ما سبق توصلنا إلى أن النمو الاقتصادي يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد كبير الوضعية الاقتصادية السائدة. بالإضافة إلى أن النمو هو نتيجة لجملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا، بالإضافة إلى محددات أخرى لها تأثير على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، ومن بينها: العوامل البيئية

⁽⁴⁾ المرجع نفسه، ص: 83.

الاستقرار السياسي، الموارد الطبيعية، التضخم والقطاع المالي، هذا الأخير الذي يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، يؤثر إيجاباً على الإنتاج والنمو الاقتصادي، حيث كلما زاد أداء هذا القطاع أثر ذلك على النمو الاقتصادي إيجاباً، وهو ما برهنته معظم الدول المتقدمة.

وستتناول في الفصل الموالي قياس أداء القطاع المالي، وإن صح التعبير كيفية قياس معدل التطور المالي والمؤشرات الخاصة به، بالإضافة إلى القنوات التأثيرية بين النمو الاقتصادي والقطاع المالي أو المصرفي والذي يمثل مجمل أجهزة الوساطة المالية.

الفصل الثاني:

علاقة الوساطة المالية

والنمو الإقتصادي.

تمهيد:

استنادا إلى قدرة المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات، وتخصيص الموارد المالية، وتوزيع المخاطر، وتوفير السيولة للمشروعات، فهي من أهم مقومات الاقتصاد الحديث، إذ تسعى معظم دول العالم إلى تطوير قطاعها المالي، ومنحة العناية الكافية لدفع عجلة الاقتصاد من خلال سياستها المالية والنقدية.

وإن تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي أو علاقة مؤشرات تطور الوساطة المالية بمعدل النمو الاقتصادي لم يكن محل اتفاق بين الاقتصاديين، فقد تنوعت نتائج أبحاثهم سواء النظرية أو التطبيقية، وتباينت تبعاً لمدارسهم الفكرية ومناهجهم التحليلية.

وقد تركز البحث والدراسة حديثاً حول اتجاه العلاقة السببية وجود تأثير متبادل بين المتغيرين.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول دراسة علاقة الوساطة المالية بالنمو الاقتصادي من خلال معرفة العلاقة بين مؤشرات قياس مستوى تطور الوساطة المالية ومعدل النمو الاقتصادي، وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: قياس الوساطة المالية في الاقتصاد؛

المبحث الثاني: قنوات تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: التحليل النظري والتطبيقي لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: قياس الوساطة المالية في الاقتصاد

نظرا لدور النقود في التأثير على الحياة الاقتصادية لكل بلد، تحاول هذه البلدان قياس كمية النقود المتداولة في إطار نشاطها الداخلي بتكوين ما يسمى بالمجمعات النقدية، وكذا الاعتماد على بعض المؤشرات لقياس تطور الوساطة المالية، بحيث يتم مقارنتها مع تطور الناتج القومي الإجمالي، إذ تقوم السلطات العامة بتثبيت تطور النقود السنوي ضمن حدود متوافقة والتوقعات الرسمية لتطور الناتج القومي الإجمالي.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

المطلب الأول: المجمعات النقدية ومقابلاتها؛

المطلب الثاني: معدل الوساطة المالية ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: المجمعات النقدية و مقابلاتها

تعتبر المجمعات النقدية في مجملها عن الكتلة النقدية أو كمية النقد، أو ما يعرف كذلك بالرصيد النقدي، بالإضافة إلى التوظيفات النقدية الأخرى التي يقوم بها الأعوان غير الماليين⁽¹⁾ ويقصد بالرصيد النقدي "مجموع الوحدات النقدية أو الوحدات القائمة بوظائف النقود والتي تقع في حيازة الأشخاص سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، ويتكون الرصيد النقدي من الأدوات ووسائل الدفع المتاحة للاقتصاد وتشمل كل من السيولة النقدية الأولى، العملة النقدية والورقية والمعدنية والقانونية، النقود المصرفية أو الائتمانية، المتمثلة في الودائع تحت الطلب والودائع المصرفية الزمنية القابلة للسحب (أشياء النقود).⁽²⁾

و سنتناول في هذا المطلب كل من مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها.

الفرع الأول: المجمعات النقدية

سيتم من خلال هذا الفرع التعرف على مفهوم المجمعات النقدية والعناصر المشكلة لكل مجمع، وتكون السلطة النقدية المسؤولة عن تحديد عدد هذه المجمعات النقدي، أما فيما يخص العناصر المشكلة لها فتختلف من حيث نوعها من دولة إلى أخرى، بحيث نستعرض بعض نماذج الكتلة النقدية لبعض الدول .

(1) صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية، المفهوم الأهداف الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 55.

(2) حسن سمير عشيح: مرجع سابق، ص - ص: 246-247.

أولاً: تعريف المجمعات النقدية

المجمع هو جمع عناصر تشكل الكل⁽¹⁾ بحيث تعبر المجمعات النقدية عن كمية النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، تشمل وسائل الدفع بجميع أنواعها⁽²⁾.

وتعرف المجمعات النقدية بأنها كل الأصول التي تمتلكها الأعوان الاقتصاديين غير الماليين، والتي تسيرتها المؤسسات المالية والخزينة التي تكون وسائل الدفع أو تكون سهلة التحويل إلى وسائل الدفع بدون خطر الخسارة في رأس المال.⁽³⁾

ثانياً: مكونات المجمعات النقدية

تشمل المجمعات النقدية عدة عناصر، كل من عنصر يتضمن مجموعة من العناصر، يتم تحديدها حسب ما تراه السلطة النقدية للبلد، وهذه هي العناصر:

1. مجمع القاعدة النقدية (M_0) la base monétaire

ويتشكل من نقود البنك المركزي، والتي تظهر في خصوم ميزانيته من خلال مقابلات القاعدة النقدية وتشكل أساساً من:

- الذهب والديون على الخارج؛
- الديون على الخزينة العامة؛
- الديون الناتجة عن عملية إعادة التمويل.⁽⁴⁾

2. مجمع الموجودات النقدية (المتاحات النقدية) (M_1):

وهو أضيّق بمجمع نقدي، من بين السيولات التي بحوزة الأعوان غير الماليين (المقيمين وغير المقيمين)، والتي تظهر في خصوم المؤسسات المالية نجد المتاحةات النقدية والمتمثلة في وسائل الدفع المستعملة آنياً في سوق السلع والخدمات، هذا

(1) فريدة بخزاز بعدل: مرجع سابق، ص: 51.

(2) بلغوز بن علي: محاضرات في السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط03، 2008، ص: 49.

(3) إدريس رشيد: إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، جامعة ابن بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007، ص: 48.

(4) فنجي بن لدهم: ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص: نقود ومالية وبنوك، جامعة ابن بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص-ص: 26-27.

الاستعمال يكون عن طريق التعامل اليدوي أو بالدفع الكتابي، وهذا دون إشعار أو تحويل مسبق إلى شكل آخر من النقود،⁽⁵⁾ ويتمتع هذا المجمع بسيولة عالية جدا.

وتشمل المتاحات النقدية مايلي:⁽¹⁾

- أ. الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي؛
- ب. النقود المساعدة المتداولة؛
- ج. الودائع تحت الطلب، وتسمى النقود الكتابية، وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي:
 - وداائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض، وهي تشمل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك؛
 - وداائع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر وفرنسا)، والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات؛
 - حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي؛
 - الودائع الأخرى في حسابات الشيكات.

3. مجمع الكتلة النقدية (M₂) :

وتعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وهي تضم عدد معين من التوظيفات النقدية على المدى القصير (les placements) التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات، هذه التوظيفات مسيرة من طرف المؤسسات المالية البنكية وخزينة الدولة، تسمى بشبه النقدية، بالإضافة إلى المتاحات النقدية.

وهي تشكل المتاحات شبه نقدية وتتكون أساسا من:

- (M₁) المتاحات النقدية؛
- الودائع لأجل؛
- آدونات الصندوق؛
- دفاتر الادخار.⁽²⁾

⁽⁵⁾ المرجع نفسه، ص: 25.

⁽¹⁾ صالح مفتاح: مرجع سابق، ص: 52.

⁽²⁾ فتحي بن لدغم: مرجع سابق، ص: 25.

وتكون هذه التوظيفات عبارة عن توظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة، وهذه التوظيفات تودع لدى مؤسسات الإقراض والخزينة، وهي غير قابلة للتحويل بواسطة الشيك، ولكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر (دفاتر الادخار المصرفية العادية).⁽³⁾

4. مجمع السيولة الاقتصادية M₃:

ويتمثل بمجموع السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل: مراكز البريد، شركات التامين، صناديق الادخار السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية، بالإضافة إلى مجمع الكتلة النقدية M₂⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المجمع يختلف من دولة إلى أخرى بشكل واضح وذلك نتيجة لاختلاف المؤسسات المالية والأدوات النقدية الموجودة في تلك الدول⁽²⁾، وتضم ما يلي:⁽³⁾

- الأصول المالية التي بحوزة الأعوان الماليين (المؤسسات المالية، الخزينة المالية، مراكز الصكوك البريدية)؛
- الأصول المالية القابلة للاسترجاع، في المدى المتوسط أو القصير (5 سنوات على الأكثر) دون مخاطر في رأس المال.

ويستثنى من هذه الأصول كل القيم المنقولة، الآذونات الصادرة من الأعوان غير الماليين أو الصادرة بين المؤسسات المالية.

وفي الأخير وكإشارة فقط ، فإن عدد الجماعات النقدية لدولة ما ليس محصورا في هذا العدد فقد يقل أو يزيد، وهذا يتوقف على وجهة نظر كل سلطة نقدية وتطورها الاقتصادي والمالي، خاصة بما يتعلق بتنوع الموجودات المالية وتعدد أشكالها داخل الاقتصاد.

وكنتيجه نهائية فإن النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي، والنقود المساعدة (ورقية أو معدنية) التي يمكن أن تصدرها الخزينة العامة أو البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود الكتابية (المصرفية) أو نقود الودائع والتي تحدثها البنوك التجارية، تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة.⁽⁴⁾

ثالثا: مكونات الكتلة النقدية حسب بعض الدول

⁽³⁾ صالح مفتاح: مرجع سابق، ص: 55.

⁽¹⁾ مراد عبد القادر: دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، رسالة ماجستير، تخصص: نمذجة

اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص: 39.

⁽²⁾ حسن سمير عشيش: مرجع سابق، ص: 252.

⁽³⁾ فتحي بن لدغم: مرجع سابق، ص: 26.

⁽⁴⁾ بلعزوز بن علي: مرجع سابق، ص: 49.

1. مكونات الكتلة النقدية حسب البنك الفدرالي الأمريكي

تشمل المجاميع النقدية حسب تعريف البنك الفدرالي الأمريكي العناصر التالية: (5)

أ. الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق (M_1): ويشمل:

- النقود؛
- الشيكات السياحية؛
- الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، وبنوك الادخار؛
- المدخرات والودائع التي يمكن السحب منها

ب. الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع (M_2): حيث تشمل العناصر التالية:

- الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق (M_1)؛
- وودائع لأجل بقيمة صغيرة لا تتجاوز 100 ألف دولار ويمكن استرجاعها عند الطلب؛
- حسابات الودائع في سوق النقد،
- وودائع ادخار يمكن السحب منها بالشيكات؛
- أسهم في صناديق التمويل المتبادل لسوق النقد؛
- اتفاقية إعادة الشراء السريعة (ليلة واحدة)؛
- وودائع الدولار (ليلة واحدة).

2. مكونات الكتلة النقدية في مصر:

وتتكون من العناصر التالية: (1)

أ. المعروض النقدي (M_1): ويطلق عليه مجازاً بالمعروض النقدي ويتكون من:

- النقد المتداول خارج خزائن البنوك ولدى الجمهور؛
- الودائع الجارية - تحت الطلب - الخاصة غير الحكومية بالجنه المصري لدى الجهاز كافة مطروحا منها الشيكات والحوالات تحت التحصيل لدى البنوك.

ب. أشباه النقود: وتتكون أشباه النقود من:

- الودائع غير الجارية الخاصة لدى البنوك التجارية بالعملة المحلية؛
- الودائع الخاصة الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية.

(5) حسن سمير عشيش: مرجع سابق، ص- ص: 252- 253.

(1) السيد متولي عبد القادر: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص- ص: 40- 41.

ج. السيولة المحلية (M_2): وتتكون من:

- (M_1) ؛

- أشباه النقود؛

ويتم استبعاد الودائع الجارية أو غير الجارية الحكومية سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية.

د. السيولة المحلية الإجمالية (L): وتشمل السيولة المحلية الإجمالية على السيولة المحلية (M_2) بالإضافة إلى ودائع

صندوق التوفير وشهادات الاستثمار.

3. مكونات الكتلة النقدية في الجزائر:

يعتمد بنك الجزائر في معطياته حساب المجاميع النقدية بالطريقة التالية:⁽¹⁾

أ. المتاحات النقدية (M_1): وتشمل.

- العملة النقدية (أوراق نقدية + نقود معدنية) خارج بنك الجزائر؛

- الودائع الجارية؛

- الودائع لدى الخزينة ولدى بريد الجزائر.

ب. الكتلة النقدية (M_2): وتشمل.

- المتاحة النقدية (M_1)؛

- أشباه النقود والمتمثلة في الودائع لأجل في الجزائر.

ج. سيولة الاقتصاد (M_3): وتتكون من:⁽²⁾

- (M_2) : الكتلة النقدية؛

- الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير مصرفية

الفرع الثاني: العناصر المقابلة للمجمعات النقدية

سبق وأن أشرنا إلى أن الرصيد النقدي هو مجموعة أدوات الدفع السائلة المتداولة بين الأعوان الاقتصاديون، حيث تمنح هذه الأدوات لهؤلاء الأعوان الحق في الحصول على السلع والخدمات، أو الاحتفاظ بها كثروة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعبر عن التزام من قبل البنك المركزي ممثلا للاقتصاد الوطني.

⁽¹⁾ عبد الحق بوعترس، محمد دهان: أثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في لاقتصاد الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 05، 2009، جامعة محمد خيضر

بمسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 14.

⁽²⁾ مراد عبد القادر: مرجع سابق، ص: 39.

وتمثل العناصر المقابلة للكتلة النقدية مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها.⁽³⁾

ولا يعني وجود عناصر مقابلة للنقود أن إصدارها يعتمد عليها طبقاً لمبدأ التداول، حيث كان في الماضي يعتمد على إصدار العملة على كمية الأصول الذهبية الموجودة في البنك، أما حاضراً فلا يشترط ذلك، حيث عندما يحصل التاجر مثلاً على قرض من البنك يدفع مقابله سنداً، فلا يكون هذا السند ضماناً لقيمة النقود التي خرجت من البنك، وإنما الضمان الوحيد هو حسيبة النشاط الاقتصادي لهذا التاجر، أما إذا أفلس هذا الأخير، فإن النقود أحدثت دون مقابل آتي أو آني.⁽⁴⁾

ولتوضيح ما سبق نستعمل نموذج مبسط لميزانية بنك مركزي وقطاع مصرفي كالتالي:

الجدول رقم 01: جدول مبسط لميزانيتين البنك المركزي والقطاع الاقتصادي

ميزانية القطاع المصرفي		ميزانية البنك المركزي	
التزامات	موجودات	التزامات	موجودات
الودائع بأنواعها D	الاحتياطيات الإلجارية RO	الأوراق النقدية B	موجودات الذهب والعملات الأجنبية OD
إعادة تمويل الاقتصاد Ref	قروض C	الاحتياطيات الإلجارية RO	قروض الخزينة العامة CTP
			إعادة تمويل الاقتصاد Ref

المصدر: صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية، المفهوم الأهداف الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 54.

عندما يتم دمج هاتين الميزانيتين تظهر لنا الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي (ميزانية البنك المركزي وقطاع المصرفي) حيث:

$$\text{مجموعة الموجودات} = \text{مجموعة الاحتياطيات.}$$

$$\text{مجموع الموجودات للميزانيتين} = \text{OD+CTP+Ref+RO+C}$$

$$\text{مجموع الالتزامات للميزانيتين} = \text{B+RO+D+Ref}$$

$$\text{OD+CTP+Ref+RO+C} = \text{B+RO+D+Ref} \quad \text{ومنه:}$$

ويصبح لدينا:

$$\text{OD+CTP+C} = \text{B+D}$$

⁽³⁾ صالح مفتاح: مرجع سابق، ص: 54.

⁽⁴⁾ أحمد هي: العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط07، 1991، ص: 91.

أي: الكتلة النقدية = المقابل للكتلة النقدية.

ومنه تصبح الميزانية الموحدة للنظام المصرفي كالتالي:

الجدول رقم 02: الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجودات	الالتزامات
العناصر المقابلة للكتلة النقدية:	الكتلة النقدية:
✓ الذهب والعملات الأجنبية OD؛	✓ الأوراق النقدية B؛
✓ القروض المقدمة للجزيرة CTP؛	✓ الودائع D .
✓ القروض المقدمة للاقتصاد C .	

المصدر: من إعداد الطالبة، انطلاقاً من استنتاج العلاقة.

ونلاحظ من خلال الميزانية الموحدة النظام المصرفي تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي، وهي النقدية جاهزة لدى كل من القطاع المصرفي والبنك المركزي، أرصده القطاع المصرفي لدى البنك المركزي، القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، وأرصدة البنوك المحلية.⁽¹⁾

وبالتالي العناصر المقابلة للمجموعات النقدية، ثلاث عناصر:

- القروض المقدمة للاقتصاد؛
- ذمم على الخزينة العمومية؛
- الذمم على الخارج.

أولاً: القروض المقدمة للاقتصاد

تمثل القروض الموجهة للاقتصاد جميع ديون البنوك على الاقتصاد في جميع المستحقات الممنوحة للمؤسسات، والتسبيقات المقدمة للعائلات قصد تمويل عمليات الاستغلال والاستثمار، إضافة للتسبيقات المقدمة للعائلات لتمويل السكن والاستهلاك (قروض عقارية استهلاكية) إلى ما يوجد من ديون التزم بها الأفراد والمنشآت اتجاه البنوك.⁽²⁾

⁽¹⁾ صالح مفتاح: مرجع سابق، ص: 52.

⁽²⁾ نصيرة بن نافلة: أثر السيولة وحيادية النقود، دراسة قياسية، كل من دولة الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 17.

وتعد القروض المقدمة للاقتصاد إحدى مكونات الإجراءات المقابلة للنقود للأسباب التالية: ⁽³⁾

- استخدامها يكون بتغذية ودائع البنوك من جديد؛
- استخدامها يكون بهدف القيام بعدة عمليات؛
- منحها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة.

وهذا ما يستدعي إلى تدخل السلطات النقدية في توجيه سياسة البنوك من ناحية القروض لأن عدم تقنين هذه العملية يؤدي إلى ارتفاع كمية القروض، وبالتالي ارتفاع كمية النقود المتداولة وظهور بوادر التضخم. ⁽⁴⁾

وتستعمل طريقتين لتمويل الاقتصاد:

أما عن طريق التمويل على البنوك الداخلية (الإقراض أو القروض) وهي الطريقة المباشرة أو عن طريق الخصم وهي الطريقة غير المباشرة للتمويل من خلال خصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف الأشخاص (أفراد أو مؤسسات) إلى البنوك، ويستطيع البنك المركزي، التدخل وذلك برفع أو تخفيض معدل الخصم تبعاً لما تقتضيه السياسة الحكومية المنتهجة. ⁽²⁾

تشمل هذه القروض في المدى القصير (عمليات الخصم والتسليف) والقروض في المدى المتوسط (العمليات القابلة لإعادة الخصم والممكن تعبئتها) بينما تدخل القروض في المدى الطويل في إطار الإجراءات المقابلة للنقود لأن عنصرها الأموال المقيدة في النظام المصرفي في حسابات خاصة مثل حسابات على الدفتر أو الحسابات لأجل. ⁽³⁾

ثانياً: ذمم على الخزينة العمومية

هي عبارة عن مستحقات على الخزينة، وهي تتمثل في تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية والسندات والديون التي التزمت بها هذه الخزينة. ⁽⁴⁾

وهذا قصد استعمالها لتمويل النفقات الحكومية، وهكذا تمثل الذمم على الخزينة قسطاً مهماً من موارد خزينة الدولة بالإضافة إلى الموارد العامة كالضرائب. ⁽⁵⁾

وتعتبر الذمم على الخزينة أحد مقابلات الكتلة النقدية فهي تشمل:

1. تسبيقات البنك المركزي

⁽³⁾ فتحي بلدغم: مرجع سابق، ص: 23.

⁽⁴⁾ نصيرة بن نافلة: مرجع سابق، ص: 17.

⁽²⁾ مراد عبد القادر: مرجع سابق، ص: 40.

⁽³⁾ فتحي بلدغم: مرجع سابق، ص: 23/.

⁽⁴⁾ أحمد هني: مرجع سابق، ص: 94.

⁽⁵⁾ فتحي بلدغم: مرجع سابق، ص: 23.

عندما تواجه الخزينة عجزا في تحقيق النفقات الحكومية، أي تحتاج إلى وسائل دفع بإمكانها التوجه إلى البنك المركزي لطلب التمويل بالنقد لتغطية الأعباء.⁽⁶⁾

2. السندات العمومية المتواجدة بمحفظة البنوك

وتعتبر هذه السندات خاصة بالبنوك وليس الجمهور، حيث يقوم البنك بحجز مبلغ معين بفائدة الخزانة، ويكون هذا الحجز وسيلة لتمويل الخزينة ووسيلة للضغط على البنوك في تصرفاتها الاقراضية، حيث أن هذه السندات تمثل كمية العملة التي يحدثها البنك، وهكذا يكون هذا الأخير مضطرا إلى حصر نقود كلما أحدثت عملة.⁽¹⁾

3. ذمم الأفراد و المنشآت على الخزينة

وتتمثل بصفة رئيسية في الودائع التي يكونها الأفراد و المنشآت لدى شبكة الخزينة العمومية، بفصل مختلف الحسابات المفتوحة لديها (حسابات بريدية، ودائع لأجل).⁽²⁾

ثالثا: الذمم على الخارج⁽³⁾

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي.

ففي حالة قيام الدولة بعمليات التصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما الاستعمال أو للتوظيف، فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة، ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

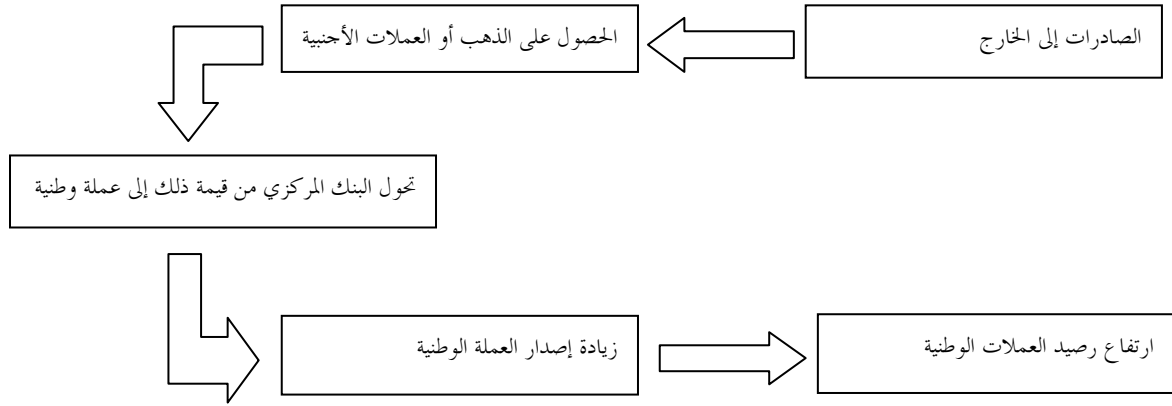
الشكل رقم 07: عملية التصدير أو دخول الأموال.

⁽⁶⁾ نصيرة بن نافلة: مرجع سابق، ص: 18.

⁽¹⁾ فتحي بلدغم: مرجع سابق، ص- ص: 23- 24.

⁽²⁾ نصيرة بن نافلة: مرجع سابق، ص: 18.

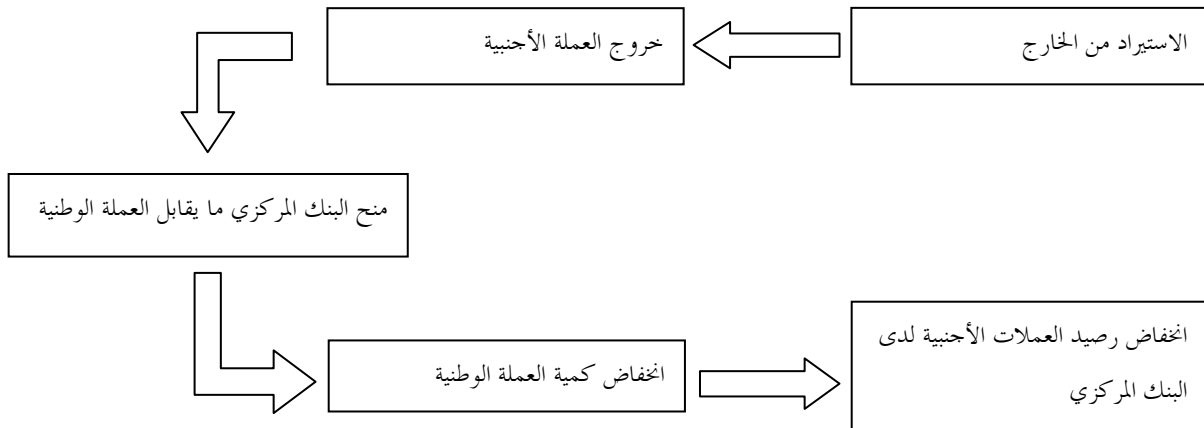
⁽³⁾ فتحي بلدغم: مرجع سابق، ص: 56.



المصدر: صالح مفتاح: مرجع سابق، ص: 55.

وفي حالة حدوث العكس (الاستيراد أو خروج أموال خارج الوطن) فانه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية فيقوم بتقديم مقابل ذلك مبالغ نقدية بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي تنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل وفي الشكل التالي ويوضح ذلك :

الشكل رقم 08: عملية الاستيراد أو خروج الأموال



المصدر: صالح مفتاح: مرجع سابق، ص: 55.

وبالتالي فان الذم على الخارج يتمثل في الذهب والعملات الأجنبية التي يحجزها النظام البنكي، ولاسيما البنك المركزي، فتعتبر السبائك والعملات الذهبية الموجودة في البنك المركزي كغطاء للإصدار الورقي، وكاحتياطي لمنح الثقة في العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: معدل الوساطة المالية ومؤشرات قياسها

⁽¹⁾ فتحي بلدغم: مرجع سابق، ص: 24.

يعتمد على قياس الوساطة المالية على مجموعة من المؤشرات بالإضافة إلى المجمعات النقدية السالفة الذكر، هذه المؤشرات متعددة وكل مؤشر يحلل متغير من متغيرات القطاع المالي داخل الاقتصاد، وسوف نتطرق إلى أهمها وأكثرها استعمالاً وتحليلاً.

الفرع الأول: معدل الوساطة المالية

يقيس معدل الوساطة المالية حصة التمويل غير المباشر من التمويل الكلي للأعوان غير الماليين، أي درجة مساهمة المؤسسات المالية في تمويل الأعوان غير الماليين، وبالتالي يتحدد لنا معدلين للوساطة المالية، معدل بالمعنى الضيق، والذي يقيس درجة المؤسسات النقدية في التمويل فقط، و معدل وساطة مالية بعناه الواسع، والذي يضيف إلى المعدل الأول مساهمة المؤسسات المالية غير البنكية كشركات التأمين والاستثمار في التمويل.

أولاً: معدل الوساطة الضيق

ويعرف على أنه: "نسبة القروض الموزعة من قبل مؤسسات القرض إلى مجموع التمويل الخارجي للأعوان غير المالية." (1)

يقيس هذا المعدل حصة القروض الممنوحة من قبل البنوك من إجمالي التمويل الخارجي لأصحاب العجز، وبالتالي فهو يقيس الوساطة البنكية ولا يأخذ بعين الاعتبار القروض الممنوحة من المؤسسات المالية الأخرى (بنوك الادخار، شركات التأمين، شركات الاستثمار أو هيئات التوظيف الجماعي) للتمويل، بمعنى حصر النشاط التمويلي للاقتصاد في القروض البنكية، وإهمال التمويل الذي يحصل عليه الأعوان غير الماليين من المؤسسات غير البنكية، وهو ما استدعى ظهور المعدل الموسع للوساطة والذي يشمل هذه الهيئات المالية.

ثانياً: معدل الوساطة الموسع

ويعرف على أنه: "نسبة التدفق الصافي للتمويل الممنوح للأعوان غير المالية بواسطة مجموع الوسطاء إلى التدفق الكلي للتمويل الخارجي للأعوان غير المالية." (2)

يقيس هذا المعدل حصة التمويل الممنوح للأعوان غير المالية من قبل مجموع المؤسسات المالية سواء البنوك، شركات التأمين وغيرها من باقي المؤسسات المالية، وتكمن أهمية هذا المعدل هو إظهار درجة الوساطة المالية في الاقتصاد وحصتها في تمويل الأعوان غير المالية، وبالتالي يمكن مقارنة حصة الوساطة بحصة التمويل المباشر (عن طريق البورصة)، لكن محدودية هذا المعدل تتمثل في عدم إظهار تحول النشاط البنكي خاصة فيما يخص الاكتتاب في الأوراق المصدرة من قبل الأعوان غير المالية في سوق المال، وهذا من أجل تعويض انخفاض الهوامش التي تحققها من القروض البنكية.

(1) رياض لمرادة: تحليل علاقة النظام المالي بالنمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، جامعة فرحات عباس -

سطيف-الجزائر، 2007/2006، ص: 32.

(2) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس درجة تطور الوساطة المالية

تتمثل مؤشرات قياس الوساطة المالية فيما يلي:

أولاً: مؤشر غولد سميث gold smith (مؤشر العلاقة المالية)

يعبر هذا المؤشر عن أصول المنشأة المالية إلى الناتج الإجمالي المحلي، فإذا كان هذا المعدل مرتفع فهو يدل على ضخامة وكبر القطاع البنكي في الاقتصاد، وبالتالي ارتفاع مستوى الوساطة المالية، ومعدل نقدية الاقتصاد.

وحسب الدراسات التي قام بها غولد سميث حول تطور البنية المالية أو بنية النظام المالي للدول المتخلفة، فقد وجد بأن معدل نقدية الاقتصاد والوساطة المالية ضعيف، وهو ما أدى إلى وجود نسبة علاقة مالية (مؤشر gold smith) ضعيف لهذه الدول.

ويكتب هذا المؤشر وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر العلاقة المالية} = \frac{\text{أصول المنشأة المالية}}{PIB}$$

حيث أن PIB هو الناتج المحلي الإجمالي.⁽¹⁾

ثانياً: مؤشر Mickinnon

ويعبر هذا المؤشر على الكتلة النقدية M^2 للاقتصاد بمعناه الواسع. إلى الناتج الإجمالي المحلي، ويقوم هذا المؤشر على مستوى الكبح المالي أو النقدي للاقتصاد (التخلف النقدي والمالي)، ففي حالة ما إذا كان هذا المؤشر منخفض، فهو يدل على أن هناك كبح مالي ووساطة ضعيف.

ومن عيوب هذا المؤشر انه لم يؤخذ بعين الاعتبار سرعة تداول النقود، فهو يركز على كمية النقود (M_2) فقط،⁽²⁾ ويكتب بالصيغة التالية:

$$\text{مؤشر Mickinnon} = \frac{M_2}{PIB}$$

⁽¹⁾ منيرة باياس: اللاوساطة المصرفية في ظل تصاعد نشاط الوساطة المالية - دراسة حالي فرنسا و تونس، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007، ص: 23.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص: 23.

Tourn Send مؤشر

في اقتصاديات القرض أو الاستدانة، تكون القروض هي المرجحة في تمويل الاقتصاد، في حين تكون النقود القانونية في مقابلات الكتلة النقدية مرجحة في تمويل الاقتصاد، في حين تكون النقود القانونية في مقابلات الكتلة النقدية مرجحة في التداول، أي مرجحة في بنية الكتلة النقدية، ويعتمد على درجة تطور نشاط الوساطة على نسبتين هما:

النسبة الأولى:

$$\frac{\text{قروض البنوك التجارية للاقتصاد}}{PNB} = \frac{CBE}{PNB}$$

النسبة الثانية:

$$\frac{\text{قروض البنوك التجارية}}{\text{قروض البنوك التجارية} + \text{النقود القانونية}} = \frac{CBE}{PNB}$$

حيث أن PNB هو الناتج الوطني الاجمالي.

ففي حالة ما إذا كانت هاتين النسبتين مرتفعتين فهو يدل على أن درجة تطور الوساطة المالية عال.

رابعاً: معدل التحويل البنكي

يقيس هذا المؤشر درجة التطور النقدي على المدى البعيد، وكذا النوعية المالية للوساطة المالية، وهو يعبر عن العلاقة التالية:

$$\frac{\text{قروض بنكية متوسطة وطويلة الأجل - ودائع لأجل}}{\text{التجارية الاجمالية المستعملة}} = \text{معدل التحويل}$$

ويلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين الواقع لأجل ومعدل التحويل، فكلما كانت الودائع لأجل مرتفعة يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل التحويل البنكي.⁽¹⁾

خامسا: مؤشرات فعالية الوساطة المالية.

وتعنى هذه المؤشرات بقياس فعالية القطاع المالي داخليا، إذ تقيس ربحية المؤسسات المالية بالاعتماد على نسب العائد أو الربحية وهذه النسب هي نلخصها في الجدول التالي:

النسبة	البيان
نسبة العائد إلى حقوق الملكية	صافي الدخل / حقوق الملكية
نسبة العائد إلى الودائع	صافي الدخل / إجمالي الودائع
نسبة العائد إلى الأصول	صافي الدخل / إجمالي الأصول
تكلفة النشاط للوساطة المالية	صافي الدخل / إجمالي الفوائد المستحقة

المصدر: منيرة باباس: اللاوساطة المصرفية في ظل تصاعد نشاط الوساطة المالية - دراسة حالي فرنسا و تونس، رسالة ماجستير، تخصص نقود، مالية، وبنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007، ص: 25.

حيث أن صافي الدخل الفرق بين الفوائد المتحصل عليها من منح القروض والفوائد المدفوعة للمودعين والنفقات الأخرى.

$$\text{صافي الدخل} = \text{الفوائد المتحصل عليها} - \text{الفوائد المدفوعة.}$$

⁽¹⁾ منيرة باباس: مرجع سابق، ص: 24.

المبحث الثاني: قنوات تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي

حدد تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي من خلال الوظائف التي يقوم بها، حيث يعكس إيجاباً على المتغيرات الحقيقية، وتسمح بتبرير وجود علاقة إيجابية بين وظائف النظام المالي على النمو الاقتصادي، وتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

- يساعد ويسهل عملية الحماية من المخاطر المالية خاصة مخاطر السيولة؛
- يسهل عملية تعبئة المدخرات المحلية عن طريق تطور الصناعة المالية، وعرض خدمات مالية جديدة تجلب مدخرات الأعدان غير الماليين، مما يساعد على ارتفاع معدل الادخار؛
- يسهل تبادل السلع والخدمات عن طريق توفير وسائل الدفع والسيولة الضرورية للاقتصاد.

وتفرق نماذج النمو الداخلي ما بين ثلاث قنوات أو عوامل أساسية للانتقال من الدائرة المالية إلى النمو الاقتصادي وهي: تمويل الابتكارات التكنولوجية أو الإبداع التكنولوجي، إحداث آثار خارجية عن طريق الاستثمار المادي والبشري، والثالثة إحداث عملية تراكم رأس مالي.

هذه القنوات تتمثل أساساً في العناصر الرئيسية لمصادر النمو الاقتصادي الذي تم مناقشتها في الفصل الأول.

ويتعرض هذا المبحث لهذه القنوات على أساس أن فعالية وتطور النظام المالي مرتبطة أساساً بقدرة التأثير عليها. وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: قناة تراكم رأس المال؛

المطلب الثاني: قناة التطور التكنولوجي؛

المطلب الأول: قناة تراكم رأس المال

يعد الاستثمار المحرك الفعلي للنمو الاقتصادي، فعملية الادخار ثم الاستثمار تتم في الاقتصاديات الرأسمالية بواسطة الوساطة المالية التي تعمل على توجيه موارد المدخرين نحو مشاريع استثمارية، وتتم عن طريق تحويل أصول غير سائلة إلى أصول سائلة.⁽¹⁾

وبالتالي فإن النظام المالي يقوم بتوجيه المدخرات نحو استثمارات ذات مردودية عالية وأقل مخاطرة، وهذا من خلال قدرته على الحصول على المعلومات وتخصيص الموارد، بالإضافة إلى أنه يساهم في تسيير وتخفيض المخاطر المحتمل أن يتعرض لها المستثمر، وتمثل أساسا في خطر السيولة والأخطار المقابلة لها وهي خطر عدم الملاءة وخطر سعر الفائدة.

كل هذه الوظائف تؤدي إلى ارتفاع فعالية تخصيص رؤوس الأموال، حيث تجنب المستثمر خسائر محتملة ناتجة عن أخطار قد يتعرض لها، وكذا تجنبه مصاريف إضافية ناتجة عن جميع المعلومات المتعلقة باستثماره.

الفرع الأول: تسيير خطر السيولة⁽¹⁾

ويقصد بالسيولة: سرعة تحويل أي أصل من الأصول المالية إلى نقد دون خسارة في رأس المال، ويتحقق خطر السيولة عند عدم القدرة على تحويل الأصل المالي إلى نقد وبالتالي فإن درجة السيولة للأصل مرتبطة بمجموعة من العوامل وهي:

- درجة تسويق الأصل: فكلما زادت إمكانية تسويقه زادت درجة السيولة.
- مدة استحقاق الأصل: حيث أن الأصول ذات الأجل القصير تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة عن الأصول المتوسطة والطويلة الأجل.
- ارتباط الأصل بالمخاطر: فعندما تكون نسبة الخطر في الأصل منخفضة يؤدي ذلك إلى زيادة درجة سيولته، وبالتالي يفضل المستثمرون أو المدخرون استثمار أو توظيف أموالهم في الأصول السائلة الأقل مردودية.

وتبرز أهمية المؤسسات المالية وخاصة البنوك في تحويل الادخار إلى ودائع نحو مشاريع استثمارية أو ما يعرف بالوساطة بمعناها التقليدي، إضافة إلى تحويل أصول غير سائلة ذات مردودية مرتفعة (تتميز بمخاطر عالية، ومردودية عالية، وعوائد غير ثابتة، وأجلها طويل) إلى أصول سائلة (على أساس أن القروض تخلق الودائع)، وبالتالي ينتقل خطر السيولة من المدخرين والمستثمرين إلى البنوك.

⁽¹⁾ Bernard Eric : développement financier, politique monétaire et croissance économique, disponible dans le site : www.univ-orlean.fr/deg/GDRocomofi/active/colloquendugdr2000/pdf/e1-1.pdf. Le : 24/03/2010 ; 14.36.

⁽¹⁾ رياض لمراودة: مرجع سابق، ص- ص: 56- 57.

وقد قام كل من بنسيفيكا وسميث (Bencivenga et Smith) من خلال نموذج للنمو الداخلي لمعرفة أهمية سيولة المؤسسات المالية، حيث يقارن هذا النموذج بين حالة وجود وسطاء، وحالة غيابهم ولقد خلاصا إلى أن:

- الادخار لا يحول إلى استثمارات منتجة في حال غياب الوسطاء، وبالتالي تشكل ادخار سائل غير منتج (اكتناز)، وهذا ما يشكل حاجزا أمام رفع معدل تراكم رأس المال، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي؛
 - في غياب الوسطاء يصبح خطر السيولة أكيد، وله آثار سلبية على تراكم رأس المال لاعتماد الاستثمارات على التمويل الذاتي، وبالتالي تجنب القيام باستثمارات طويلة الأجل ذات المخاطر العالية والمردودية المرتفعة، وكل هذا يؤدي إلى انخفاض المخزون الرأسمالي السلعي الموجه للإنتاج، وبالتالي انخفاض الإنتاج الكلي.
- إذ يظهر أن الدور الرئيسي للوسطاء هو تخفيض جزء من الادخار السائل لغير المنتج ويجنب خطر السيولة، وهو ما يؤدي إلى رفع معدل الاستثمار فمعدل النمو الاقتصادي.

ومنه التأثير الايجابي للمؤسسات المالية على النمو الاقتصادي يتمثل في رفع وتحسين معدل تحويل الادخار السائل إلى استثمارات حقيقية، وبالتالي إحداث تراكم في رأس المال.

الفرع الثاني: تسيير الأخطار وتوفير المعلومات

يعد توفير المعلومات الضرورية والمفيدة والمتجانسة للعملية التمويلية بين المدخرين أمر بغاية الأهمية، حيث أنه في حالة وجود عجز معلوماتي وعدم تجانس المعلومات يجعل من عملية تخصيص الموارد عملية صعبة وغير فعالة، الأمر الذي يؤدي إلى إهدار الإمكانات المتاحة من اجل زيادة الإنتاج (الوقت والمال) وبالتالي تحقيق النمو.

وهنا يبرز دور الوسطاء في تحديد الخطر لكل مشروع استثماري بواسطة تنوع محافظهم الاستثمارية، وكذا قدرتهم على ترشيد الاستثمارات وخاصة عالية المخاطر (طويلة الأجل) وعالية المردودية، وهذا راجع إلى درايتهم الكبيرة بالمعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصادي، وهو ما أثبتته كل من "كرين وود" و"جوفانفيك" "Greenwood et Jovanovic" في نموذجهما.

(1)

فالوسطاء الماليون يساهمون في توفير المعلومات الخاصة بالاستثمارات والتقليل من المخاطر - نقص أو عدم توفير المعلومات قد يسبب إلى العديد من المخاطر التي لا يرغب المستثمرون تحملها- هذا يؤدي إلى توفير الظروف التي تساعد على رفع فعالية تخصيص الموارد وزيادة معدلات الاستثمار، وبالتالي معدل تراكم رأس المال.

المطلب الثاني: قناة التجديد التكنولوجي

(1) رياض لمراودة: مرجع سابق، ص: 60.

يعتبر التقدم التكنولوجي عامل أساسي من عوامل النمو الاقتصادي، وله آثار إيجابية على إنتاجية عنصر العمل ورأس المال، ويظهر تأثير المؤسسات المالية على التجديد التكنولوجي والابتكار، وهذا من خلال توفير التمويل الخارجي وتأثيرها على الفروع الاقتصادية الأخرى نتيجة تمويل عملية التعليم، التدريس والتكوين (الاستثمار البشري).

الفرع الأول: تمويل الابتكارات والاختراعات

تعتبر الاستثمارات ذات الطبيعة الابتكارية عالية المخاطر، ولكنها ذات مردودية مرتفعة لما لها من آثار على فعالية تراكم رأس المال، ففي ظل وجود سوق يتميز بعدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والمدخرين، وارتفاع تكاليف الحصول عليها، تطرح بشدة ملائمة المقترض للمشاريع الابتكارية الطويلة الأجل، وبالتالي فقيام المؤسسات المالية وخاصة البنوك بتقييم خطر المقترض أو المستثمر قبل منح القرض مع ضمان مراقبته ومتابعته من شأنه أن يخفف الخطر التكنولوجي، وبالتالي حصول تنوع تكنولوجي في الاقتصاد، هذا الأخير يشجع على الاستثمار في التكنولوجيات الأكثر إنتاجية التي ترفع معدل النمو الاقتصادي.

إن تخفيض الخطر التكنولوجي وبالتالي إحداث تنوع تكنولوجي من قبل المؤسسات المالية من شأنه أن يرفع معدل تحويل الادخار إلى استثمارات حقيقية تعمل على رفع معدل تراكم رأس المال وزيادة معدل الإنتاجية، كما أنه في حالة عدم كفاية المدخرات المحلية لتلبية حاجيات المستثمرين، فإن قدرة البنوك على خلق قدرة شرائية جديدة عن طريق منح البنوك الائتمانية وتوفير السيولة سيعمل على استمرار العملية الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي.

ويعد التطور التكنولوجي الحاصل في الدول المتقدمة بسبب ظهور مؤسسات مالية جديدة تتكيف مع هذا الوضع ونذكر شركة التمويل برأس مال المخاطر التي تقوم على أساس المشاركة ومعدل الربح في المشاريع الممولة، وقد ساهمت هذه الشركات بدور كبير في تمويل هذا الصنف من المشاريع سواء المتعلقة بالمجال البحثي الأكاديمي أي توجيه الاهتمام بالبحث العلمي، أو تمويل التجديدات والاختراعات التكنولوجية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية الخارجية

يحدث التقدم التقني والتكنولوجي آثارا خارجية تكنولوجية، والتي تحدثها على مختلف الفروع، وأثر ذلك على الفروع الاقتصادية الأخرى.

من هذه الآثار ما يدعى بعملية التكامل المعلوماتي، وهذا نتيجة انتشار المعارف وتكامل الأفكار المشجعة للاختراع وزيادة الإنتاجية بواسطة القرب أو حوار مكاني، بالرجوع إلى المجال المالي تنجم الآثار الخارجية نتيجة تركز النشاطات المالية في منطقة مالية وبنكية (قرب مكان)، مما يؤدي إلى سهولة تبادل المعلومات حول المشاريع الاستثمارية، ومحاكاة المنتوجات المالية

(1) رياض لمراودة: مرجع سابق، ص- ص: 55- 56.

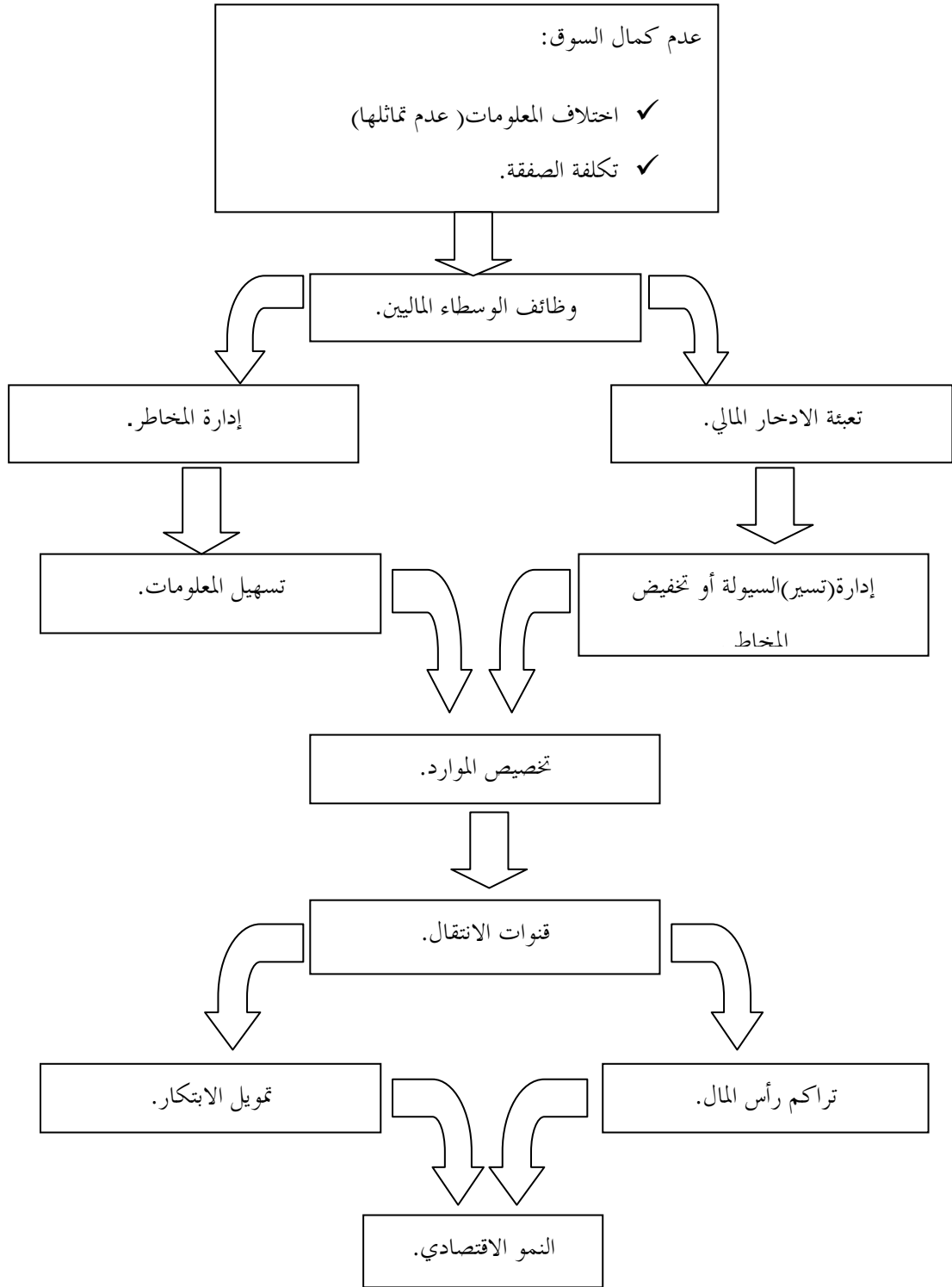
والتكنولوجية الجديدة، نتيجة تقارب النشاطات المتخصصة، هذه الآثار ايجابية ومحركة للنمو الاقتصادي، كما أن توجيه البنوك تمويلاتها إلى الاستثمارات البشرية من شأنه أن يرفع من هذا الوفرة الخارجية.⁽²⁾

وفي الأخير يمكن القول بأن قنوات تأثير الوساطة المالية أو النظام المالي على النمو الاقتصادي، تفسر أثر الوساطة المالية على المصادر الأساسية للنمو، وتمثل في: تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، من خلال توفير السيولة والمعلومات الاقتصادية والمالية المناسبة، بالإضافة إلى تمويل الاختراعات والابتكارات التكنولوجية وإحداث آثار خارجية وتمركز النشاطات المالية في منطقة مالية معينة.

إن مؤسسات القطاع المالي والخدمات المعروضة من قبله تؤثر إيجاباً على مصادر النمو وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي هذه العلاقة الايجابية يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم 09: قنوات الانتقال من الوساطة المالية إلى النمو الاقتصادي

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص: 55.



Source : Dimitry Osinski : the Relationship between finance developement and economic growthe (national university kyiv. Mohgla academym 2005 , disponible

In : eerc. Kiev. ua/research/matheses/2000/Asinsky_ Dzmitry/body.pdf), p :4. Le: 09-4-2013, 14:00.

المبحث الثالث: التحليل النظري والتطبيقي لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي

سبق وأن أشرنا أن هناك جدل كبير بين الدراسات التي تناولت علاقة الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، واختلفوا في وجهات النظر المتعلقة باتجاه هذه العلاقة، حيث نجد دراسات نظرية وأخرى تطبيقية، وهو ما سنشير له في هذا المبحث.

المطلب الأول: التحليل النظري لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي

اختلف التحليل النظري لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي وتحديد اتجاه العلاقة، فهناك من يفيد بأحادية العلاقة وهناك من ينادي بالعلاقة المزدوجة أو المتبادلة.

الفرع الأول: التحليل النظري لأحادية العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية

نقصد بأحادية العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية أنه يوجد تأثير متغير على المتغير الثاني ويسير في اتجاه واحد، فنجد اقتصاديون تبنا فكرة أن مستوى تطور الوساطة هي الذي يتأثر على النمو الاقتصادي، في حين أن هناك اقتصاديون نادوا إلى أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤثر على الوساطة المالية.

أولاً: العلاقة الأحادية من الوساطة المالية إلى النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي تابع للبنية المالية للاقتصاد حسب من نادى بهذا الاتجاه، حيث يعتبر النمو الاقتصادي متغير تابع لتمويل الخارجي والمؤسسات المالية لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي من خلال توجيه نسبة كبيرة من الادخارات إلى استثمارات حقيقية ذات مردودية عالية⁽¹⁾ ومن بين الاقتصاديين الذين نادوا بهذا الاتجاه يوجد:

- الاقتصادي Bagehot Walter (1873) وهو أول من ناقش موضوع علاقة الوساطة المالية، حيث وجد أن الوساطة المالية لها دور في تعبئة المدخرات وتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية في المدى الطويل، وهي عامل مهم ومحدد للنمو الاقتصادي.⁽²⁾
- بالإضافة إلى schumpeter (1913) وهو أيضا من الاقتصاديين الأوائل الذين درسوا علاقة الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، حيث توصل إلى أن الوساطة المالية تدفع إلى تطور النمو الاقتصادي من خلال تمويل الاختراعات والتجديد التكنولوجي، وهو ما سمح بتخطي المؤسسات الاقتصادية تكلفة اقتناء المعدات التكنولوجية وكذا البحث عنها.⁽³⁾

⁽¹⁾ رياض مزودة، مرجع سابق، ص: 82.

⁽²⁾ roman J imborean : la croissance économique et développement financier-le cas de pays Europe central et oriental, document de travail, université paris XII, septembre 2004, p :03, disponible dans le site : nelutu.Homeip.net/~moni/cv%20romona%20french%20mai%202007.pdf. le : 24-03-2013.

⁽³⁾ A sociation professionnelle Tunisienne des banques et des établissement financiers :financement bancaire et croissance économique,p :27 disponible dans le site : <http://www.apb.org.tn> le : 24-03-2013.

- الاقتصادي Gold Smith الذي أكد ضمن تحليله أن غياب الأدوات والمؤسسات المالية سيحد من تحول المدخرات إلى استثمارات، وهو ما يؤثر سلباً على معدل نمو الدخل والناتج، حيث يفترض وجود سوق منظم وكفوء للنقود، حيث توازن القطاع المالي وتوازن سوق النقود يؤدي إلى التوازن العام للاقتصاد.⁽¹⁾
- دراسة Gerley- Show (1960) اللذان أكدوا على الدور الرئيسي للوسطاء الماليين، من خلال تحويل المداحيل غير المنفقة من أعوان الفائض إلى أعوان العجز عن طريق إصدار الأصول وتوفير الخدمات المالية المناسبة، فتنوع الخدمات المالية سيساعد على رفع معدل الاستثمار، معدل الإنتاج، الدخل وبالتالي تحريك النمو الاقتصادي، ويركز كورلي وشو على دور الخدمات المالية في توفير المعلومات، تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتقليل المخاطر عن طريق تنوع الأصول المالية.⁽²⁾
- دراسة Miknonne and Show (1973) وقد استند إلى أن إلغاء الكيخ المالي، وتحرير النظام المالي، الذي يعد عنصر أساسي لتطور الوساطة المالية، وهي نفس الفكرة التي دافع عنها كل من Fry (1995)، Gablis (1997) Kapur (1976)، Mathieson (1980).⁽³⁾ وخاصة التي تمثلت في ارتفاع أسعار الفائدة في السوق قد تؤدي إلى الاستثمار ونوعيته من خلال زيادة المدخرات واستبعاد الاستثمارات ذات المردود المتدني، وبالتالي فإن القيود الكمية التي تفرضها الدول النامية على النظام البنكي لها آثار سلبية على الادخار وإنتاجية الاستثمار.⁽⁴⁾

وكخلاصة لما سبق فإن كل من Bagehot و Schumpeter و Gold Smith و Miknonne and Show و Gerley Show تبينوا فكرة أن الوساطة المالية يوفر أدوات مالية متنوعة قادرة على التأثير على المتغيرات الحقيقية إيجاباً، وهو ما يسمح بتسهيل عملية تعبئة المدخرات، وتحويلها إلى استثمارات ذات مردودية عالية، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

ثانياً: العلاقة الأحادية من النمو الاقتصادي إلى الوساطة المالية

إن فكرة أن الوساطة المالية يؤدي أو تؤثر على النمو الاقتصادي ليست بالفكرة النهائية والمتفق عليها، فقد انتقدت من قبل بعض الاقتصاديين الذين رأوا أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية، وبالتالي التطور المالي ناتج في النمو الاقتصادي، حيث أن هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية التي تقوم بعرضها الوساطة المالية، مما يؤدي إلى توسيع الخدمات المالية، وحدث تطور مالي وهذا ما ذهبت إليه دراسات Mayer (1988) و Devereux-Smith (1994) أي

⁽¹⁾ إبراهيم بن صالح العمر: الدور التنموي لمصارف والوسطاء الماليين، مراجعة للفكر الاقتصادي، نوفمبر 2009، ص: 04.

disponible dans le site : <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/18798/>; le : 24-03-2013.

⁽²⁾ رياض لمزاودة: مرجع سابق، ص: 18.

⁽³⁾ Florend Disting, Farid Maklouf, Adil Naaman ; développement financier, flux financier et croissance économique, centre analyse théorique et de traitement des données économiques, p : 02, 27 disponible dans le site :

http://catt.univ-pan.fr/live/N°10juine2012_document_de_travail_université_de_pau_et_des_l'Abour_France. Le : 24-03-2013

⁽⁴⁾ علي احمد البلبل وآخرون: التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي - حالة مصر، 1974 - 2002، أوراق صندوق النقد العربي، عدد: 09، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص: 03 - 04.

أن زيادة الطلب على الخدمات المالية التي تقدمها أجهزة الوساطة المالية ناتج عن نمو الدخل الحقيقي. ⁽¹⁾ وأما هذا التناقض الكبير بين اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية برز رأي وسط يجمع كلا الاتجاهين، وهو ما جاء به Patrick (1966).

الفرع الثاني: العلاقة المزدوجة للوساطة المالية والنمو الاقتصادي

بين Patrick نوعان من التطور المالي، العرض القائد والطلب التابع، حيث أن الأول مصاحب للمراحل الأولى للنمو الاقتصادي، في حين الثاني مرتبط بالمراحل المتقدمة في العملية التنموية، حيث أن التطور المالي المتمثل في العرض القائد يسيطر خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي وبصفة خاصة في المرحلة التي يحتاج فيها الاقتصاد إلى تكنولوجيات عالية، وهذا عن طريق السماح بتمويل فعال للاستثمارات ذات التجديد والابتكار التكنولوجي، عن طريق تنويع وتخفيض المخاطر التكنولوجية، وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه schumpeter في حصره للدور الايجابي للبنوك في تمويل الاختراعات التكنولوجية، فالعرض القائد يشير إلى المرحلة التي يكون فيها إيجاد المؤسسات المالية وعرض الأصول والخدمات المالية التابع لها (أي للمؤسسات التالية) مسابقة الطلب على هذه الأصول والخدمات، وبالتالي فالعرض القائد (المراحل الأولى للتطور المالي) يقود إلى تعبئة الموارد المالية المعطلة في القطاع التقليدي وتحويلها إلى القطاع الحديث الذي يبدأ في الظهور (المراحل الأولى للنمو الاقتصادي)، بمعنى أن العرض القائد يوضح اتجاه العلاقة السببية من الوساطة المالية إلى النمو الاقتصادي.

أما في المراحل التالية والمتقدمة من العملية التنموية يأخذ الطلب التابع في الظهور، فالنمو الاقتصادي المحقق نتيجة العرض القائد يؤدي إلى خلق وتوليد طلب جديد على الخدمات المالية وبالتالي بداية ظهور التجديدات المالية (صناعة مالية متطورة) التي تعمل المؤسسات المالية على توفيرها للمستثمرين والمدخرين (تلبية طلب القطاع الحقيقي على المنتجات المالية الجديدة)، إذن الطلب التابع يشير إلى الحالة التي يكون فيها وجود المؤسسات المالية وعرض الأصول والخدمات المالية الجديدة التابع لها، واستجابته لطلب القطاع الحقيقي على هذه الخدمات نتيجة تقدم عمليات النمو، أي أن الطلب التابع يشير إلى اتجاه العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الوساطة المالية. ⁽²⁾

ويمكن تلخيص ما جاء به Patrick من خلال النقاط التالية:

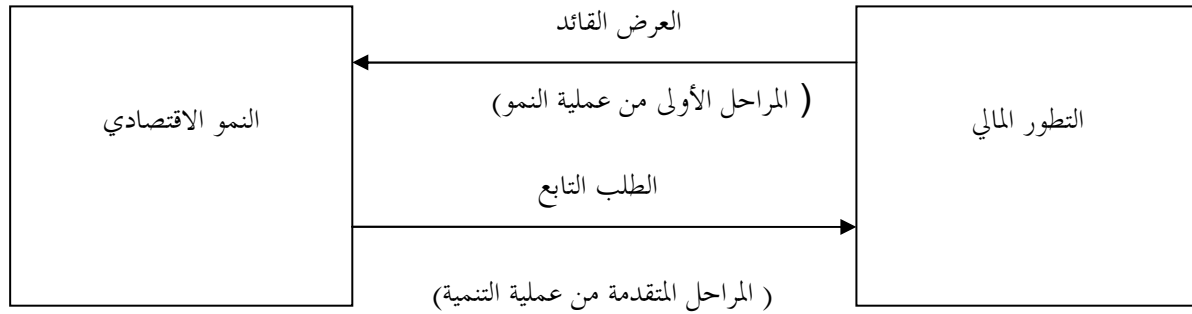
- يكون تأثير الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في المراحل الأولى من عملية النمو ويتحدد من العرض القائد إلى النمو الاقتصادي؛
- ومن جهة أخرى يؤثر النمو الاقتصادي على الوساطة المالية وذلك في المراحل المتقدمة من عملية التنمية، ويتحدد من خلال تأثير النمو الاقتصادي على الطلب التابع .

⁽¹⁾ رياض لمزاودة: مرجع سابق، ص- ص: 81- 82.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص: 82.

وبالتالي فإن اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية يكون في اتجاهية (سببية مزدوجة) وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 10: السببية المزدوجة (Patrick)



المصدر: من إعداد الطالبة حسب ما جاء به Patrick.

من خلال ما سبق فإن الدراسات النظرية التي عاجلت سببية العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية قد أكدت أن هناك علاقة بين هذين المتغيرين وهي علاقة ايجابية بغض النظر عن اتجاهها. وأنه لا يمكن التغاضي عن دور أجهزة الوساطة المالية في تعبئة المدخرات ورفع فعالية تخصيص الموارد وتنويع وتسيير المخاطر.

إن الجدال النظري حول اتجاه هذه العلاقة سمح بظهور دراسات تطبيقية على اقتصاديات الدول النامية، وهو ما سنتطرق له في المطلب التالي.

المطلب الثاني: التحليل التطبيقي لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي

حاولت الدراسات التطبيقية حسم العلاقة بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية باستخدام مؤشرات تطور الوساطة المالية من جهة وتطور النمو الاقتصادي من جهة أخرى، ومن بين الدراسات نذكر أهمها:

أ. دراسة King et Levin (1993) ؛

ب. دراسة Gupta (1984)؛

ج. دراسة Jung (1986)؛

د. دراسة Demetriate et Hassein (1996).

الفرع الأول: دراسة Gupta (1984)

حاولت هذه الدراسة تحديد العلاقة السببية بين مؤشرات تطور الوساطة المالية و النمو الاقتصادي لأربعة عشر دولة (14)، استخدم فيها مؤشرات الكتلة النقدية بالمعنى الضيق والكتلة النقدية بمعناها الواسع (M_2, M_1)، والقروض للقطاع الخاص وإجمالي القروض، وهذا لقياس مستوى التطور المالي، ومؤشر الإنتاج الصناعي لقياس النمو الاقتصادي، فكانت النتائج كما يلي:

- وجود دلائل تؤيد فرضية العرض القائد، أي أن التطور المالي يقود إلى النمو في ثمانية دول (08)؛
- لا توجد دلائل تبين الطلب التابع؛
- أما فيما يخص العلاقة المزدوجة فمحققة في دولتين (02).

ومنه حسب هذه الدراسة فإنه لا توجد علاقة أحادية تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.⁽¹⁾

الفرع الثاني: دراسة Jang (1986)

وقد شملت هذه الدراسة ستة وخمسون (56) دولة متقدمة ونامية، حيث استخدم نسبة العملات المتداولة خارج النظام البنكي إلى الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M_1)، ونسبة الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M_2) إلى الناتج، على الإجمالي (PIB) كمقياس للتطور المالي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقاس للنمو الاقتصادي فكانت النتائج كالتالي:

- فرضية العرض القائد محققة في الدول النامية أكثر من فرضية الطلب التابع، وبالتالي فالتطور المالي يقود النمو في الدول النامية.
- أما الدول المتقدمة فكانت السببية من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.

الفرع الثالث: دراسة King et Levin (1993)⁽²⁾

يعتبر كل من King et Levin (1993) من الأوائل الذين اهتموا بمسألة قياس تنمية النظام البنكي وتأثيرها على النمو الاقتصادي، فقاموا بتقدير المعادلة التي تحتوي على معدل النمو $\log PIB$ كمتغير داخلي ومتغيرات حقيقية كمتغيرات خارجية، وتشمل المتغيرات الحقيقية: معدل التعليم الثانوي لقياس الرأس مال البشري، معدل الإنفتاح التجاري، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، أما المتغيرات المالية فتشمل: معدل السيولة $M2/PIB$ ، معدل ودائع البنوك التجارية إلى ودائع

⁽¹⁾ رياض لزاودة: مرجع سابق، ص: 83.

⁽²⁾ لخضر عداوة، حبيب قنوني: المتغيرات الاقتصادية البنكية و النمو الاقتصادي - حالة الجزائر (1962-2008)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد:

05، 2012، ص- ص: 250 - 251،

البنوك - ودائع بنك المركزي، معدل القروض للمؤسسات الخاصة إلى مجموع القرض المحلي و معدل قروض المؤسسات إلى PIB، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

شملت هذه الدراسة سبعة وخمسون (57) دولة، وهذا باستعمال خمسة (05) مؤشرات لقياس مستوى التطور المالي، وكذا عدا من مقاييس النمو الاقتصادي منها متوسط دخل الفرد، والجدول التالي يلخص متوسط التطور المالي والنمو الاقتصادي لهذه الدراسة.

الجدول رقم 04: ملخص دراسة King et Leoin

المؤشرات	PIB>3%	3%>PIB>2%	2%>PIB>0,5%	PIB>0,5%
PIB/M ₂	60%	80%	29%	22%
PIB/(M ₁ -M ₂)	37%	20%	15%	07%
أصول البنوك التجارية / القروض البنكية	81%	73%	71%	06%
قروض خاصة /قروض بنكية	70%	56%	61%	51%
قروض خاصة / PIB	35%	27%	27%	13%

المصدر: رياض لمراودة: مرجع سابق، ص: 85.

يوضح الجدول أعلاه العلاقة الايجابية بين مستوى التطور المالي والنمو الاقتصادي، فالدول التي تحقق معدل نمو مرتفع هي الدول التي يكون حجم نظامها المالي كبيرا، والتي يقاس بحصة القروض الممنوحة للاقتصاد، فالنتائج التي توصل إليها تؤيد فرضية أن التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

من خلال ما توصلت اليه الدراسات التطبيقية اتضح لنا أن اتجاه العلاقة السببية لم يحسم، لكنها دعمت فرضية العرض القائد في الدول النامية (دراسة King et Levin و Gupla و Jang)، كما أنها أكدت تحليل Patrick فيما يخص العلاقة المزدوجة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

وبالتالي يمكن للدول النامية ان تعزز من معدلات النمو الاقتصادي عن طريق تطوير الخدمات المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

الفرع الرابع: دراسة Demetriate et Hassein (1996)⁽¹⁾

شملت هذه الدراسة تحليل علاقة الوساطة المالية بالنمو الاقتصادي لستة عشر (16) دولة نامية، وهذا باستعمال نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذا نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتطور المالي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي فكانت النتائج كالتالي:

- في حوالي نصف الدول كانت هناك علاقة سببية مزدوجة؛
 - في باقي الدول كانت العلاقة من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي.
- وفي هذه الدراسة لم تؤكد أن التطور المالي يؤثر في النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة.

(1) رياض لمزاودة: مرجع سابق، ص: 84.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن الوساطة المالية لها دور كبير في التأثير على المصادر الداخلية للنمو الاقتصادي، تمثل قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، وهي:

- قناة تراكم رأس المال وهذا من خلال الدور الذي تقوم به أجهزة الوساطة المالية في توفير السيولة وتخفيض المخاطر المتعلقة بالسيولة للمدخرين والمستثمرين، إضافة إلى توفير المعلومات وضمان تدفق المعلومات بين الطرفين، كل هذا يساهم في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد في مشاريع ذات مردودية عالية، وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي.
- قناة التجديد التكنولوجي، حيث تقوم مؤسسات الوساطة المالية بتمويل الاختراعات والابتكارات، وبالتالي فهي تشجع التجديد والاختراع، وهو ما يعكس إيجاباً على الإنتاجية، وبالتالي إحداث تنوع تكنولوجي في الاقتصاد، ونتيجة لتمرکز النشاطات المالية والبنكية يؤدي ذلك إلى إحداث وفرات خارجية، وسهولة انتقال المعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، من شأنه أن يرفع من التطور المالي، وإحداث آثار خارجية للمؤسسة.

ويكون تأثير الوساطة المالية على هذه القنوات مرتبط بكفاءة النظام المصرفي، ومستوى تطوره.

أما فيما يخص العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والوساطة المالية فقد اتجهت دراسات نظرية وتطبيقية لتحليل هذه العلاقة، فقد أقرت هذه الدراسات وجود تأثير إيجابي بين النمو الاقتصادي و الوساطة المالية، لكنها لم تكن على وفاق حول صيغة العلاقة السببية.

وفي الأخير فإن هذه الدراسات قد أكدت دور وأهمية الوساطة المالية في إحداث أثر على النمو الاقتصادي، وخاصة في الدول النامية، حيث عملت الجزائر على إصلاحات مالية مست قطاعها البنكي وهذا بغية تطوير خدمات هذا القطاع لما له من الدور في تمويل الاقتصاد، وسنتناول في الفصل التالي أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذا الشأن، وتحليل علاقة الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، ودرجة الارتباط بينهما.

الفصل الثالث:

تحليل أثر الوساطة المالية

على النمو الاقتصادي في

الجزائر (2000-2010)

تمهيد:

انطلاقاً من الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في أي اقتصاد وخاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية، وحسن توجيهها إلى القطاعات والأنشطة الاستثمارية، كان من الضروري على الدول القيام بالإصلاحات المصرفية وإبراز هذا الدور، ولقد انتهجت الجزائر هذه الخطوة بعد الاستقلال لتحويل اقتصادها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

وتندرج الإصلاحات المصرفية في الجزائر في سياق الإصلاحات الاقتصادية وسياق التحرير الاقتصادي والمصرفي، وهذا بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأته من مطلع التسعينات، ويعد الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر، هذا الأمر الذي اقتضى إعادة تعريف لدور النظام المصرفي الجزائري ومهامه الجديدة المسندة إليه بما يتماشى ومقتضيات المناخ الجديد.

وقد أولت الجزائر أهمية خاصة بإصلاح نظامها المصرفي، للتأثير على المتغيرات المالية والحقيقية للاقتصاد إيجابياً بما يساهم من تحقيق نمو واستقرار اقتصادي.

ويعد قانون النقد والقرض من أهم محطات الإصلاح المالي، إذ يعد أول القوانين التي تضمنت رؤية واضحة لدور النظام المصرفي في ظل اقتصاد السوق، كما يعد من بين القوانين الأساسية في المنظومة التشريعية الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول إبراز دور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات وتحويلها إلى استثمارات، وبالتالي دوره في تحقيق نمو اقتصادي، حيث سنتناول أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في الفترة 2000 و 2010 وانعكاساتها على المتغيرات المالية والحقيقية بالإضافة إلى تحليل المؤشرات المالية لتطور النظام المالي وأثرها على النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة، ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات المالية؛

المبحث الثاني: تطور الوساطة المالية في الجزائر خلال فترة (2000-2010)؛

المبحث الثالث: علاقة مؤشرات الوساطة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات المالية

مر الجهاز المصرفي في الجزائر بعدة مراحل اتسمت كل مرحلة منها بخصائص معينة، فنجد في مرحلة الاستقلال قد ورثت الجزائر جهازا مصرفيا متنوعا قائما على أساس النظام الليبرالي، يخدم المصالح الفرنسية، وهذا ما جعل السلطات العمومية الجزائرية تهتم بإنشاء جهاز مصرفي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية ويتضمن تمويلها.

وقد كانت البداية سنة 1966 بتأميم البنوك الأجنبية ليتشكل بذلك الجهاز المصرفي الجزائري، حيث احتفظ هذا الأخير بهيكله كما هو لغاية بداية الثمانينات، أين أعيد النظر في تنظيمه ووظائفه، وهذا تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية والمالية المكثفة التي قامت بها الجزائر.

ويتضمن هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: هيكل النظام المصرفي في الجزائر؛

المطلب الثاني: الإصلاحات المالية التي تضمنت النظام المصرفي الجزائري؛

المطلب الثالث: أثر الإصلاحات المالية على المتغيرات المالية.

المطلب الأول: هيكل النظام المصرفي الجزائري

يمثل النظام المصرفي الجزائري، مجموعة المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية القائمة على تنفيذ دور الوساطة المالية وتعبئة المدخرات.

ونتيجة لتحول الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وبسبب التطورات المستمرة على مستوى الاقتصاد ولاسيما القطاع المصرفي، لجأت الجزائر إلى مجموعة الإصلاحات الجزئية وما تتطلب إليه كل فترة من هذه الإصلاحات، نتج أو نشأ عنها نظام بنكي جزائري قائم على السلطة النقدية للبلاد.

ففي وقتنا الراهن يتكون النظام المصرفي الجزائري من ستة وعشرين مصرفا ومؤسسة مالية، تقع مقراتها الاجتماعية كلها بالجزائر العاصمة، وتوزع كما يلي⁽¹⁾:

- ستة بنوك عمومية، ومن بينها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛

⁽¹⁾ بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، أكتوبر 2011، ص: 24.

- أربعة عشر، مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومن بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة، وهو بنك البركة الجزائري؛
- ثلاث مؤسسات مالية، ومن بينها مؤسستان عموميتان؛
- شركتان خاصتان للاعتماد الإيجاري؛
- تعاضدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، والتي أخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

ومنه يمكن تقسيم النظام المصرفي الجزائري إلى ثلاث أقسام رئيسية: بنك الجزائر، والذي يمثل قمة هرم النظام المصرفي، ثم البنوك التجارية فالمؤسسات المالية الأخرى.

الفرع الأول: بنك الجزائر

يعد قانون النقد والقرض قفزة نوعية نحو التغيير الجذري للنظام المصرفي، وأهم ما جاء به هو استقلالية البنك المركزي الجزائري وتغيير اسمه إلى بنك الجزائر وإعطائه كل الصلاحيات المتعلقة بمراقبة البنوك الأولية، واتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وتنفيذها، والسهر على ضمان النمو المنتظم للاقتصاد الوطني، واستقرار النقد المحلي، كما نص على تغيير هيكله البنك المركزي الجزائري وإدارته وكذا رقابته من خلال إنشاء ثلاث هيئات قائمة على ذلك، وهذه الهيئات هي:⁽¹⁾

- **مجلس إدارة بنك الجزائر:** يقوم باتخاذ كافة الأمور التنظيمية وإصدار القوانين واللوائح التي تنظم عمليات بنك الجزائر مثل إعداد الميزانية العامة للبنك، تمثيله أمام القضاء، إبرام الاتفاقات وفتح الفروع والوكالات التابعة له، وتتولى هيئة رقابة عملية التدقيق الداخلي لبنك الجزائر وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم السوق النقدية ومركزية المخاطر.
- **مجلس النقد والقرض:** ويعتبر السلطة النقدية داخل الدولة، ويقوم بكل ما يتعلق من تنظيم وإشراف ورقابة على النظام المصرفي والنقدي في البلاد.
- **اللجنة المصرفية:** وتقوم بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، ومن تم تحديد المخالفات وإصدار العقوبات المناسبة لذلك.

وتعد وظيفة البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية، وتنظيم الائتمان الوظيفة الرئيسية، حيث تتم هذه الرقابة من خلال العلاقة التي تربط البنك بالبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك، والمقرض الأخير، كما يمثل بنك الدولة، وزيادة على كونه مصدر الأوراق النقدية والنقود القانونية.

وتعد هذه الوظائف، الوظائف الرئيسية لأي بنك مركزي، وبالإضافة إلى ذلك فإن مهمة بنك الجزائر هي الدفاع على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا، من خلال العمل على استقرار الأسعار في الداخل واستقرار سعر الصرف في

(1) عبد الحليم غربي: تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائري وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 18-19-20 أبريل 2010، ص: 02.

الخارج، وعلى هذا الأساس فهو مطالب بتنظيم ومراقبة الدوران النقدي وذلك بكل الوسائل الضرورية لتوزيع القروض، والسهر على حسن تنفيذ التعهدات المالية من الخارج، لذلك فان بنك الجزائر يستشار من قبل السلطة التنفيذية، كما أن بإمكانه تقديم اقتراحات لهذه الأخيرة الخاصة بميزان المدفوعات وحركة الأسعار وحالة المالية العامة، وعلى العموم تنمية الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

الفرع الثاني: البنوك التجارية

يعمل حاليا في النظام المصرفي الجزائري عشرين مصرفا (20) موزعة على ستة (06) بنوك عمومية، بالإضافة إلى أربعة عشر مصرفا خاصا مختلطة (14).

أولا: البنوك العمومية

وتشمل البنوك العمومية الجزائرية ستة (06) بنوك رئيسية من بينها صندوق التوفير والاحتياط، وتمثل فيما يلي:

1. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP:

أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 277/64 بتاريخ 10 أوت 1964، وهو مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية وأموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكنات.⁽²⁾

2. البنك الوطني الجزائري BNA :

أنشئ في 13 جوان 1966 بموجب الأمر رقم: 178/66، وتمثل خصوصية أن هذا البنك هو بنك الودائع حيث وضع تحت تصرفه مهمة نجاح الخدمات المالية للتجمعات المهنية والمؤسسات، واستغلال القطاع العمومي، بالإضافة إلى قيامه بمهمة البنوك التجارية الأخرى المتمثلة في الائتمان، وقد تحددت مهام هذا البنك في مارس 1967، والمتمثلة في توفير الموارد المالية لهذا القطاع الزراعي، وفي سنة 1968 حددت مهمته فقط في التمويل الجماعي للزراعة، لكن هذه المهمة أوكلت إلى بنك آخر وهو بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكان ذلك سنة 1982، وأصبحت مهمته تكمن في تمويل الميدان التجاري والصناعي.⁽³⁾

3. القرض الشعبي الجزائري CPA:

⁽¹⁾ حورية حمي: آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها- حالة الجزائر- رسالة ماجستير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص- ص: 41-42.

⁽²⁾ عبد الله حياية: الاقتصاد المصرفي- البنوك الالكترونية، البنوك التجارية- السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 182

⁽³⁾ عمار لوصيف: إستراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين، والإشارة إلى التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص: التحليل والإستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص- ص: 131-132.

وأنشئ هذا الأخير بتاريخ 29 ديسمبر 1966، بموجب القانون رقم: 30/66 المعدل بالأمر: 75/67 بتاريخ 11 ماي 1967، تتمثل وظائفه في:

- إقراض الحرفيين وقطاع السياحة، والصيد البحري والتعاونيات غير الفلاحية في ميادين الإنتاج، التوزيع والتجارة، وبصفة عامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة مهما كان نوعها؛
- إقراض أصحاب المهن الحرة، وقطاع المياه والري؛
- يقوم بدور الوسيط في العمليات المالية للإدارة الحكومية فيما يخص إصدار السندات العامة وفوائدها وتقديم القروض والسلف مقابل سندات عامة إلى الإدارة المحلية، وتمويل مشتريات الدولة، والجماعات المحلية والشركات الوطنية.⁽¹⁾

4. بنك الجزائر الخارجي BEA :

أنشئ هذا البنك بموجب الأمر رقم: 204/67 بتاريخ 01 أكتوبر 1976 عن طريق استرجاع أصول خمسة مصارف أجنبية، تمثل دور في مهمتين أساسيتين، الأولى خاصة بالودائع والإقراض، والثانية خاصة بالتجارة الخارجية، كما يمكن أن يمنح إئتمادات لعمليات الاستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين.⁽²⁾

5. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

وقد تأسست بالمرسوم المرقم 82/106 بتاريخ 13 مارس 1982 وأُنيط له تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، وكل الأنشطة الممهدة أو الممتدة للزراعة، وكذلك الصناعات الزراعية، والحرف التقليدية في الأرياف، وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها، وبالتالي فهو بنك متخصص بتمويل القطاع الفلاحي.⁽³⁾

6. بنك التنمية المحلية BDL :

أنشئ هذا البنك بموجب الأمر المرسوم: 85/85 بتاريخ 30 أبريل 1985، من أهم الوظائف الأساسية لهذا البنك هي تمويل عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية، بالإضافة إلى عمليات الرهن.

وبذلك يعتبر بنك التنمية المحلية بنكا للإيداع، حيث يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية،⁽⁴⁾ وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه البنوك جاءت على أنقاض مؤسسات وبنوك أجنبية، بالإضافة إلى أنه يمكن اختصار مهمة هذه البنوك في كونها تقبل

(1) عبد الله حياية : مرجع سابق، ص: 184.

(2) جلول موسى بوجاري: سياسات الصرف الأجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص: 247.

(3) شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط04، 2008، ص: 62.

(4) محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط03، 2005، ص: 135.

الودائع وتمنح الائتمان (قصر الأجل في الغالب) وخاصة في مجالات السحب على المكشوف، وتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، وتقدم أحيانا القروض متوسطة الأجل (حالة CPA)⁽⁵⁾

ثانيا: البنوك الأجنبية

شمل الجهاز المصرفي الجزائري العديد من البنوك الأجنبية طول مراحل إنشائه فمنها من بقيت ومنها من تم سحب اعتمادها، وهذا بسبب الإصلاحات المالية، وكذا الأزمات المالية، ومن بين البنوك التي تم سحب اعتمادها.

- الخليفة بنك Elkhalfa Bank ؛
- يونيون بنك Union Bank ؛
- بنك الجزائر الدولي (AIB) L'Algérien international Bank ؛
- البنك التجاري والصناعي الجزائري La banque Commercial et industriel d'Algérie (BCIA)؛
- بنك الريان Al Rayan Bank ؛
- البنك المتوسطي العام (BGM) La banque générale méditerranéenne ؛
- آركو بنك Arko Bank ؛
- منى بنك Mouna Bank.⁽¹⁾

أما فيما يخص البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر حاليا فتشمل 13 بنكا هي:

- بنك العرب الجزائر Arabe Bank ؛
- المؤسسة العربية المصرفية (ABC) Arabe Banking Corporation ؛
- ناتكسييس NATIXIS ؛
- الشركة العامة الجزائرية Société général d'Algérie ؛
- سيتي بنك CITI Bank ؛
- البنك باريا (BNP) PARIBAS ؛
- بنك ترست الجزائر (Trust) Trust Bank Algéria ؛
- بنك فرنسا الجزائر France Bank ؛

⁽⁵⁾ شاكور القزويني: مرجع سابق، ص: 62 .

⁽¹⁾ فتحي بن لدغم: مرجع سابق، ص: 137 .

- بنك الإسكان للتجارة والمالية HOSING؛
- بنك H.S.B.C؛
- بنك الخليج Algérie Gulf Bank؛

- بنك كاليون CALYON وهو فرع للقرض العقاري؛
- السلام بنك AL Salam.⁽¹⁾

ثالثا: بنوك مختلطة

ويشمل النظام المصرفي الجزائري على بنك واحد ووحيد وهو بنك البركة، وقد تم تأسيسه بتاريخ 6 ديسمبر 1990 بمشاركة بنك البركة الدولي المتواجد بجمدة (المملكة العربية السعودية)، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد تم الاكتتاب في رأس المال ب 49% من بنك البركة الدولي و 51% من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ويتمثل نشاطه الأساسي في تحقيق العمليات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.⁽²⁾

وقد أضيف إلى هذه البنوك بنكا آخر أو بالأحرى تعاضدية للتأمين الفلاحي في نهاية 2009، حيث أخذت صفة مؤسسة مالية تقوم بالعمليات المصرفية.

الفرع الثالث: المؤسسات المالية

ونجد ضمن النظام المصرفي الجزائري مؤسسات مالية عامة، ومؤسسات مالية متخصصة.

أولا: المؤسسات المالية العامة

وتشمل كل من:

- أ. البنك الجزائري للتنمية، وقد تأسس في 7 جوان 1963م بإسم الصندوق الجزائري للتنمية، وهو بنك متخصص بتمويل رأس المال الثابت.
- ب. بنك CELELEM.
- ج. مؤسسة إعادة التمويل العقاري (SRH) Société de refinancement Hypothécaire.

(1) فتحي بن لدغم: مرجع سابق، ص: 138.

(2) حورية حمي: مرجع سابق، ص: 20.

ثانيا: مؤسسات مالية متخصصة

وتشمل:

أ. سوفينونس Sofinance.

ب. الشركة العربية للإيجار، أو القرض الإيجاري العربي Arabe Leasing Corporation.

ج. المغاربية للإيجار، أو الإيجاري المغاري⁽¹⁾. Maghreb Leasing.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مؤسسات مالية أخرى عاملة داخل النظام المالي وهي:⁽²⁾

- بنك FORTIS.

- البنك العربي البريطاني التجاري.

- اتحاد البنوك العربية الفرنسية.

- القرض الصناعي والتجاري.

- القرض الفلاحي السويسري.

- بنك SABADEL الاسباني.

بالإضافة إلى أن هناك شركات تأمين وهي:⁽³⁾

- الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR، والذي تأسس بموجب القانون رقم: 167/63 بتاريخ 8

جوان 1963، وقد كلفت بتغطية المخاطر الصناعية والريف ومخاطر النقل البحري والجوي والبري، وهذا وفقا للقرار الوزاري في الذي صدر 21 ماي 1975.

- الشركة الجزائرية للتأمين SAA، وقد تأسست في 12 ديسمبر 1963.

المطلب الثاني: الإصلاحات المالية التي تضمنت الجهاز المصرفي الجزائري

شهد القطاع المصرفي الجزائري عدة إصلاحات مالية منذ بدايات نشأته، فنجد إصلاح 1971 الذي جاء لسد التغيرات

الموجودة في نظام التمويل، ثم إصلاح 1986 لمراجعة نظام التمويل وإعادة السلطة النقدية للبنك المركزي، بموجب القانون

12/86 الذي حدد مهام المنظومة البنكية والمالية فأدخل مفهوم المخطط الوطني للبنك. ثم قانون 1988، والذي ركز على

(1) بعلي حسني مبارك: إمكانية رفع كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة ومالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص: 88.

(2) المرجع نفسه، ص: 89.

(3) شاکر القزويني: مرجع سابق، ص- ص: 69-70.

استقلالية المؤسسة بصدور القانون 01/88 في إطار إصلاح واسع مس بالدرجة الأولى المؤسسات العمومية ومنحها استقلالية اتخاذ القرارات.

وتمثل هذه الإصلاحات محاولة للإصلاح الداخلي لكنها لم تعط أي نتائج كونها لم تتم في إطار المخطط ومنطقه الاقتصادي والمالي، فهي لم تسمح بتطوير إنتاجيتها ولا للبنوك بالقيام بوظائف الوساطة، ولتغيير هذه الوضعية كان لابد من إصدار قانون جديد وكان هذا سنة 1990 وهو قانون النقد والقرض، والذي يعد نقطة تحول القطاع المصرفي الجزائري نحو الانفتاح الكلي على الاقتصاد الرأس مالي⁽¹⁾، وتلته بعد ذلك مجموعة من الأوامر شملت تعديلات لهذا القانون، وسنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على الإصلاحات التي شملت فترة الدراسة وهذا بالتركيز على ما جاء به قانون النقد والقرض و التعديلات التي شملته بالإضافة إلى قانون وزارة المالية 2009 المخصص للبنوك، كل هذه النقاط سنتناولها فيما يلي:

الفرع الأول: قانون النقد والقرض

صدر قانون النقد والقرض 10/90 بتاريخ 14 أفريل 1990 تماشيا مع التوجه الجديد السياسي والاقتصادي للبلاد نحو اقتصاد السوق، لأن الإصلاحات أو القوانين السابقة أصبحت لا تتلاءم والتحولت الاقتصادية والاجتماعية، فكان الهدف من قانون النقد والقرض وضع حد لمشاكل المديونية، التضخم، وتعويض التمويل بالأموال الخاصة بالادخار، وتنظيمها يتم عن طريق آليات السوق، وأنشأ القانون المبادئ التأسيسية العملية لهذه الأهداف اللازمة والتوازن لهذا الغرض، حيث أنشأ سلطة تنظيم مستقلة بتنفيذ هذه الأهداف⁽²⁾ وبالإضافة إلى أن هناك أهداف اقتصادية وأخرى نقدية ومالية لهذا القانون وهي:⁽³⁾

1. الأهداف الاقتصادية

وتمثل في:

- إيقاف التسيير الإداري في القطاع المالي، أي لابد للمؤسسات المالية والبنكية أن تقوم بالعمليات المحددة في القواعد الاحترازية؛
- الانفتاح على الاستثمار الخارجي، وتشجيع الاستثمار بين المتعاملين المقيمين الوطنيين والأجانب للقضاء على البطالة، ونقل التكنولوجيا، وهذا حسب المادة 183 من قانون النقد والقرض 10/90، بالإضافة إلى وضع ضمانات فيما يخص نقل وتحويل رؤوس الأموال والمداحيل والفوائد للمستثمرين الأجانب وهذا وفقا للمادة 183؛

(1) خديجة لجر: دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية- حالة البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 76، 80، 84.

(2) المرجع نفسه، ص- ص: 85-86.

(3) درس رشيد: إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2007، ص: 15.

- إلغاء التمييز بين المتعامل الخاص والعمومي، والمساواة بينهم فيما يخص الحصول على المنتجات البنكية، وهذا بموجب المادة 171 من قانون النقد والقرض؛
- انفتاح الوظيفة البنكية على رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي، للقضاء على احتكار القطاع العمومي.

2. الأهداف المالية والنقدية

وهذا من خلال استعادة البنك المركزي الجزائري لدوره كسلطة نقدية، وذلك من خلال:

- المادة 04: له حق امتياز إصدار الأوراق النقدية؛
- المادة 12: التسمية الجديدة له " بنك الجزائر"؛
- المادة 19 و44: يقوم بتسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته ويُساعده في ذلك ثلاث نواب ومجلس النقد والقرض ومراقبان؛
- المادة 51: مهمة مراقبة البنك المركزي لمراقبان يعينان بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح وزير المالية؛
- يدخل البنك المركزي في السوق النقدية بطريقة نشطة؛
- يصدر البنك المركزي مجانا الأوراق النقدية، كما يساوي في إصدار النقد الكتابي ويراقبه ويسهر على ذلك (المادة 58)؛
- الوصول إلى بنكية Bancarisation الاقتصاد (بنوك خاصة أو أجنبية) من خلال:
 - وضع جميع القواعد التي يجب على كل بنك احترامها؛
 - حماية المودعين (أي ودائع الزبائن).

وقد منح للبنك المركزي استقلالية حيث أصبح يسمى بنك الجزائر، باعتباره السلطة النقدية الحقيقية والمستقلة عن السلطات المالية وتتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.

كما عدل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، ودخول الأسواق المالية، ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.

بالإضافة إلى تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني، وفتحها أما البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب إقراره بإنشاء سوق القيم المنقولة.⁽¹⁾

(1) عبد القادر برش: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 58.

ويقوم قانون النقد والقرض على مجموعة من المبادئ لتنظيم القرض وأدائه والمتمثلة في:

أ. الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية

فقد تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، وذلك خلافا لما كان معمولاً به في مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد، حيث كانت تتخذ القرارات النقدية في هيئة التخطيط تبعاً للقرارات الحقيقية، أي على أساس كمي حقيقي، فلم تكن هناك أهداف نقدية بحتة (حيث كان يمثل الهدف الأساسي في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة)، غير أنه مع صدور قانون النقد والقرض أصبحت القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءً على الوضع النقدي السائد.⁽²⁾

ب. الفصل بين الدائرة الميزانية ودائرة القرض

بموجب هذا القانون أبعثت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد، أي منح القروض ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، وبهذا أعيد للنظام البنكي دوره في منح الائتمان للاقتصاد، متركزا في ذلك على أسس ومفاهيم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.⁽¹⁾

ج. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة (المالية)

اعتمد قانون النقد والقرض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، لم يعد يتم بلا حدود ولا قيود بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد، كما يسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة العمومية؛
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي، والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.⁽²⁾

د. وضع نظام بنكي على مستويين

⁽²⁾ موسى لولو بوخاري، مرجع سابق، ص: 252.

⁽¹⁾ آكن لونس: السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة ماجستير، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011، ص: 154.

⁽²⁾ هشام بورمة: النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة مالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2009، ص: 32.

ويعنى ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية. وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك ويراقب نشاطها ويتابع عملياتها، ويوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسة الإقراضية للبنوك، ويحدد القواعد العامة للنشاط البنكي، ومعايير تقسيم هذا النشاط بالكيفية التي نجعله يحقق أهداف السياسة النقدية، وقد أبطل قانون النقد والقرض مفعول القوانين المصرفية التي صدرت قبله.⁽³⁾

5. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

يجب التذكير بأن قانون النقد والقرض جاء ليُلغى التعداد في مراكز السلطة النقدية وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة أسماها " مجلس النقد والقرض " على اعتبار أن في السابق كانت هيئات عمومية عديدة تحاول احتكار هذه السلطة، فوزارة المالية كانت تتحرك على اعتبار أنها السلطة النقدية، وكانت الخزينة تمارس ضغوط على البنك المركزي لما لديها من نفوذ في أوساط أصحاب القرار لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكار امتياز إصدار النقود.⁽¹⁾

ومن خلال هذا يمكن القول بأن قانون النقد والقرض أتى لمحو بوادر اقتصاد الاستدانة الذي تميز بكبح النشاط المالي لأجهزة الوساطة المالية وهذا بالتوجه نحو اقتصاد السوق وفتح المجال للنظام المالي في تمويل الاقتصاد.

الفرع الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض

أدخلت بعض التعديلات على القانون 10/90 وأهمها الامر 01/01 المتعلق بالنقد والقرض، الأمر 11/03 المعلق بالنقد والقرض وتعديلات سنة 2009.

أولا: الامر 01/01 المتعلق بالنقد والقرض⁽²⁾

صدر الأمر 01/01 في 27 فيفري 2001 حيث مس الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر، دون المساس بمضمون قانون النقد والقرض، وبموجب هذا الأمر تم تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين وهما: مجلس الإدارة، التي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون، والهيئة الثانية هي: مجلس النقد والقرض، والمكلف بآداء السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

⁽³⁾ اكن لونيس: مرجع سابق، ص: 155.

⁽¹⁾ علي بطاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثار على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ص: 161.

⁽²⁾ محمد أمين بن الدين: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2009)، رسالة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص: 144.

وقد عدلت المادة 03 من الأمر 01/01 المادة 23 من قانون النقد والقرض، والتي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيف العمومي وتتأق مع كل نيابة تشريعية أو مهنة تكن أثناء ممارسة وظائفهم، ما عدى تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي، أو نقدي أو اقتصادي.

كما ألقى الأمر 01/01 الفقرة 03 من قانون النقد والقرض والتي كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ ونوابه للاقتراض من أي مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي، ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجز لعدم استغلال المحافظ ونوابه مناصبهم في سبيل الحصول على قروض وتمويلات بتعهدات شخصية، وأتى الأمر 01/01 ليزيل هذه القيود حيث أنه بإمكان المحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية وكذلك التعامل في محفظة بنك الجزائر أو بقية البنوك العاملة.

كما ألفت المادة 13 من الأمر 01/01 أحكام المادة 22 من قانون النقد والقرض والتي تنص على أن يعين المحافظ لمدة ستة سنوات و يعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، ويمكن تحديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة، ويتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح. بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، ولا يخضع المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيفة العمومية.

ثانيا: الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض

صدر هذا الأمر في 26 أوت 2003، ولقد واكبت هذه الفترة إعلان إفلاس بنكين خاصين وهما: بنك الخليفة، وبنك التجارة والصناعة الجزائري، والذي أحدث أزمة بالنظام البنكي الجزائري، وقد أرجعها كثيرون إلى ضعف التشريعات البنكية التي تخص هذا النوع من البنوك، خاصة وأن تجربة الجزائر لا تزال ضعيفة في هذا المجال (ضعف الرقابة والاستشراف).

وبموجب هذا الأمر وضع شروط جديدة لمنح الاعتماد للبنوك الخاصة بالجزائر، وكذا وضع قواعد وأسس متينة لحماية النظام البنكي من الأخطار التي يمكن أن يواجهها، ومحاولة منع تلك الأخطاء، وهذا القرار جاء لتغطية النقص فيما يخص القرارات السابقة ولكي يعيد المصدقية للنظام البنكي،⁽¹⁾ وقد سعى إلى تحقيق ثلاث أهداف مهمة:

- السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته وهذا عن طريق:
 - أ. الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض، وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر؛
 - ب. توسيع بين صلاحيات مجلس النقد والقرض، وذلك بإضافة شخصين يعينان بموجب مرسوم رئاسي بالإضافة إلى المحافظ ونوابه، وثلاثة موظفين سامين لهم خبرة ودراية بالمسائل المادية؛⁽²⁾

(1) كريمة بوسنة: مرجع سابق، ص: 60.

ج. تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها ، وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.

- تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة وهذا من خلال:

أ. إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات (الاستخدامات) الخارجية والدين الخارجي؛

ب. إثراء الشروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر؛

ج. التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي، والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

- توفير أحسن حماية للبنوك و لادخار الجمهور عن طريق:

أ. تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيرها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي؛

ب. إنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك التأمين على جميع الودائع؛

ج. توضيح وتدعيم جميع شروط عمل مركزية المخاطر.⁽¹⁾

إن الهدف من تعديل قانون النقد والقرض بالأمر 11/03، تقليص استقلالية البنك المركزي الذي كان يتمتع بها وفقا لنص قانون النقد والقرض، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدعيم الإستشراف والرقابة على البنوك الخاصة، وأخيرا العمل على تدعيم استقرار النظام المصرفي ومطابقته مع قواعد الحذر المتعارف عليها دوليا، وبخاصة معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية وكفاية رأس المال، بالإضافة إلى العمل على تحقيق الأمن المالي وذلك بين القوانين المحددة للشروط والكيفيات الخاصة بحركة التحويلات المالية نحو الخارج، وكذلك إصدار قانون مكافحة تبييض الأموال.

ثالثا: تعديلات قانون النقد والقرض 2009⁽²⁾

إن قانون النقد والقرض 2009 صدر لتكملة النقائص التي ظهرت في الأمر 11/03 المتعلقة بقانون النقد والقرض 2003، حيث برزت إختلالات في السياسة النقدية المتبعة في آليات مراجعة المصادر والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تغيير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للتكيف مع البيئة الدولية، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل والذي يهدف إلى:

في هذا المجال تنص المادة 33 من الأمر 03/09 على أنه:

⁽²⁾ المادة 58 من الأمر 11/03.

⁽¹⁾ عبد القادر بريس: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 71.

⁽²⁾ العيد صوفان: دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة - دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص: إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011، ص- ص: 19-20.

- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة، غير أنه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد، ولضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد بترخيص مسبق بمنحه بنك الجزائر؛
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة بكل حرية، وكذلك معدلات على مستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية، ويتكفل بنك الجزائر بتحديد معدلات الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تجاوزها؛
- إلزام البنوك والمؤسسات المالية إبلاغ زبائنهم والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها المصرفية وخاصة معدلات الفائدة الإسمية ومعدلات الفائدة الإجمالية على هذه العمليات ويترتب على كل تأخير قد يحدث في تنفيذ عملية مصرفية قيام البنك أو المؤسسة المالية بتقديم تعويض للزبون؛
- إلزام البنوك و المؤسسات المالية وضع جهاز رقابة داخلي، الهدف منه هو التحكم في النشاطات والاستغلال الفعال للموارد؛
- إلزام أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنك أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا تقديم حصة لم تتعدى 49% ومنح 51% من رأسمال إلى مساهمين جزائريين، مع تمتع الدولة بحق الشفعة في حالة التنازل على أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية عاملة بالجزائر؛
- منح بنك الجزائر وإعطائه الصلاحيات اللازمة والكافية للاستشراف والمراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر؛
- تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع وتحديد القواعد وتسييرها، مع ضمانتها أمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية، إضافة إلى تعزيز أمن ومتانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك العمومية والخاصة العامة في الساحة، وإلزامها حماية مصالح زبائنها، والتزامها بالحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي للبلاد.

الفرع الثالث: قانون المالية التكميلي 2009

لقد جاء قانون المالية التكميلي 2009 ليكمل مسيرة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأها الجزائر، وهذا من خلال إصدار قواعد وقرارات منظمة لجميع القطاعات الاقتصادية، خاصة فيما يخص قطاع الاستثمارات الأجنبية، وقطاع الضرائب وكذلك تشجيع الإنتاج الوطني من خلال الحد من نسب الزيادة فقط على البنوك، وقد ركز قانون رقم 01/09 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009 والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 44 ل26 جويلية 2006 على عدة نقاط تخص القطاع البنكي، وهي: (1)

1. حصر القروض البنكية في شكل قروض عقارية؛

(1) كريمة بوسنة: مرجع سابق، ص-ص: 66-67.

2. تنص المادة 75 من هذا القانون على عدم قدرة البنوك على منح قروض للأفراد إلا في شكل قروض عقارية، وهذا بعد إلغاء القروض الاستهلاكية؛
3. قروض رسوم جديدة فيما يخص العمليات البنكية المتعلقة بالاستيراد والخدمات: حيث كان قانون المالية لسنة 2005 ينص في مادته على فرض رسوم بنكية على عمليات التوطين البنكي فيما يخص عمليات استيراد السلع، حيث عند فتح ملف لدى البنك لتسجيل عمليات استيراد السلع يجب دفع رسم بقيمة 10,000 دج، غير أن قانون المالية 2009 بالإضافة إلى هذا الرسم أضاف رسما آخر ، خصم 3% على كل عمليات التوطين الاستيراد والخدمات وهذا من قيمة العملية، وهو ما نصت عليه المادة 63 من هذا القانون؛
4. منع عمليات التجارة الخارجية التي لا تملك رقم تعريف ضريبي: حيث أن إجراءات التوطين البنكي أو الجمركي لعملية التجارة الخارجية لا يمكن قبولها إلا بعد مراقبة رقم التعريف الضريبي.
5. ضرورة تطبيق النظام المحاسبي الجديد: فالمؤسسات مطالبة بتطبيق نظام محاسبي وفق المعايير الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد؛
6. إجبارية إجراء عمليات التوطين البنكي المسبق لجميع عمليات الاستيراد: وهذا حسب المادة 67.
7. الاعتماد المستندي هو الوحيد لتمويل الاستيراد: تمويل الواردات يجب أن يعتمد على وسيلة وحيدة وإجبارية هي الاعتماد المستندي، حيث يتم فتحه لدى وكالات معتمدة من طرف البنوك الجزائرية، وهذا بعد منح ترخيص للمستورد؛
8. تخفيض معدلات الفائدة المفروضة على العقود العقارية: وهذا من باب تشجيع الادخار والمنتجات المحلية وتقليل الاستهلاك؛
9. الدولة تضمن القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لتشجيع الاستثمار والإنتاج في هذا القطاع وخصوصا أنه يمثل 90% من المؤسسات في الاقتصاد الجزائري .

إن هذا القانون لا يزال في طور التطبيق، لكن هناك رأي يستبشر بأن يحقق هذا القانون الاستقرار والأمان في النظام المصرفي الجزائري، من خلال محاربة الفساد البنكي، وكذا تطوير عمليات التسيير البنكي من خلال إجبار البنوك والمؤسسات على تطبيق مبادئ النظام المحاسبي الجديد، وبالتالي مواكبة المعايير الدولية للتسيير، كما أعطى أهمية كبيرة للقطاع البنكي لتطبيق السياسة الاقتصادية من خلال تشجيعه للإنتاج وتشريط الاستهلاك، وكذا فيما يخص عمليات التنمية، والتقليل من البطالة، وذلك من خلال التسهيلات الممنوحة في عمليات منح القروض لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أنه سهل عملية الرقابة على الواردات من خلال القرض المستندي.

كما وأن هناك من وجه انتقادات لهذا القانون خاصة المتعلقة باعتماد القرض المستندي الوسيلة الوحيدة لتمويل التجارة الخارجية، وكذلك حصر القروض البنكية في شكل قروض عقارية.⁽¹⁾

وكحوصلة لمجموع هذه الإصلاحات والتعديلات التي شملت النظام المصرفي الجزائري، أنها تركز على الجانب الرقابي والإشرافي للنظام المصرفي، والذي يعتبر أمرا أساسيا لزيادة استقراره وضمانه سمعته من خلال تجنب الأزمات المالية، وضمنا تطبيق جيد وفعال للأهداف المالية التي تسطرها الدولة، وبالتالي فإن هذه الإصلاحات كانت عبارة عن أدوات لزيادة الرقابة والإشراف في إطار الحكم الراشد في إطار سياسة الحكم الراشد التي انتهجتها الجزائر بعد قانون النقد والقرض.

المطلب الثالث: أثر الإصلاحات المالية على المتغيرات المالية

إن الإصلاحات المالية التي قامت بها الجزائر تستهدف هيكل القطاع المصرفي وتنظيمه، وكذا بعض المتغيرات المالية، ومن بين هذه المتغيرات سعر الفائدة ومعدل التضخم.

وستتناول في هذا المطلب تطور كل من هذين المتغيرين كل على حدا خلال فترة الإصلاح.

الفرع الأول: تطور معدل التضخم

كان للإصلاحات المالية أثر كبير على معدلات التضخم لاسيما بعد بدء العشرية الأخيرة (2000-2009)، حيث نجد أنه خلال فترة الإصلاح كان معدل التضخم قد وصل إلى أعلى مستوياته سنة 1992 بمعدل 31,67%، وقد شهدت فترات التسعينيات مستويات مرتفعة لمعدلات التضخم بين 17,97% و 18,69%، وهي معدلات كبيرة جدا بمقارنتها مع معدلات العشرية الأخيرة حيث وصل معدل التضخم إلى أدنى مستوياته سنة 2000، وقد انحصرت هذه المعدلات بين 0,34% و 5,7% لغاية 2009، والجدول التالي يوضح هذا التطور في معدلات التضخم.

(1) كريمة بوسنة: مرجع سابق، ص: 67.

الجدول رقم 05: تطور معدل التضخم 1990-2009

الوحدة: نسبة مئوية

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
2,6	5	5,6	18,7	29,8	29,05	20,5	31,7	25,09	17,9	معدل التضخم
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
5,7	4,4	3,5	2,5	1,6	3,6	2,6	1,42	4,23	0,34	معدل التضخم

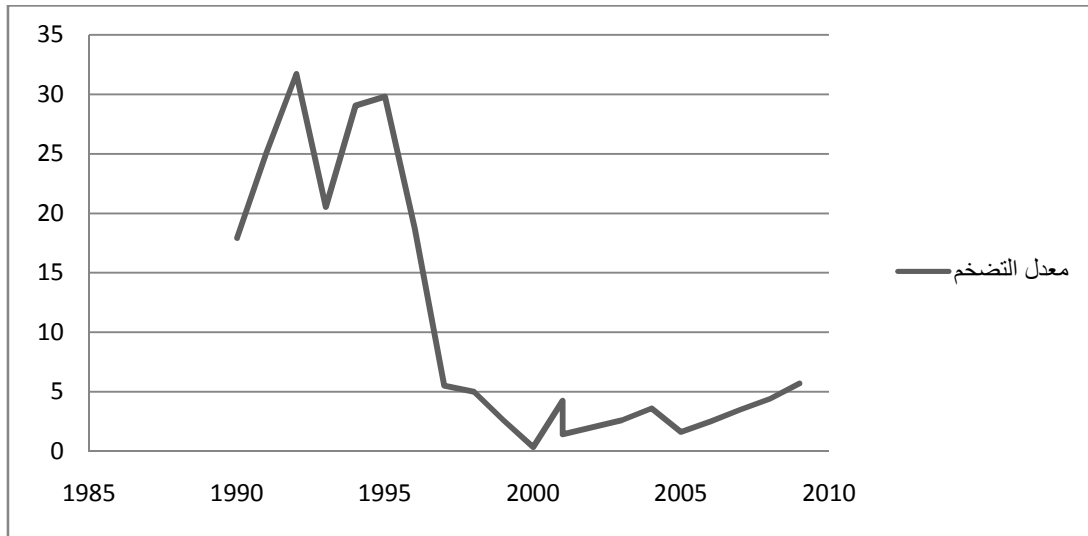
Source :

- conseil national économique et social, rapport sur, regarde sur la politique monétaire, 26eme:1990-1999 session plénier, juillet 2005.

- (2009-2000): فتحي بن لدغم، مرجع سابق، ص: 127.

ويمكن ترجمة هذه البيانات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 11: معدل التضخم



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 09.

من خلال الشكل أعلاه يمكن تقسيم تطور معدل الفائدة في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين:

مرحلة معدلات الفائدة التي تزيد عن 10% وتمتد من 1990 إلى 1996، أما المرحلة الثانية فهي التي شهدت معدلات منخفضة أقل من 10% وتمتد من 1997 إلى 2009.

أولاً: مرحلة 1996 – 1990

شهدت معدلات التضخم خلال بداية هذه الفترة ارتفاعاً حيث وصلت إلى 31,7% وهو يمثل أعلى معدل للتضخم إذ يدل على الوضعية المزرية الذي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري وسوء تسيير النظام المصرفي للسياسة النقدية سنة 1992، وهذا المعدل راجع إلى عدة عوامل تتمثل في التوسع النقدي المتتالي خلال بداية هذه الفترة والتي كانت تتميز بعدم استقلالية البنك المركزي، وبالتالي عدم تمكنه من تسيير الكتلة النقدية بالشكل المخطط له، حيث كانت تفرض عليه الخزينة إصدار النقود بما يفوق حاجة الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى ظهور بؤار التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات السيولة، مع ركود في مستويات الطلب.⁽¹⁾

ثم انخفض هذا المعدل سنة 1993 ليصل إلى 20,5% أي ب11 نقطة، وترجع هذه النتائج المشجعة إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطة النقدية في تخفيض وتيرة التوسع النقدي، ثم ليواصل الارتفاع ليصل سنة 1995 إلى 29,8%، وهذا راجع إلى تخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي، بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي، وفي سنة 1996 عرف انخفاضاً ب12 نقطة بمعدل 18,7%.

ثانياً: مرحلة 1997 – 2009

استمر الانخفاض في معدل التضخم بعد 1996، وقد تميزت بصغر قيمها حيث انخفض سنة 1997 ب5,6% وب5% و2,6% سنتي 1998 و1999 على التوالي ليصل إلى أدنى مستوياته بمعدل 0,34% سنة 2000، بعدها شهد معدل التضخم تذبذباً مقارنة بانخفاضه سنة 1996، وهذا ما يؤكد نجاح الجهود الرامية والمتواصلة للحد من الضغوط التضخمية، ومنها التحكم في سيولة الاقتصاد، واعتدال وتيرة التوسع، بالإضافة إلى تدني حجم الائتمان خلال هذه الفترة.⁽¹⁾

لكن سرعان ما تغير هذا الوضع، حيث شهد معدل التضخم تذبذباً بعد هذه الفترة ليرتفع سنة 2001 إلى 4,23%، ثم يعود وينخفض سنة 2002 إلى 1,42%، ثم ليرتفع مجدداً سنتي 2003 و2004 ليصلا إلى 2,6% و3,6% على التوالي، ثم انخفض بعد ذلك إلى 1,6%، ليرتفع مرة ثانية سنة 2006 ليصل إلى 2,5% ويستمر في الارتفاع بوتيرة متباطئة إلى غاية سنة 2009 ليصل إلى 5,7%.

(1) مراد عبد القادر: مرجع سابق، ص: 66.

(1) المرجع السابق، ص: 76.

وعلى العموم فمن خلال هذه الفترة نستطيع القول بأنها تميزت بفعالية السياسة النقدية في التحكم في معدل التضخم، والتحكم في العوامل المسببة له.

الفرع الثاني: تطور معدلات الفائدة

سعت الجزائر جاهدة بعد الاستقلال إلى التوجه نحو اقتصاد السوق، حيث عملت على إصلاح منظومتها المصرفية من خلال أسعار الفائدة، وهذا بموجب قانون النقد والقرض 70/90، حيث كانت تحدد مسبقا إداريا بنحو لا يتوافق والمعدلات التوازنية، وهو ما أدى إلى التعامل بأسعار فائدة حقيقية سالبة، مما أثر على معدلا الادخار والاستثمار.

وقد كانت سواء أعلق الأمر بأسعار الفائدة على القروض أو على الودائع، ونخص بالذكر معدلات الفائدة الحقيقية فقط.

ويمثل الجدول التالي تطور معدلات الفائدة على القروض والودائع خلال الفترة (1990-2002).

الجدول رقم 06: تطور معدلات الفائدة على القروض والودائع خلال الفترة (1990-2002)

الوحدة: النسبة المئوية

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
6,6	4,3	8,16	7	5,5	9,3	-2	-11,5	-11	-13,2	-13,2	-13,2	-10	م.ف.ق
-	4,45	8,13	7,2	6,67	8,97	-0,59	-9,23	8,53	-3,73	11,92	-7,86	-5	م.ف.و

المصدر:

- (1990-1999): بلعوز بن علي: أثر تغير الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 289، 293.

- (2000-2002): على بظاهر علي: مرجع سابق، ص- ص: 187-188.

م.ف.ق معدل الفائدة على القروض.

م.ف.و معدل الفائدة على الودائع.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات الفائدة الحقيقية سواء على الودائع أو القروض كانت سالبة على طول الفترة (1990-1996)، وهذا راجع إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما سبق وان أشرنا إليه.

وتعد سنة 1997 نقطة انعطاف لمعدلات الفائدة، حيث أصبحت هذه الأخيرة بمعدلات موجبة، وهذا أيضا راجع إلى تراجع معدلات التضخم، فمن خلال معدلات فائدة حقيقية موجبة سيصبح بإمكان النظام المصرفي لعب دور أكبر في تمويل النمو الاقتصادي من خلال معدل الادخار الحقيقي، وترشيد القروض ورفع إنتاجية رأس المال نتيجة عدم تمويل المشاريع الأقل مردودية.

المبحث الثاني: تطور الوساطة المالية في الجزائر خلال فترة 2000-2010

يدور النشاط الاقتصادي في أي مجتمع في دائرتين حقيقية ومالية أو نقدية، حيث تتمثل الدائرة الحقيقية في التدفقات السلعية، أما الدائرة المالية في التدفقات المالية والنقدية، وحتى يضمن الاقتصاد الوطني شكل التوازن المالي بين التيار النقدي والتيار السلعي داخل الاقتصاد مما يؤدي إلى ضغوط داخلية، وهذا ما يقتضي تدخل المؤسسات المالية الوسيطة لتحقيق التوازن المالي، أي السماح بمرور ما يلزم من التدفقات عن طريقها، أي أن هذه المؤسسات تعمل على ربط الدائرتين من خلال قدرتها في تعبئة المدخرات واستغلالها بكفاءة.

وسيتضمن هذا المبحث تطور المتغيرات النقدية للدائرة المالية في الاقتصاد الجزائري هذا من جهة، ومن جهة أخرى سنقوم بتحليل مؤشرات تطور النظام المصرفي الجزائري وتشمل فترة دراسة تمتد من سنة 2000 إلى غاية 2010 حيث يشمل المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور العرض النقدي في الجزائر؛

المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية؛

المطلب الثالث: مستوى تطور الوساطة المالية في الجزائر.

المطلب الأول: تطور العرض النقدي في الجزائر

يمثل العرض النقدي حجم النقود المتداول في الاقتصاد، وفي الجزائر تشمل الكتلة النقدية كل من النقود القانونية، الودائع تحت الطلب والودائع لأجل، واللذان يمثلان النقود الكتابية وأشباه النقود على التوالي، وقبل التطرق لتطور هذه المكونات للكتلة النقدية سنتناول أولا تطورات الحجم الكلي للكتلة النقدية. بمفهومها الواسع.

الفرع الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر

تمكن بنك الجزائر عموما على طول الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2010 من أن يتحكم عي معدلات نمو الكتلة النقدية، وهو يعكس قدرة بنك الجزائر على ضبط العرض النقدي، وهو ما تبرهنه معطيات الجدول الموالي، غير أنه فقد السيطرة في التحكم في المعروض النقدي حيث ارتفع ب 22,3% مقارنة مع معدل نموه سنة 2000 حيث بلغ 13,03%، بالإضافة إلى سنتي 2006 و 2007 وكذا سنة 2010، حيث ارتفع معدل النمو في هذه السنوات إلى 18,97% و 21,5% سنتي 2006 و 2007 على التوالي بمقارنتها مع معدلات النمو للكتلة النقدية للسنوات السابقة، وهو الأمر نفسه بالنسبة لسنة 2010، حيث ارتفع إلى 13,8% مع مقارنته مع السنة السابقة والتي شهدت أضعف معدل لنمو الكتلة النقدية، حيث وصل إلى نسبة 3,12%، وهو أمر مستحسن لا يدل عن شيء إلا على قدرة البنك المركزي في سيطرته على نمو الكتلة النقدية.

الجدول رقم 07: تطور الكتلة النقدية لفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دج

السنوات	نقود ورقية	ودائع تحت الطلب	نقود M_1	اشباه النقود	الكتلة النقدية M_2
1999	440	465,1	905,1	884,2	1789,3

2022,5	974,3	1048,2	563,7	484,5	2000
2473,5	1235	1238,5	661,3	577,2	2001
2901,5	1485,2	1416,3	751,6	664,7	2002
3354,3	1724	1630,3	849	781,3	2003
3738	1577,5	2160,5	1286,2	874,3	2004
4146,9	1724,2	2422,7	1501,7	921	2005
4933,7	1766,1	3167,6	2086,2	1081,4	2006
5994,6	1761	4233,6	2949,1	1284,5	2007
6955,9	1991	4964,9	3424,9	1540	2008
7173,1	2228,9	4944,2	3114,8	1829,4	2009
8162,8	2524,3	5638,5	3539,9	2098,6	2010

المصدر:

- conseil national économique et social. op cit. (2005-1999)
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنمو النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، أكتوبر، 2010.

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نمو الكتلة النقدية قد سجل توسعا من 1789,3 مليار دج سنة 2000 إلى 8162,3 مليار دج سنة 2010، وهذا سبب تطبيق الجزائر سياسة نقدية توسيعية خلال هذه الفترة.

حيث نجد أن الكتلة النقدية قد انتقلت من 2022,5 مليار دج سنة 2000 إلى 2473,5 مليار دج سنة 2001 بنسبة زيادة 22,3% سنة 2001، وهو ناتج عن توسع الودائع بالعملة الصعبة والودائع لأجل، وفي سنة 2002 بلغت M_2 2901,5 مليار دج بزيادة قدرها 17,3% مقارنة بـ 2001، وهذا بسبب ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية، ثم انتقلت M_2 إلى 3345 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو 15,61% مقارنة بسنة 2002 وهذا نتيجة ارتفاع قيمة العملات الصعبة، والودائع لأجل، وفي نهاية 2004 بلغت M_2 قيمة 3738 مليار دج بمعدل نمو 11,44% وهو معدل نمو منخفض إذا ما قارناه بمعدلات النمو الخاصة بالسنوات التالية: 2002 و 2003، وهذا الانخفاض راجع إلى توسيع الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق M_1 ، ويستمر الانخفاض في معدل النمو سنة 2005 حيث ارتفعت الكتلة النقدية M_2 في 3738 مليار دج سنة 2004 إلى 4146,9 مليار دج بمعدل 10,94%، وبعدها التراجع في نمو الكتلة النقدية M_2 سنتي 2004 و 2005 أمر إيجابي في التوسع النقدي، راسما بذلك الاستقرار الاقتصادي خلال هاتين السنتين.

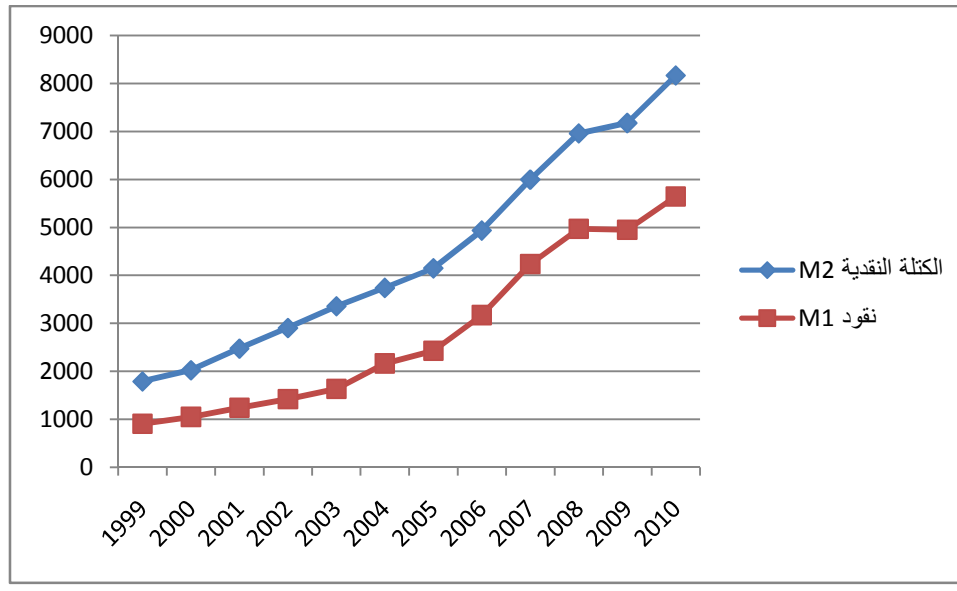
وفي سنة 2006 بلغت M_2 ما قيمته 4933,7 مليار دج بمعدل نمو 18,97% مقارنة بسنة 2005، وهو أكبر من معدل النمو المستهدف لسنة 2006 حيث يتراوح هذا الأخير بين 14,48% و 15,5%⁽¹⁾، واستمرت قيمة M_2 في

(1) آكن لونيس: مرجع سابق، ص: 156.

الارتفاع حيث وصلت إلى 5994,6 و 6955,9 و 7173,1 و 8162,8 مليار دج على التوالي في السنوات 2007، 2008، 2009، 2010، بمعدلات نمو 21,5%، 16,04%، 3,12%، 13,8%، على الترتيب، حيث نجد في سنة 2007 أن معدل النمو قد تجاوز معدل النمو المحدد والذي يتراوح بين 17,5% و 18,5%، الذي حدده مجلس النقد والقرض، وهو يعكس عدم السيطرة على حجم الكتلة النقدية، أما في سنة 2008 فقد سجل معدل نمو أقل مما هو محدد والذي يتراوح بين 27% و 27,5%، وأما بالنسبة لسنة 2009 الذي سجل معدل النمو أعلى نسبيا مما هو محدد حيث يتراوح بين 12% و 13%.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي .

الشكل رقم 12: تطور الكتلة النقدية 2000-2010



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

الفرع الثاني: تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2010

إن تحليل الكتلة النقدية M_2 يقودنا إلى تحليل مكوناتها الأساسية وهي النقود، النقود الكتابية وأشباه النقود؛ والجدول التالي

يوضح نصيب كل مكون من مجموع الكتلة النقدية M_2

الجدول رقم 08: تطور مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000 - 2010

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	نسبة النقود القانونية إلى M_2	نسبة الودائع تحت الطلب إلى M_2	نسبة أشباه النقود إلى M_2
1999	24,59	25,99	49,42
2000	23,96	27,87	48,17
2001	23,34	26,74	49,93
2002	22,91	25,90	51,19
2003	23,29	25,31	51,40
2004	23,39	34,41	42,20
2005	22,21	36,21	41,58
2006	21,92	42,28	35,80
2007	21,43	49,20	29,38
2008	22,14	49,24	28,62
2009	25,50	43,42	31,07
2010	25,71	43,37	30,92

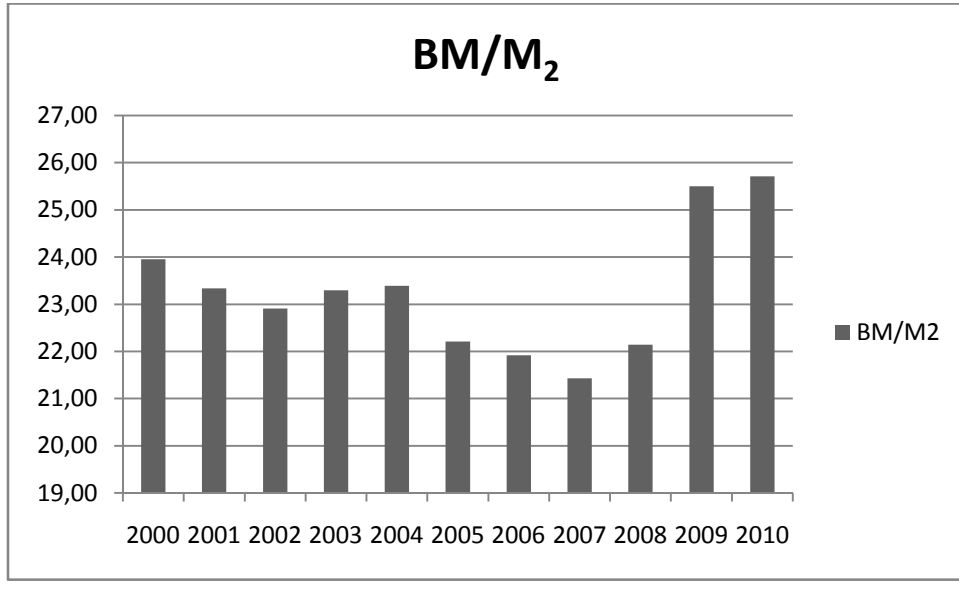
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

أولا: النقود الورقية (BM)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة النقود القانونية قد سجلت ما نسبته 23,69% من الكتلة النقدية M_2 في سنة 2000، وشهدت تراجعا انطلقا من هذه السنة وإلى غاية 2002، حيث لم تعد تمثل سوى 23,34% في سنة 2001 و22,91% في سنة 2002 من إجمالي الكتلة النقدية M_2 .

وخلال سنتي 2003 و2004 شهدت هذه النسبة شبه استقرار حيث سجلت 23,29% سنة 2003 و23,39% سنة 2004 من مجموع M_2 ، وهذا مؤشر إيجابي لاستقرار مالي أفضل وتشجيع الوساطة المصرفية في تخصيص الموارد والتحول الفعال نحو جلب الادخار، ويبين لنا كذلك تفضيل حيازة الأوراق والقطع النقدية في المبادلات وغياب الثقة في وسائل الدفع الأخرى، ثم سجلت انخفاضا آخر إمتد إلى 2007 وهذا ابتداء من سنة 2005، حيث بلغت نسبة 22,21%، 21,92%، 21,43%، في السنوات 2005 و2006 و2007 على التوالي.

وفي سنة 2008 عرفت هذه النسبة تحولا آخر حيث بدأت بالارتفاع حتى سنة 2010 حيث بلغت على التوالي النسب 22,14%، 24,5%، و25,71% من M_2 ، والشكل التالي يوضح جيدا هذا التذبذب في نسب النقود القانونية إلى M_2 .

الشكل 13: تطور النقود القانونية (BM) إلى M_2 

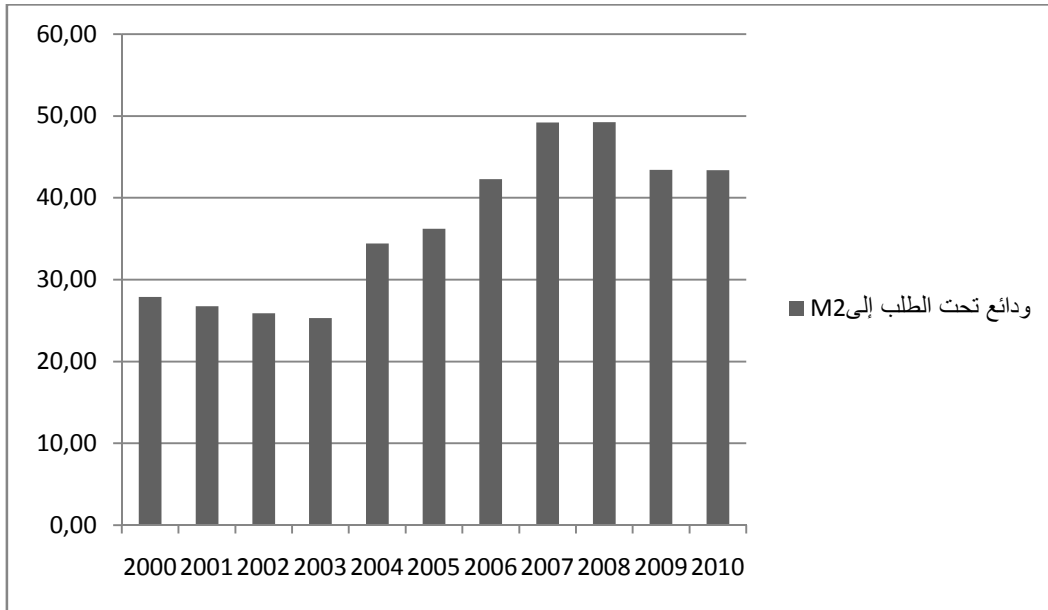
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

ثانيا: النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب) إلى M_2

من خلال الجدول رقم 08 يمكن ترجمة تغيرات حجم النقود الكتابية بالنسبة لحجم الكتلة النقدية M_2 ، من خلال الشكل

التالي:

الشكل رقم 14: تطور النقود الكتابية إلى M_2 (2000 - 2010)



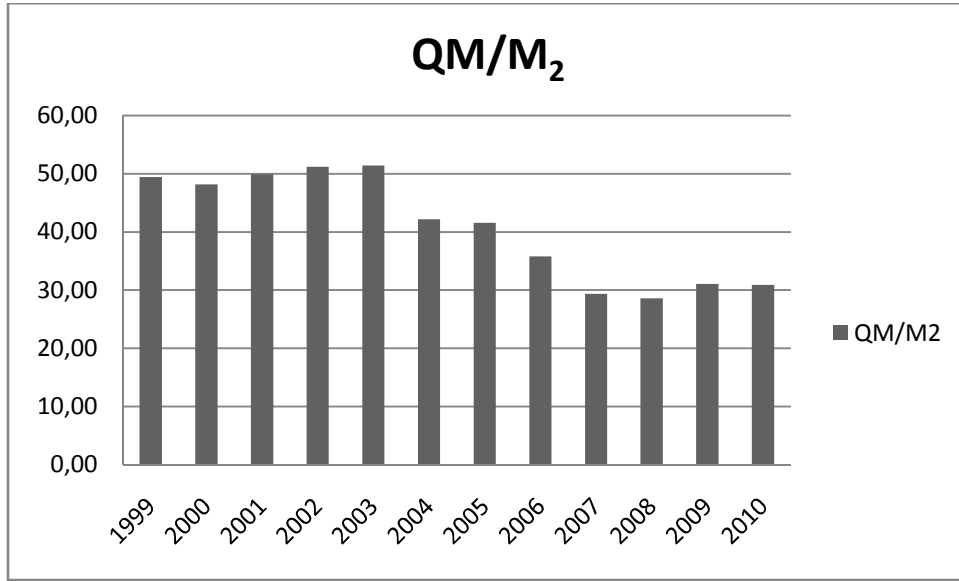
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 12.

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أن النقود الكتابية قد ساهمت بصفة واضحة في نمو M_2 حيث بلغت المساهمة في المتوسط ما نسبة 36,72% للفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 حيث بلغت 27,87% سنة 2000 وواصلت تسجيل وتيرة متناقصة لغاية 2003 حيث بلغت 26,74% سنة 2001 و 25,2% سنة 2002 ثم 25,31% سنة 2003 من إجمالي الكتلة النقدية M_2 ، وابتداء من سنة 2004 عرفت وتيرة متزايدة إلى غاية 2006، حيث وصلت على التوالي سنة 2004، 2005، 2006 ما نسبته 34,41%، 36,21%، 42,8%.

تواصل هذا الارتفاع سنتي 2007 و 2008 لكنه عرف استقرارا نسبيا حيث بلغت على الترتيب نسبة النقود الكتابية إلى الكتلة 49,20% و 49,24% من M_2 وهذا ناتج عن التراكم المتزايد للادخار المالي للمؤسسات قطاع المحروقات بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، أما في سنتي 2009 و 2010 فقد سجلت هذه النسبة انخفاضا حيث بلغت 43,42% و 43,37% على التوالي وهو أمر ناجم عن الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية والتي انخفضت فيها أسعار البترول.

ثالثا: أشباه النقود QM إلى M₂

والشكل التالي يوضح لنا تطور نسبة أشباه النقود إلى الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع M₂ خلال الفترة 2000-2010.

الشكل رقم 15: أشباه النقود QM إلى M₂ (2000-2010)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 12.

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أن نسبة أشباه النقود إلى الكتلة النقدية قد سجلت ارتفاعا منذ سنة 2000 وإلى غاية 2003، حيث سجلت نسبة 48,17% سنة 2000، وفي سنة 2001 سجلت 49,92% أما في سنتي 2002 و2003 فقد عرفت شبه استقرار في هذه النسبة حيث بلغت على التوالي 51,18% و51,39% هذا الارتفاع كان نتيجة تزايد حصة التوظيفات لأجل والودائع بالعملة الصعبة التي ساهمت بنسبة قوية في نمو الكتلة النقدية.

وفي الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2007 عرفت هذه النسبة وتيرة متناقصة حيث بلغت على التوالي سنوات 2004 و2005 و2006 والنسب 42,2% و41,58% و35,8%، لتشهد بعد ذلك استقرارا نسبيا سنتي 2007 و2008 حيث بلغت على الترتيب 29,38% و28,62%.

وفي سنة 2009 شهدت ارتفاعا مقارنة بمعدل 2008، لتستقر سنة 2010، حيث بلغت سنتي 2009 و2010 نسبي 31,07% و30,91% على التوالي.

ويمكن أيضا مقارنة نسب تغيرات مكونات الكتلة النقدية إلى M₂ فيما بينها، بحيث كانت نسبة تغطية أشباه النقود هي الأكثر مساهمة في رفع نمو الكتلة النقدية، لاسيما في الفترة 2000 و2005 مقارنة مع نسب التغطية لكل من النقود القانونية

والنقود الكتابية، وفي الفترة 2006 إلى 2010 نلاحظ أن الودائع تحت الطلب هي التي ساهمت في نمو الكتلة خلال هذه الفترة، بالمقارنة مع النقود القانونية والودائع لأجل، كما نلاحظ بأن النقود القانونية طوال هذه الفترة عرفت استقرارا نسبيا حيث أنها غطت الكتلة النقدية بنسبة الربع منها طوال هذه الفترة، والجدول التالي يوضح متوسط هذه النسب (نسب التغطية لكل مكون من الكتلة النقدية) كما يلي:

الجدول رقم 09: متوسط نسب مكونات الكتلة النقدية إلى M_2 خلال (2000-2010)

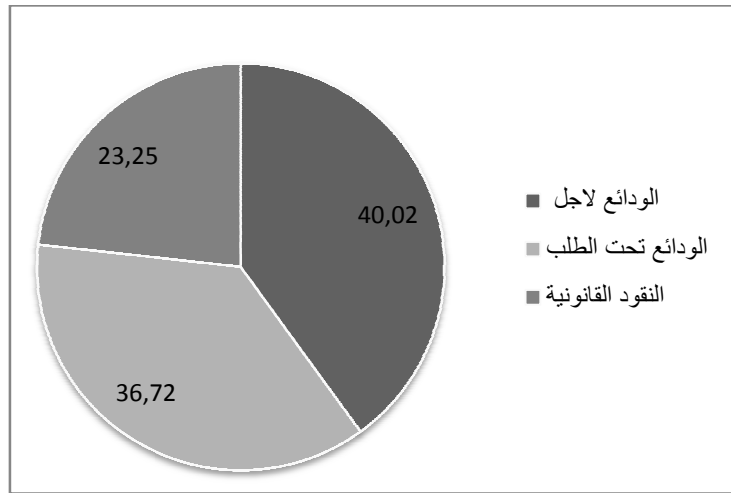
الوحدة: النسبة المئوية

البيان	نسبة النقود القانونية إلى M_2	نسبة الودائع تحت الطلب إلى M_2	نسبة الودائع لأجل إلى M_2
متوسط النسبة (%)	23,25	36,72	40,02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 08.

ويبين الشكل الموالي معطيات هذا الجدول، حيث نلاحظ أن الودائع تحت الطلب والودائع لأجل هما المكونان اللذان ساهما بشكل فعال في نمو الكتلة النقدية خلال فترة 2000-2010، حيث بلغت نسبة مجموعهما إلى الكتلة النقدية حوالي 75% بينما مثلت النقود القانونية الربع المتبقي.

الشكل رقم 16: نسب مكونات الكتلة النقدية إلى M_2 خلال (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

و يمكن أن نستخلص من الشكل أعلاه أن مساهمة البنك المركزي في الكتلة النقدية كانت تعادل حوالي 23%، أما مساهمة البنوك التجارية فبمعدل 37%، أي أن معدل متوسط الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق M_1 يمثل ما نسبته 60% من الكتلة النقدية بمعناها الواسع، أما فيما يخص مساهمة المؤسسات المالية الأخرى فقد ساهمت بمعدل 40%،

ومن خلال ما سبق يجدر بنا تحليل هذين المكونين في الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل هيكلها لدى البنوك العامة من جهة العام والخاص، من خلال الجدول رقم 09.

الجدول رقم 10: حصة الودائع لدى البنوك العامة والخاصة (200-2010)

الوحدة: مليار دج

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
5712,1	5146,4	5161,8	4517,3	3516,5	2944,5	2705,4	2442,9	2127,4	1789,9	1441,9	إجمالي الودائع
5119,1	4632	4760,5	4204,1	3267,6	2746,6	2529,4	2305,3	1861,1	1651,2	1366,7	ودائع البنوك العامة
593	514,4	401,3	313,2	248,9	197,9	175,9	137,6	266,3	138,7	75,2	ودائع البنوك الخاصة
89,6	90,0	92,2	93,1	92,9	93,3	93,5	94,4	87,5	92,3	94,8	حصة البنوك العامة (%)
10,4	10,0	7,8	6,9	7,1	6,7	6,5	5,6	12,5	7,7	5,2	حصة البنوك الخاصة (%)
10,52	-2,70	13,23	28,66	18,97	8,59	9,72	23,87	12,71	20,82	/	نسبة نمو وداائع البنوك العامة (%)
15,28	28,18	28,13	25,83	25,77	12,51	27,83	-48,33	92,00	84,44	/	نسبة نمو وداائع البنوك الخاصة (%)

المصدر:

- (2005-2000): رياض لمزاودة: مرجع سابق، ص: 138.

- (2010-2006): إعداد الطلبة بالاعتماد على:

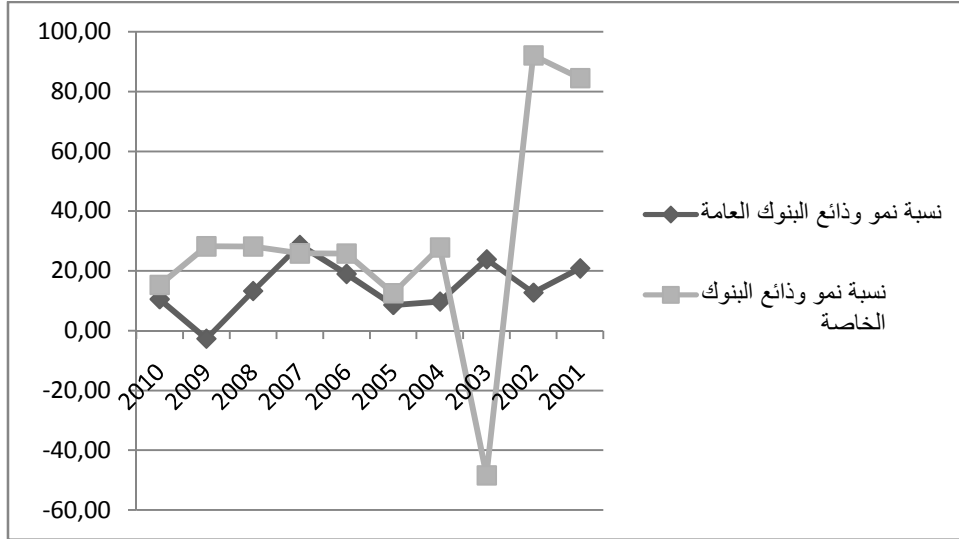
- بوسنة كريمة، مرجع سابق، ص: 10؛

- البنك المركزي، التقرير السنوي 2011.

من خلال الشكل رقم 10 نلاحظ أن نمو الودائع لدى البنوك الخاصة عرف انخفاضا كبيرا من سنة 2000 إلى 2003، وهذا نتيجة اهتزاز العلاقة فيما بين الزبائن والبنوك الخاصة بسبب إفلاس بنكين خلال هذه الفترة وهما بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي أثر بشكل كبير على معدلات نمو هذه الودائع، حيث نجد أنها انخفضت في سنة 2003 من 266.6 مليار دج إلى 137.6 مليار دج مقارنة مع 2002، أي بمعدل انخفاض 48.33%، وفي المقابل نجد أن نمو الودائع لدى البنوك العمومية شهد ارتفاعا خلال هذه الفترة.

وفي سنة 2004 بدأت وتيرة نمو الودائع لدى البنوك الخاصة بالتنامي لكن بمعدلات متذبذبة إلى أن وصلت سنة 2010 ما قيمته 593 مليار دج، وهو الوضع نفسه بالنسبة للودائع لدى البنوك العمومية حيث ظلت هذه الودائع بالتنامي.

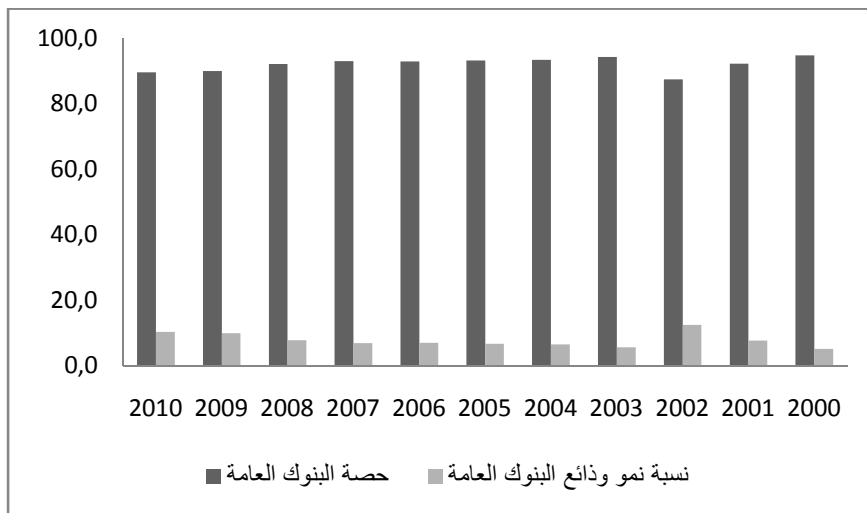
الشكل رقم 17: نسب تطور الودائع لدى البنوك العامة والخاصة (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

و الملاحظ كذلك أن حجم الودائع لدى البنوك العمومية أكبر بكثير من حجم الودائع لدى البنوك الخاصة، وهذا راجع إلى أن البنوك الخاصة لا تملك ثقة المودعين في الجزائر لا سيما بعد أزمة البنوك الخاصة التي مرت بها الجزائر، والتي هزت من استقرار النظام المصرفي الجزائري، والشكل رقم 18 يوضح هذا التباعد بين هذين التوجهين.

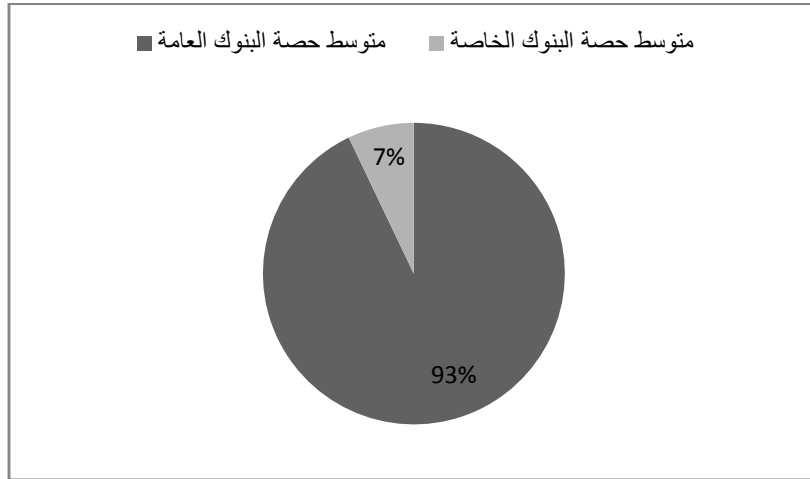
الشكل رقم 18: حصة البنوك العامة و الخاصة من الودائع



المصدر: من إعداد الطالبة من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

وإذا ما قارنا متوسط حصة البنوك العامة والخاصة خلال الفترة: 2000-2010 فإننا نجد أن متوسط هذه الفجوة يقدر بـ: 84.2% حيث بلغ هذا المتوسط لدى البنوك العامة نسبة 92.9%، و7.2% بالنسبة للبنوك الخاصة، و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 19: متوسط حصة البنوك العامة و الخاصة من الودائع خلال (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

إن الكتلة النقدية التي ظهرت من جانب المطلوبات لها من يقابلها في جانب الموجودات من ميزانية النظام المصرفي، وهذا المقابل يظهر في شكل أصول خارجية (ذهب و عملات أجنبية)، تسبيقات للخزينة العمومية، بالإضافة إلى القروض المقدمة للاقتصاد.

أي أن التطورات التي تحدث في الكتلة النقدية ترجع بالدرجة الأولى إلى مقابلاتها، والجدول التالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية (2000-2010).

الجدول رقم 11: تطور مقابلات الكتلة النقدية (2000-2010)

الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الموجودات الخارجية	نسبة النمو (%)	القروض للدولة	نسبة النمو (%)	القروض للاقتصاد	نسبة النمو (%)
2000	775,9	356,68	677,5	-20,10	993,7	-13,64
2001	1307,9	68,57	569,7	-15,91	1078,4	8,52
2002	1755,6	34,23	578,6	1,56	1266,8	17,47
2003	2342,6	33,44	423,4	-26,82	1380,2	8,95
2004	3119,2	33,15	-20,6	-104,87	1535	11,22
2005	4169,4	33,67	-939,2	4459,22	1778,3	15,85
2006	5515,0	32,27	-1304,1	38,85	1905,4	7,15
2007	7415,5	34,46	-2193,1	68,17	2205,2	15,73
2008	10246,9	38,18	-3627,3	65,40	2615,5	18,61
2009	10886,0	6,24	-3488,9	-3,82	3086,5	18,01
2010	11997,0	10,21	-3510,9	0,63	3268,1	5,88

المصدر:

- «conseil national économique et social. op cit:(2005-1999)

- (2006-2007): بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2011،

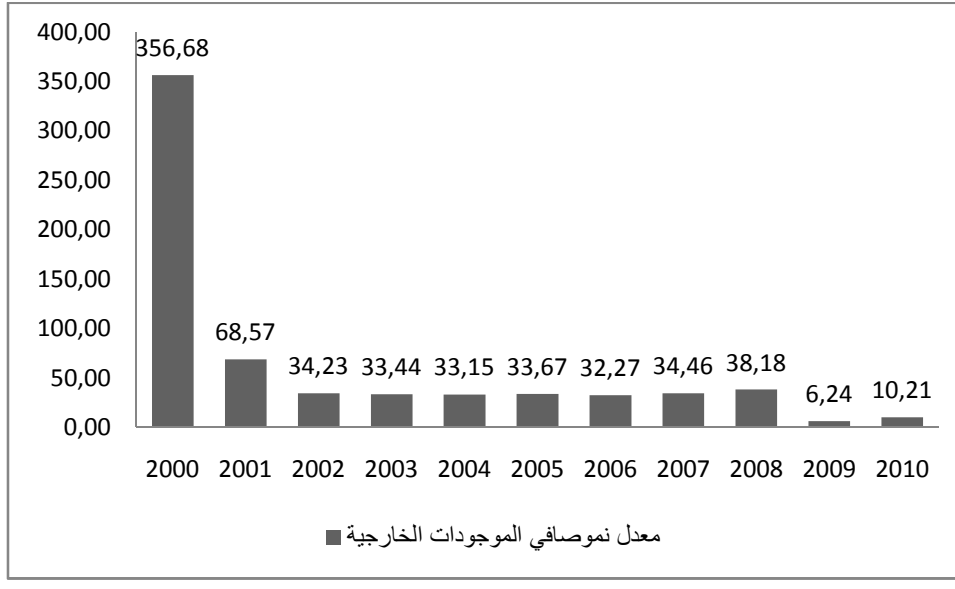
- نسب النمو حسابات الطالبة.

الفرع الأول: الأصول الخارجية الصافية

إن مصدر الأصول الخارجية في الجزائر مرتبط أساسا بإيرادات قطاع المحروقات، مما جعل احتياطات الصرف الرسمية التي يجوزها بنك الجزائر تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن هذه الأصول في ارتفاع مستمر، لكن نسبة نمو مختلفة حيث تكون منخفضة تارة ومرتفعة تارة أخرى، وهو ناتج عن تغيير أسعار المحروقات في السوق الدولية، فنجدها قد انتقلت هذه الأصول من 775,9 مليار دج سنة 2000 إلى 1997 مليار دج سنة 2010 حيث ارتفعت من 775,9 مليار دج سنة 2000 إلى 1307,9 مليار دج سنة 2001، نسبة زيادة 68,57% مقارنة سنة 2000، مشكلة بذلك المصدر الأساسي لإنشاء العملة الأساسية لنقود إئتمانية، ودائع المؤسسات المالية والبنوك لدى بنك ثم ارتفعت سنة 2002 إلى 1755,5 بنسبة نمو 34,23% وهو معدل ضعيف بمقارنة معدل نمو 2001، وقد تواصل ارتفاع

الأصول الخارجية الصافية بمعدلات مستقرة نسبيا من بداية 2002 إلى غاية 2007 حيث بلغت على التوالي في السنوات 2000، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007 معدلات نمو 33,44%، 33,15%، 33,67%، 32,27%، 34,46%، وفي سنتي 2009 و2010 عرفت انخفاضا محسوسا لاسيما سنة 2010 حيث وصلت نسبة نمو هذه الأصول إلى 5,88% مقارنة بسنة 2009 أين سجلت 18,01%.

الشكل رقم 20: تطور الأصول الخارجية الصافية (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

الفرع الثاني: القروض الموجهة للدولة

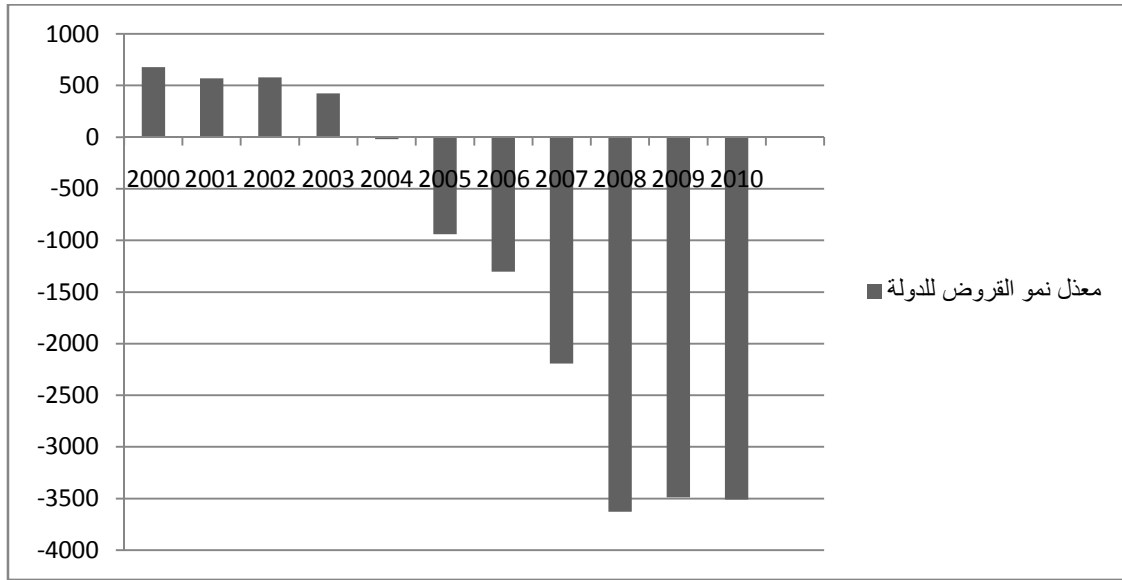
من خلال الجدول السابق والشكل الموالي، نستنتج أن تطور القروض الموجهة للاقتصاد عرفت انخفاضا خلال الفترة 2000-2010، حيث بلغت مجموع القروض الموجهة للدولة 677 مليار دج إلى 569,7 مليار دج ثم ارتفعت بمعدل نمو قدره 1,55% سنة 2002 بالمقارنة مع سنة 2001 لتعود وتنخفض سنة 2003 لتصل إلى 423,4 مليار دج بعد أن كانت 578,6 مليار دج سنة 2002.

وابتداء من سنة 2004 أخذت القروض الموجهة للدولة تأخذ قيما سالبة، والتي تعبر عن تحول مستحقات القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية لها (حقوق) لدى النظام المصرفي، ومنذ نهاية هذه السنة أصبحت الخزينة العمومية دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي (البنوك التجارية وبنك الجزائر)، وبالتالي فإن القروض الموجهة للدولة ابتداء من سنة 2004 لم تعد تشكل جزءا من الكتلة النقدية، حيث وصلت هذه القروض تشكل ما قيمة 20,6- مليار دج، أي حقوق للخزينة على النظام المصرفي بقيمة 20,6 مليار دج.

واستمرت هذه القروض في التراجع طوال فترة 2004-2010 بقيم سالبة، حيث بلغت 20,6- مليار دج سنة 2004، و939,2- مليار دج سنة 2005، و130,41- مليار دج سنة 2006، و2193,3- مليار دج سنة 2007 و362,3- مليار دج سنة 2008 وهذا التراجع المستمر يعبر عن تحول هذه القروض إلى حقوق تأثير التقليل التدريجي لمديونية الخزينة، جزء منه ما بشكل تسديد مسبق، فضلا عن تراكم الادخار المالي من طرفها، ويمكن القول بذلك أن حقوق الخزينة على النظام المصرفي ارتفعت في الفترة 2004-2008، وفي سنة 2009 تراجع هذا الارتفاع من 3627,3 مليار دج سنة 2008 إلى 3488,9 مليار دج سنة 2009، وفي سنة 2010 عادت لترتفع مستحقات الخزينة على النظام المالي إلى 351,9 مليار دج.

ويعد التراجع في نسبة القروض الموجهة للدولة إلى الجباية البترولية التي قلت من افتراضات الدولة من الحكومة (تسيقات بنكية على الحكومة).

الشكل رقم 21: تطور معدل نمو القروض الموجه للدولة (2000-2010)

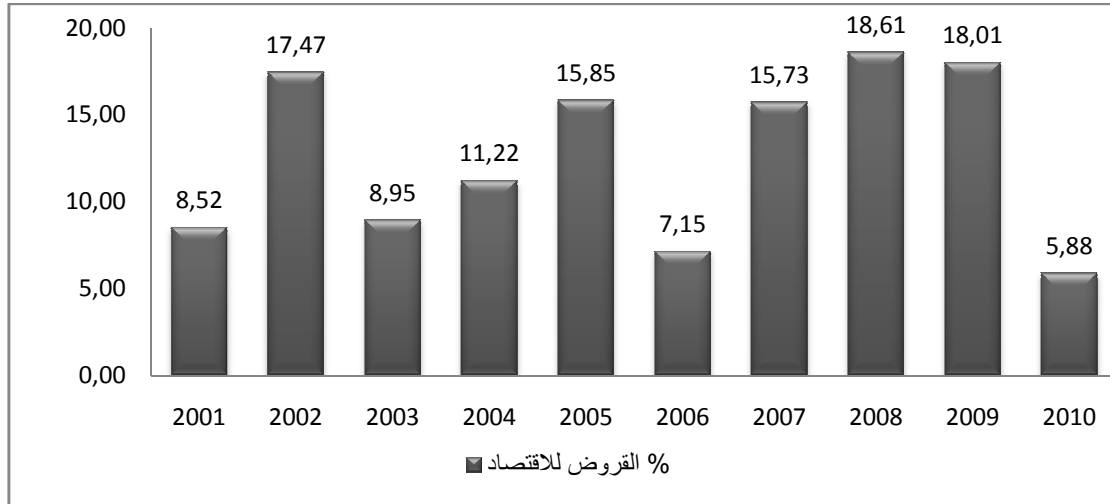


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

الفرع الثالث: القروض الموجهة للاقتصاد

تعد القروض الموجهة للاقتصاد إحدى مكونات القروض الداخلية، وقد عرف هذا المكون ارتفاعا مستمرا طوال الفترة 2000-2010، لكن بمعدلات نمو متذبذبة، حيث انتقلت 993,5 مليار دج بسنة 2000 إلى 3269,1 مليار دج سنة 2010 بنسبة معدل نمو 12,74% خلال هذه الفترة والشكل التالي يوضح هذا التذبذب في معدلات نمو القروض الموجهة للاقتصاد فيما يلي:

الشكل رقم 22: معدلات تطور القروض الموجهة للاقتصاد (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

وبالتالي فإن معدل نمو القروض الموجهة للاقتصاد لم يكن مستقرا على الإطلاق حيث بلغ سنة 2001 بنسبة 8,51%، ثم ارتفع من 993,7 مليار دج سنة 2000 إلى 1078,4 مليار دج سنة 2001، ثم ارتفع معدل نمو القروض الموجهة للاقتصاد سنة 2002 ليصل إلى 71,47% مقارنة بسنة 2001، ليعود وينخفض سنة 2003 إلى 8,95%، ثم ليرتفع سنتي 2004 و2005 ليبلغ على التوالي 11,22% و15,85%، وهذا الارتفاع لمعدل نمو القروض الموجهة للاقتصاد لم يستمر ففي سنة 2006 انخفض إلى نسبة 7,15% مقارنة ب 15,85% سنة 2005.

وفي سنتي 2007 و2008 شهد معدل نمو القروض للاقتصاد ارتفاعا محسوسا بمقارنته مع سنة 2006 حيث وصل على التوالي إلى 15,73% و18,61%.

وعلى عكس سنتي 2007 و2008 فإن معدل نمو القروض للاقتصاد لمس انخفاض محسوسا سنتي 2009 و2010 خاصة في سنة 2010 أين بلغ 5,88% مقارنة بسنة 2009 والذي وصل إلى 18,01%.

وتجدر الإشارة إلى تحليل تطور هذه القروض من زاوية القطاع المستفيد منها سواء كان خاصا أو عاما، وهذا لمعرفة دور البنوك الخاصة والعامة في تمويل الاقتصاد خلال 2000 و2010، بالإضافة إلى أنواع هذه القروض من حيث المدة.

والجدول التالي يوضح حصة القروض الموجهة للقطاعات العام والخاص، بين مساهمة البنوك العامة والخاصة.

الجدول رقم 12: حصة القروض الموجهة للقطاعات العام والخاص

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
1461,4	1485,9	1202,2	989,3	848,4	895,8	859,6	791,6	715,8	740,1	701,8	قروض للقطاع العام
1461,3	1484,9	1200,3	987,3	847,3	895,5	856,7	791,5	715,8	735,1	701,8	بنوك عامة
0,1	1	1,9	2	1,3	0,3	2,7	0,2				بنوك خاصة
1805,3	1599,2	1411,9	1214,4	1055,6	881,6	674,7	587,8	550,2	337,6	291,2	قروض للقطاع الخاص
1374,5	1227,1	1086,7	964	879,2	750,5	568,6	487,7	368,9	297,9	264,8	بنوك عامة
430,8	372,9	325,2	250,4	176,4	131,2	106,1	100	181,2	39,7	26,3	بنوك خاصة
3266,7	3085,1	2614,1	2203,7	1904	1777,4	1534,3	1379,4	1266	1077,7	993	مجموع القروض
86,81	87,91	87,49	88,55	90,68	92,61	92,90	92,74	85,68	95,85	97,34	حصة البنوك العامة
13,19	12,12	12,51	11,45	9,33	7,40	7,09	7,26	14,31	3,68	2,65	حصة البنوك الخاصة
44,74	48,16	45,99	44,89	44,56	50,40	56,03	57,39	56,54	68,67	70,67	حصة القطاع العام من الودائع
55,26	51,84	54,01	55,11	55,44	49,60	43,97	42,61	43,46	31,33	29,33	حصة القطاع الخاص من الودائع

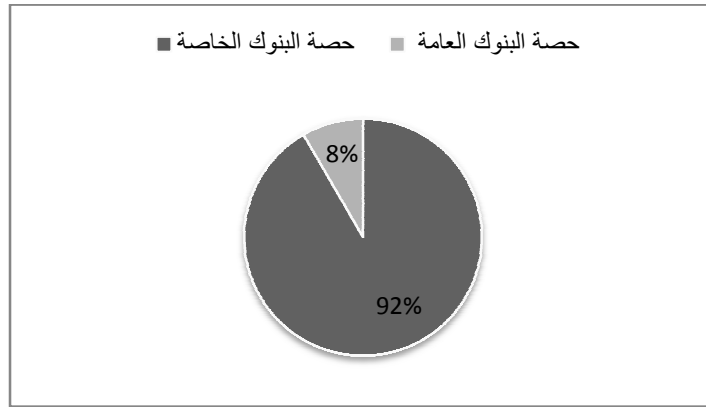
المصدر:

- (2000-2002): خديجة لحر، مرجع سابق، ص: 10؛
- (2006-2003): كريمة بوسنة، مرجع سابق، ص: 32؛
- (2010-2007): بنك الجزائر: تقرير سنة 2011، ص: 101.

نلاحظ من خلال الجدول السابق :

أن مساهمة البنوك الخاصة في تمويل القطاع العام والخاص طوال فترة 2000-2010 تكاد تنعدم، وهذا بمقارنتها مع مساهمة البنوك العامة في تمويل الاقتصاد، بالإضافة إلى أن مجمل هذه القروض ممنوحة للقطاع العام، حيث مثلت البنوك العمومية متوسط حصة البنوك العامة خلال الفترة 2000-2010 ما نسبة 90.78 % من إجمالي القروض الموزعة على القطاعين العام والخاص، في حين مثلت البنوك الخاصة نسبة 9.18 %، ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 23: متوسط حصة البنوك العامة والخاص من القروض (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

أما فيما يخص تحليل القروض حسب المدة فيتم مناقشتها في المبحث التالي ضمن تحليل كفاءة الوساطة المالية.

المطلب الثالث: مستوى تطور الوساطة المالية في الجزائر

عرف النظام المصرفي الجزائري استقرارا خلال فترة (2000-2010) وهو ما دلت عليه تطورات المتغيرات المالية التي شملت أجزاء الكتلة النقدية، وهناك مؤشرات مالية تدرس فعالية هذا النظام المصرفي، والتي سبق وأن أشرنا إليه في الفصل الثاني، وسنحاول دراسة فعالية النظام المصرفي الجزائري عن طريق بعض المؤشرات.

الفرع الأول: القاعدة النقدية إلى PIB (BM/PIB)

تشمل القاعدة النقدية إصدارات البنك المركزي والمتمثلة في النقد القانوني، حيث يعكس هذا المعدل مكانة النقد القانوني بالنسبة لحجم الاقتصاد الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي PIB، حيث أن ارتفاع هذا المعدل يدل على أهمية إصدارات البنك

المركزي من النقد القانوني وتدخله في تمويل الاقتصاد تمويلا تضخميا، وبالتالي كلما كان هذا المعدل ضعيفا كلما كان هذا أفضل للاقتصاد، والجدول التالي يوضح هذا المعدل خلال فترة (2000-2010).

الجدول رقم 13: تطور BM/PIB خلال الفترة (2000-2010)

الوحدة: النسبة المئوية

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
17,42	18,23	13,89	13,71	12,70	12,18	14,22	14,88	14,70	13,65	11,75	BM/PIB

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- أحمد سلامي: مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال 1970-2010، مجلة الباحث، العدد: 11، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص- ص: 45-46.

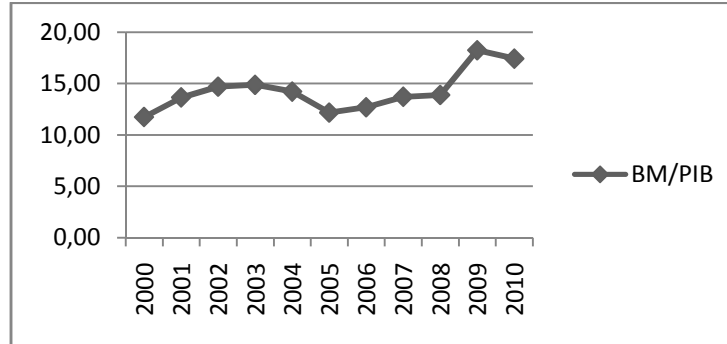
والملاحظ من هذا الجدول أن معدل النقود القانونية إلى الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاعا منذ نهاية سنة 2000 وإلى غاية سنة 2003، حيث وصل إلى 14.88 %، وهذا يدل على أن دور البنك المركزي في تمويل الاقتصاد قد زاد خلال هذه الفترة، وبالمقابل انخفاض هذا الدور بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وفي سنة 2004 بدأ هذا المعدل بالتراجع إلى أن وصل سنة 2005 إلى 12.18 %، ثم شهد بعد ذلك ارتفاعا مستمرا خلال 2006 و2009 حيث بلغ ما نسبته 12.7% سنة 2006 ونسبة 18.23% سنة 2009، بعدها عرف انخفاضا نسبيا سنة 2010، لكن بنسبة متقاربة لسنة 2009، أين سجل 17,4 %، ويمثل معدلا سنّي 2009 و2010 أعلى معدل لهذه النسبة.

وعلى العموم يمكن أن نقول بأن هناك استقرا في معدل النقود القانونية إلى الناتج المحلي الإجمالي استمر إلى غاية 2008، وهذا راجع إلى إتباع الجزائر سياسة انكماشية في إطار برنامج التصحيح الهيكلي. وقد بلغ متوسط هذا المعدل 15% من إجمالي الناتج خلال 2000-2010.

ويمكن توضيح ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 24: تطور BM/PIB خلال الفترة (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق.

الفرع الثاني: معدل النقود إلى PIB (M_1/PIB)

يمثل حجم النقود بمعناه الضيق مجموع كل من الودائع تحت الطلب والنقود القانونية، وبالتالي فإن هذا المعدل يعبر عن أهمية الوساطة البنكية في الاقتصاد الوطني، أي مدى مساهمة البنوك في تمويل الاقتصاد.

ويوضح الجدول التالي تطور حجم النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم 14: تطور معدل M_1/PIB خلال (2000-2010)

الوحدة: النسبة المئوية

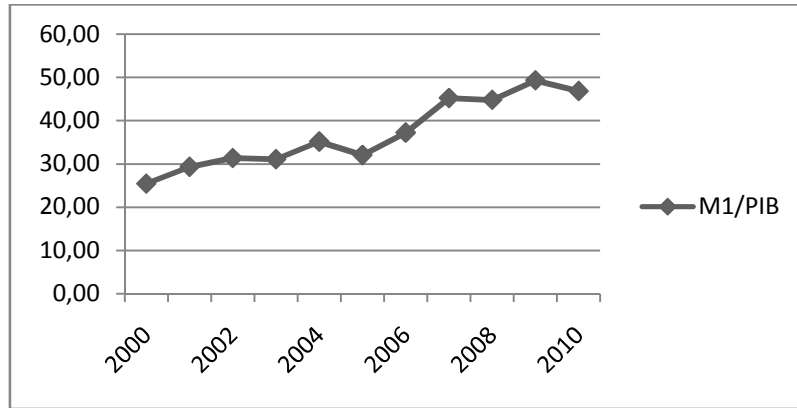
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
46,79	49,27	44,77	45,20	37,20	32,04	35,14	31,04	31,31	29,30	25,42	M_1/PIB

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- أحمد سلامي: مرجع سابق، ص- ص: 45-46.

ويمكن ترجمة هذه المعطيات في المنحنى التالي:

الشكل رقم 25: تطور معدل M_1/PIB خلال (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن هذا المعدل في ارتفاع متزايد في الفترة 2000-2004، حيث سجل سنة 2000 حوالي 25% ثم بدأ بالارتفاع تدريجياً إلى أن بلغ حوالي 35% سنة 2004، أما بعد هذه الفترة فقد شهد تذبذب في نسبه، وهذا طوال فترة 2005 و2010، لكن إذا ما قارناه هذه النسبة مع النسبة التي سجلت في بداية الفترة نجد أنها قد تضاعفت، ومنه يمكن الخروج بأن أهمية المؤسسات البنكية في الاقتصاد قد تحسنت، من خلال تحسن مساهمتها في خلق النقود الكتابية والقانونية ومنح القروض الائتمانية، لكن هذا التحسن لم يكن بالمستوى المطلوب حيث لم تغطي النقود القانونية والكتابية حجم النشاط الاقتصادي في الفترة 2000-2010 سوى 37% كمتوسط هذه النسبة خلال هذه الفترة، وهذا راجع إلى أن معدلات زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدلات زيادة النقد القانوني و النقد الكتابي، وهو ما يعكس محدودية الوساطة البنكية في تفسير معدلات الزيادة في حجم النشاط.

الفرع الثالث: معدل أشباه النقود إلى PIB (QM/PIB)

يبين هذا المعدل مكانة ودائع لأجل وحجمها في الاقتصاد، أي أهمية ومساهمة المؤسسات غير البنكية في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يوضح تطور هذا المعدل خلال 2000-2010.

الجدول رقم 15: تطور معدل QM/PIB خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: النسبة المئوية

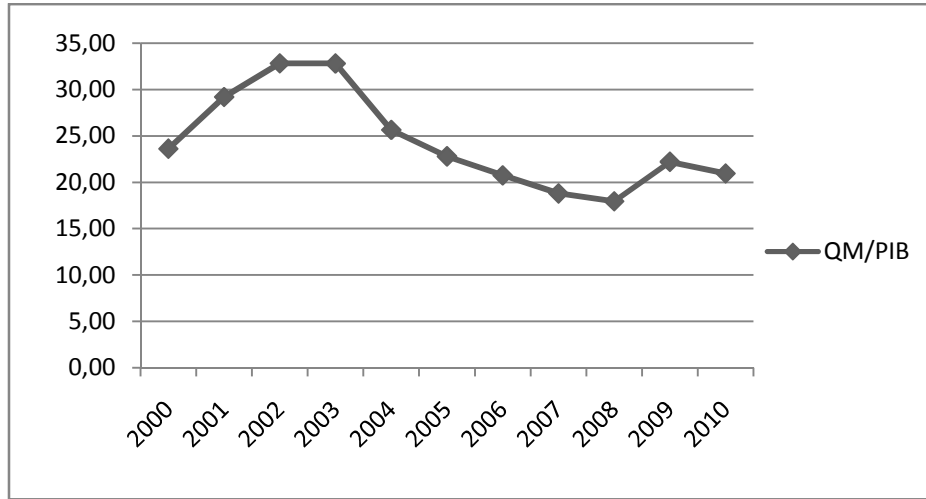
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
20,95	22,21	17,95	18,80	20,74	22,80	25,65	32,82	32,84	29,22	23,63	PIB/QM

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

- أحمد سلامي: مرجع سابق، ص- ص: 45-46

ومن خلال الشكل الموالي نلاحظ أن هذه النسبة أخذت بالتراجع في نموها منذ بداية 2004، حيث تراجعت من 32.82% إلى 25.65%، وهذا راجع إلى تحويل هيكل ودائع المؤسسات البنوكية من ودائع لأجل إلى ودائع تحت الطلب.

الشكل رقم 26: تطور معدل QM/PIB خلال الفترة 2000-2010



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق.

الفرع الثالث: معدل الكتلة النقدية بالمعنى الواسع إلى PIB (M_2/PIB)

يعبر هذا المعدل على نسبة سيولة الاقتصاد، وهو حسب ماكون المعدل الذي يمثل حجم القطاع المالي الرسمي مقارنة بحجم الاقتصاد، وهو مؤشر للتطور المالي والنقدي في ظل مستوى معين، حيث يعبر على التوسع النقدي والتمويل التضخمي للاستثمارات لما يكون هذا المعدل مرتفعا جدا.

ولا يخلو هذا المعدل من الانتقاد حيث إذا ارتفع ما بين 70 و 90% يصاحبه نمو في معدلات التضخم، وفي حالة كان منخفضا في حدود 50 و 60%، كما هو الحال بالنسبة للدول ذات الهيكل المالي البنكي، يدل على المستوى الضعيف للوساطة في تمويل الاقتصاد وبالتالي حجم القطاع المالي، كما أن في الدول المتقدمة نجد هذا المعدل منخفضا وفي حدود 50% نظرا لضعف التمويل البنكي وساطة الأسواق المالية على تمويل الأعوان الاقتصاديون. ومن خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور هذا المعدل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، والتي تعد من الدول ذات الهيكل المالي البنكي.

الجدول رقم 16: تطور معدل M_2/PIB خلال الفترة 2000-2010

الوحدة: النسبة المئوية

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

67,74	71,49	62,72	64,00	57,94	54,84	60,79	63,86	64,15	58,52	49,05	PIB/M ₂
-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	--------------------

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على:

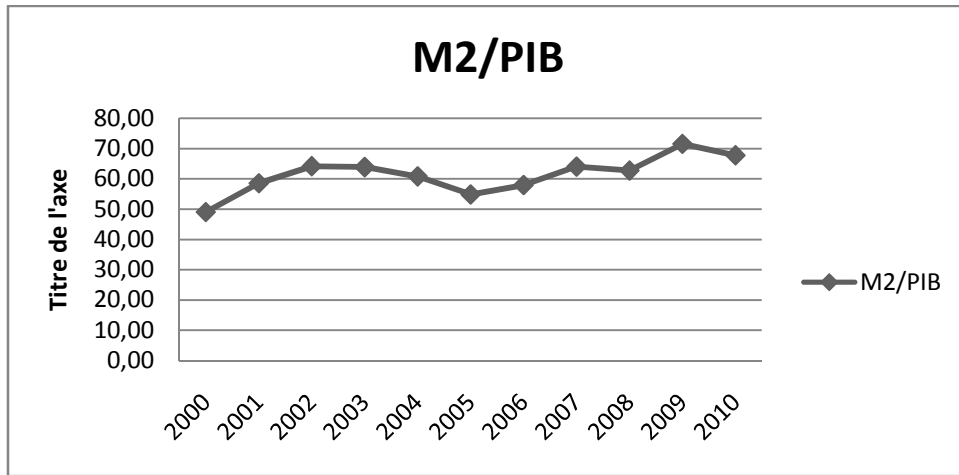
- أحمد سلامي: مرجع سابق، ص- ص: 45-46.

سجل هذا المعدل سنة 2000 ما نسبته 49 %، ليستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2002 لمعدل 64%، واستقر فيما بعد سنة 2003 بمعدل يقارب معدل سنة 2002 يقدر بـ 63.86%، وهذا راجع إلى تشجيع السلطات الجزائرية على الطلب والتوسع في منح الائتمان للاقتصاد من قبل الوساطة المالية، ثم عاد لينخفض هذا المعدل سنتي 2004 و2005 إلى 60.8% و 54.8% على الترتيب، ثم عاد ليرتفع في سنتي 2006 و 2007 إلى 58% و 64%، ثم شهد بعد ذلك تذبذبا حيث سجل انخفاضاً، ثم ارتفاعاً، ثم انخفاضاً في السنوات 2008، 2009، 2010.

وبالتالي فإن معدل الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M₂ إلى PIB كان محصوراً في المعدلين 49% و 71%، بمتوسط 62.78% وهو يدل على أن هناك توسع كبير في الوساطة المالية، ولا بد من تحليل مكانتها في الاقتصاد من خلال تحليل الفجوة بين الاستثمار و الادخار وسيتم التطرق إلى هذا من خلال البحث الثالث.

ويمكن أن نوضح تطور هذا المعدل من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم 27: تطور معدل M₂/PIB خلال الفترة 2000 – 2010



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول السابق.

الفرع الرابع: معدل القروض إلى PIB (CB/PIB)

تشير هذه النسبة إلى مكانة القروض في الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح تطور هذه النسبة في الجزائر خلال 2000-2010، كما يلي:

الجدول رقم 17: تطور معدل القروض إلى PIB (CB/PIB)

الوحدة: النسبة المئوية

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
27,11	30,75	23,57	23,53	22,36	23,50	24,95	26,26	27,99	25,50	24,08	CB/PIB

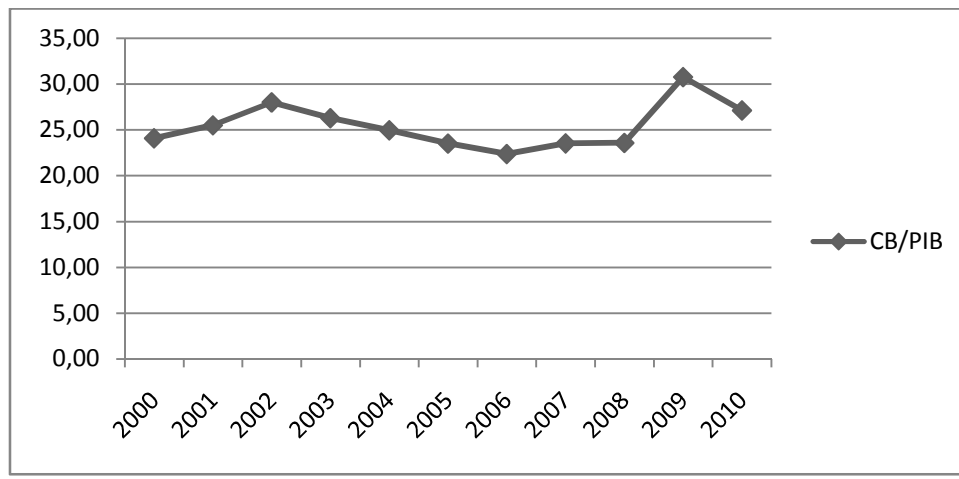
المصدر: من إعداد الطالبة بناوا على:

- أحمد سلامي: مرجع سابق، ص- ص: 45- 46.

يظهر لنا من خلال هذا الجدول أن القروض البنكية إلى إجمالي الناتج المحلي عرف معدلات متقاربة جدا خلال الفترة 2000-2010 تتراوح بين 22% و30%، بمعدل متوسط 25.42%، وهذا يعني أن حجم القروض في الاقتصاد لا يمثل سوى نسبة ضعيفة جدا، وهذا يعني أن دور الوساطة المالية في منح القروض خلال هذه الفترة تميز بالمحدودية خاصة وأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد استنادة.

والشكل التالي يوضح أكثر تغيرات هذا المعدل من سنة إلى أخرى:

الشكل رقم 28: تطور معدل القروض إلى PIB (CB/PIB)



المصدر: من إعداد الطالبة بناوا على الجدول السابق.

وفي الأخير يمكن استخلاص أن الوساطة المالية في الجزائر لازال دورها محصورا في تمويل دورات الاستغلال رغم الإصلاحات التي قامت بها، والتي انعكست إيجابا على المتغيرات المالية، لاسيما على الكتلة النقدية والمالية، والتساؤل الذي يطرح نفسه حول النموذج التمويلي للجزائر، أمام ضعف المؤسسات المالية غير البنكية (ضعف QM/PIB) في تمويل النشاط الاقتصادي، وارتفاع مكانة الوساطة البنكية (M1/PIB) الذي يؤدي إلى ظهور تأثيرات تضخمية في الاقتصاد، بالإضافة إلى ضعف القروض الموجهة للاقتصاد ولاسيما الطويلة، وغياب التمويل المباشر (سوق المالية نشطة).

بعد دراسة المؤشرات المالية التي تمثل مستوى تطور الوساطة المالية، سنحاول في المبحث التالي التعرف لتطور المؤشرات الحقيقية وهذا من خلال دراسة معدلات الاستثمار، الادخار والنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: علاقة مؤشرات الوساطة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف لأهم التطورات الحاصلة في الدائرة الحقيقية من خلال التطرق إلى تطورات الاستثمار الادخار والناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو الاقتصادي، ثم سنحاول دراسة علاقة مستوى التطور المالي في النظام المالي الجزائري وتأثيرها على النمو الاقتصادي، من خلال دراسة كفاءة الوساطة المالية، و التعرف لقنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، وهذا لمساعدتنا على الخروج باستنتاجات لتحديد طبيعة العلاقة بين الدائرتين (المالية والحقيقية).

وسيتضمن هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور المتغيرات الحقيقية في الجزائر؛

المطلب الثاني: كفاءة النظام المصرفي الجزائري؛

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين النظام المصرفي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: تطور المتغيرات الحقيقية في الجزائر

سنتناول فيما يلي تحليل المتغيرات الحقيقية في الجزائر والمتمثلة أساسا في المعدل الادخار ومعدل الاستثمار، بالإضافة إلى تغيرات الناتج المحلي الإجمالي المعبر عنه بالنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تطور معدلات الادخار والاستثمار

يوضح الجدول التالي تطور كل من الادخار و الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم 18: تطور معدلات الادخار والاستثمار إلى PIB (I/PIB, S/PIB)

الوحدة: النسبة المئوية

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
40,38	46,62	37,46	34,43	30,25	31,69	33,31	30,34	30,65	26,84	23,56	I/PIB
47,99	46,55	57,08	56,99	57,40	55,16	48,06	45,05	40,89	41,74	45,03	S/PIB

المصدر: أحمد سلامي: مرجع سابق، ص- ص: 45- 46.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي عرف تحسنا ملحوظا خلال الفرق 2000-2008، حيث ارتفع من 45.03% إلى 57.08%، وهذا راجع إلى زيادة الادخار خلال هذه الفترة حيث سجل 1857 مليار دج سنة 2000 ثم استمر في الارتفاع إلى غاية 2008 بقيمة 6330.3 مليار دج.

وفي سنة 2009 تراجع هذا المعدل إلى 46.55% بعد أن كان 57.08% سنة 2008 ولم يدم هذا الوضع طويلا حيث ارتفع سنة 2010 لكن بمعدل يقارب المعدل المسجل سنة 2009 حيث بلغ 48%، وهذا المعدل يبرز لنا أن المنافسة بين المؤسسات المالية فيما يخص جلب وتعبئة المدخرات الوطنية قد زاد وهو ما أدى إلى ارتفاع الادخار الوطني، بالإضافة إلى ارتفاع مدخرات قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما فيما يخص الاستثمار فنجد أنه قد عرف تحسنا في قيمته، إذ استمر في الارتفاع على طول الفترة 2000-2010 من 791.7 مليار دج إلى 4865.9 مليار دج، لكن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بقيت متذبذبة وضعيفة إلى حد كبير مقارنة مع حصة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا على مدى الفترة 2000-2010، حيث ارتفعت نسبة الاستثمار إلى الناتج

المحلي إجمالي من 23.56% إلى 37.46%، في حين سجل معدل الادخار نسبة 45.03% إلى الناتج المحلي الإجمالي، و 57.08% خلال نفس الفترة، وبالتالي نستنتج أن المعدلات المرتفع التي شهدتها قيم الادخار لم تعكس تطور حجم الاستثمار. غير أنه في سنة 2009 سجل معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي تقارب جد كبير بينه وبين معدل الادخار بنسبة 46.62% و 46.55% بالنسبة لمعدل الادخار، وهذا راجع إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 11090 مليار دج سنة 2008 إلى 10034.3 مليار دج سنة 2009.

يمكن توضيح الفجوة الموجودة بين الادخار و الاستثمار (إلى الناتج المحلي الإجمالي) من خلال الجدول التالي والذي يوضح متوسط هتين النسبتين للفترة 2010-2000.

الجدول رقم 19: متوسط الفجوة بين الادخار و الاستثمار (إلى PIB) خلال 2010-2000

الوحدة: نسبة مئوية

البيان	S/PIB	I/PIB	الفجوة
2010-2000	23.3	49.27	16.04

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم الفجوة بين متوسط معدل الادخار ومتوسط معدل الاستثمار كبيرة جدا وفي حدود 16.04% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل عن فعالية وكفاءة الوساطة المالية وقدرتها على رفع معدل تحويل الإيداعات السائلة إلى استثمارات ذات إنتاجية حقيقية ليكون لها الأثر على المتغيرات الحقيقية، وبالتالي رفع معدل لتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

انتهجت الجزائر في الفترة 2010-2000 سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل وهذا ي ظل وفرة المداحيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط و ذلك عبر برنامجين للإصلاح برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي و برنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويوضح الجدول التالي تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2000.

الجدول رقم 20: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2010-2000

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

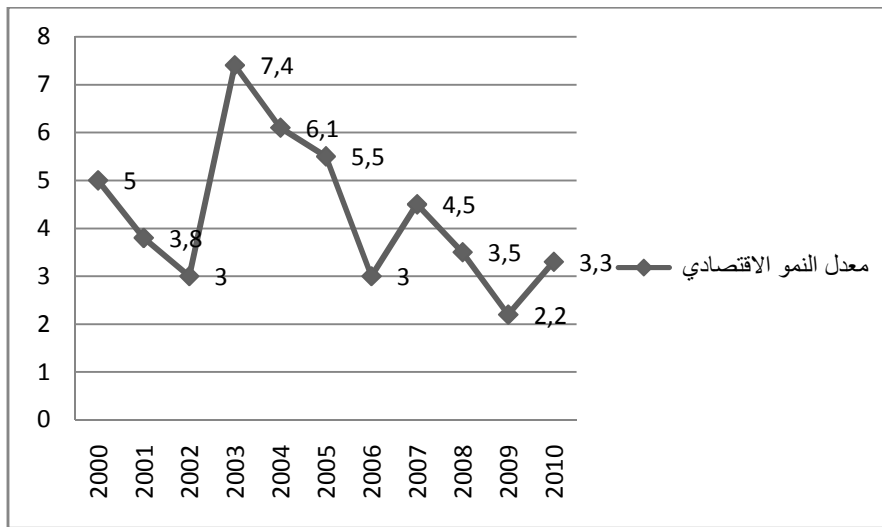
3.3	2.2	3.5	4.5	3	5.5	6.1	7.4	3	3.8	5	معدل نمو PIB
-----	-----	-----	-----	---	-----	-----	-----	---	-----	---	-----------------

Source: <http://www.indexmundi.com/ff/algeria/produit-interview-bruit-taux-de-croissance-reelle.htm>.

Le :07/04/2013 , 11.05.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي لم يعرف ارتفاعا كبيرا طوال الفترة 2000-2010 إلا في الفترة 2003-2005، أين سجلت معدلات النمو الاقتصادي أعلى معدلات بالمقارنة مع السنوات الأخرى، وهذا راجع إلى تأثير برنامج التصحيح الهيكلي التي قامت به الجزائر بين 2001-2004، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 29: تطور معدل النمو الاقتصادي (T.PIB)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن تطور معدل النمو الاقتصادي شهد انخفاضا خلال 2000-2002، بنسب ضعيفة إلى أن وصل في 2002 نسبة 3%، بعدها عرف تحولا جذري إذ ارتفع سنة 2003 إلى أعلى مستويات لمعدل 7.4%، ليشهد بعد ذلك انخفاضا إلى أن وصل سنة 2006 معدل 3%، ثم ليشهد بعد ذلك تذبذبا في قيمته خلال الفترة 2006-2007، أين تراوحت نسب النمو بين 2.2% و3.3%، وهذا التذبذب في نسب النمو الاقتصادي راجع في الأساس إلى أسعار البترول في الأسواق العالمية. كل هذا يقودنا إلى طرح تساؤل حول دور الوساطة المالية في تحقيق هذه المعدلات خلال نس الفترة.

المطلب الثاني: كفاءة الوساطة المالية في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب تحليل كفاءة الوساطة المالية من خلال دراسة الفجوة بين الادخار والاستثمار في الفترة 2000-2010، وهذا لأن كفاءة الوساطة المالية وتأثيرها على المتغيرات المالية يكون من خلال تحويل الادخار السائل إلى استثمارات حقيقية تساهم رفع المعدل التراكمي لرأس المال، وهذا بالتعرض لمعدل التحويل، ومراقبة مكانة القروض الطويلة الأجل.

الفرع الأول: معدل التحويل

يقيس معدل التحويل كفاءة الوساطة المالية في تحويل الادخار إلى استثمارات، من خلال زيادة تراكم رأس المال، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، ويعبر عن نقص المدخرات الفعلية التي تتم تعبئتها عن مقدار التمويل اللازم للاستثمار.

ولمعرفة دور الوساطة المالية في الاقتصاد الجزائري، سنحاول أولاً تحلي الفجوة بين الادخار والاستثمار قبل التطرق لمعدل التحويل، ويبين لنا الجدول التالي معدل هذه الفجوة كنسبة من الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم 21: تطور الفجوة بين الادخار والاستثمار إلى (PIB) خلال 2000-2010

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل الفجوة إلى PIB	21,47	14,9	10,24	14,71	14,75	23,47	27,16	22,56	19,62	-0,06	7,61

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم 18.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الفجوة بين الادخار والاستثمار سجلت اتساعاً كبيراً على طول الفترة 2000-2010، وهذا يدل على أن نسبة قليلة من الادخار في الجزائر يستثمر أما الباقي فيتم اكتنازه، حيث سجلت بأن هناك 27.15% من الناتج المحلي الخام أي من الثروة المكتترة عام 2006 لم تستعمل في شيء حيث لم تستهلك ولم تستثمر وهو ما يعادل 2312.13 مليار دج⁽¹⁾.

أي أن للجزائر إمكانيات مالية لكنها لا تستخدمها بطريقة إنتاجية رغم أن اقتصادها متعطش للاستثمارات المنتجة وإلى النمو والتشغيل، وهذا يعود إلى ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد*.

(1) أحمد سلامي: مرجع سابق، ص: 49.

* إن الاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب بل أيضاً على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصادياً وهي عادة لا تتوفر في الدول النامية، وهو ما يطلق عليه في أدبيات الاستثمار بالطاقة الاستيعابية.

وبالتالي فإن التحسن الحاصل على مستوى أجهزة الوساطة فيما يخص المدخرات لم تترجم إلى استثمارات منتجة تساهم في رفع معدل تراكم رأس المال، فمن جهة معدلات ادخار جيدة تقابلها معدلات استثمار ضعيفة، وليس في المستوى المطلوب، وهذا ما يعكس معدل التحويل ضعيف في الاقتصاد الجزائري، سببه الاكتناز وضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد.

وفي النظرية الاقتصادية يتحدد التوازن الاقتصادي لما يكون الادخار مساويا للاستثمار ($I=S$)، بمعنى أن معدل التحويل يكون 100%⁽¹⁾، والجدول التالي يوضح معدل التحويل خلال الفترة 2000-2010 كما يلي:

الجدول رقم 22: معدل التحويل للفترة: 2000-2010.

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التحويل *	52,33	64,31	74,97	67,35	69,31	57,45	52,69	60,41	65,63	100,14	84,15

* معدل التحويل = $100 * (I/S)$

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: أحمد سلامي: مرجع سابق، ص- ص: 45-46.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2009 سجل معدل التحويل معدل 100.14%، ونستطيع القول هنا أن نعتبر سنة 2009 نقطة التوازن بين الادخار و الاستثمار، أي أن الاقتصاد الجزائري عرف توازنا اقتصاديا لأول مرة خلال الفترة 2000-2010.

لكن وعلى الرغم من ذلك يبقى معدل التحويل في الجزائر ضعيفا خلال هذه الفترة. بمتوسط معدل التحويل 68%، وهي نسبة منخفضة ودون المستوى المطلوب، وهذا راجع إلى الخلل الموجود ضمن المحيط الاستثماري في الجزائر، والذي يشوبه عدم الشفافية وانتشار البيروقراطية في تسيير البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى المبالغة في طلب الضمانات العينية التي لا يستطيع توفيرها الأعوان غير المالية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي التأثير السلبي على كفاءة الوساطة المالية في تحويل المدخرات إلى استثمارات، وهو ما يقلل من نسبة التراكم الرأسمالي في الاقتصاد.

الفرع الثاني: القروض المتوسطة والطويلة الأجل

(1) رياض لمزاودة: مرجع سابق، ص: 155.

تعد القروض المتوسطة والطويلة الأجل إلى القروض الممنوحة للاقتصاد مؤشرا هاما على مدى مساهمة الوساطة المالية في تمويل المشاريع ذات الطابع التجديدي و الابتكاري المتوسط وطويل الأجل، وتعد هذه الأخيرة أهم مصادر تراكم رأس المال وتحقيق النمو الاقتصادي نظرا لعوائدها المرتفعة.

الجدول التالي يوضح تطور معدل القروض القصيرة ، المتوسطة والطويلة إلى مجموع القروض الموزعة خلال الفترة 2010-2000.

الجدول رقم 23: هيكل القروض حسب آجال استحقاقها خلال الفترة: 2010-2000

الوحدة: النسبة المئوية

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
40,1	42,8	45,5	46,5	48,1	51,98	42,64	56,05	49,57	47,6	47	قروض قصيرة الأجل
25,1	27,6	34,8	37,5	41,3	45,05	42,6	40,5	47,58	49,1	49,6	قروض متوسطة الأجل
34,8	29,6	19,7	15,9	10,7	2,97	3,4	3,45	2,85	3,3	3,4	قروض طويلة الأجل

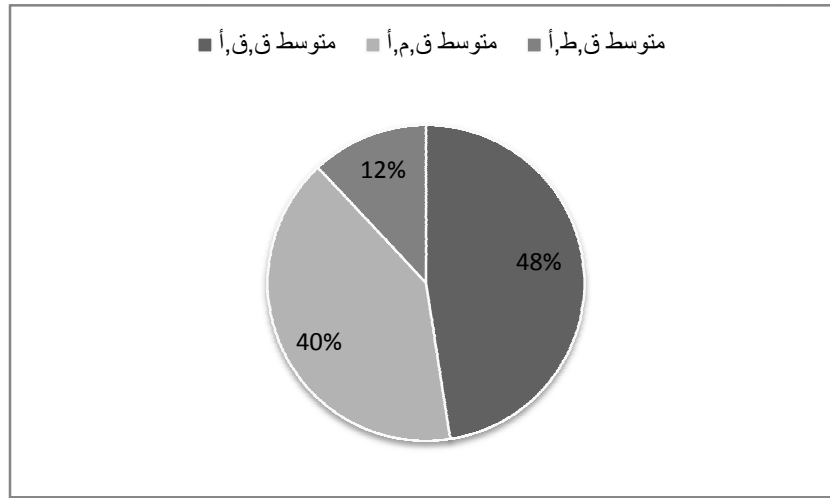
المصدر: - (2005-2000): رياض لمزاودة، مرجع سابق، ص: 129؛

- (2010-2007): بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة القروض القصيرة كانت سنة 2000 تمثل نسبة 47% من مجموع القروض، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع إلى غاية 2005، أين وصلت إلى حدود 52%، وهذا يدل على أن تمويلات الوساطة المالية كانت متوجهة نحو تمويل الدورات الاستغلالية بحدود نصف التمويلات الإجمالية، وفي سنة 2000، تراجعت هذه النسبة واستمرت إلى غاية 2010 بمعدل 40%، أما فيما يخص القروض المتوسطة، فقد سجلت ما نسبته 50%، سنة 2000، ليستمر في الانخفاض إلى غاية 2010 بمعدل 25%، وإذا لاحظنا معدلات القروض الطويلة الأجل فإننا نجد أنها ضعيفة جدا بمقارنتها مع القروض القصيرة والمتوسطة، خاصة في الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2005، وفي الفترة من 2006 إلى 2010 عرفت هذه القروض ارتفاعا ملحوظا بمقارنتها مع الفترة السابقة، وهو أمر إيجابي يدل على أن توجه تمويلات الوساطة المالية بدأت في التوجه نحو التمويل الطويل الأجل، حيث كانت في الفترة السابقة ضعيفة جدا نتيجة إتباع البنوك التجارية سياسة السلوك الحذر باعتبارها تمتاز بدرجة من المخاطر.

وعلى العموم فإن هذا الارتفاع في التوجه نحو التمويلات الطويلة الأجل يبقى ضعيفا بمقارنته مع التمويلات القصيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2000، والشكل التالي يوضح ذلك ، حيث يمثل النسبة المتوسطة خلال هذه الفترة لكل نوع من القروض.

الشكل رقم 30: متوسط القروض حسب آجالها في الفترة 2000-2010



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل إلى إجمالي القروض قد تجاوزت عتبة 50% من مجموع القروض خلال الفترة 2000-2010، مع هذا بقيت القروض الطويلة الأجل التي تمثل أضعف نسبة رغم تحسنها في السنوات الأخيرة.

إن التوجه الكبير للبنوك والمؤسسات المالية إلى القروض القصيرة ذات الربح السريع والمحدود والمتوجه نحو تمويل عمليات الاستغلال، و الإفراط في السلوك الحذر لمنح القروض، أثر ذلك على ضعف القروض الطويلة الأجل الموجهة نحو تمويل المشاريع ذات الطابع الابتكاري والتجديدي، حيث لم يتجاوز هذا النوع من القروض 11.82% من مجموع القروض في هذه الفترة.

وبالتالي فإن ضعف معدل تحويل الادخار إلى استثمار، وضعف حجم القروض الطويلة الأجل إلى مجموع القروض الممنوحة للاقتصاد، مؤشران يدلان على ضعف قدرة الوساطة المالية في الجزائر على تحقيق تراكم رأس المال وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، رغم التحسن الكبير المسجل في معدلات الادخار والنتائج علي ارتفاع الودائع، التي لم تعكس إلى استثمارات طويلة الأجل التي من شأنها رفع معدل تراكم رأس المال وإحداث تنوع إنتاجي وتكنولوجي.

المطلب الثالث: تحليل علاقة الوساطة المالية بالنمو الاقتصادي في الجزائر

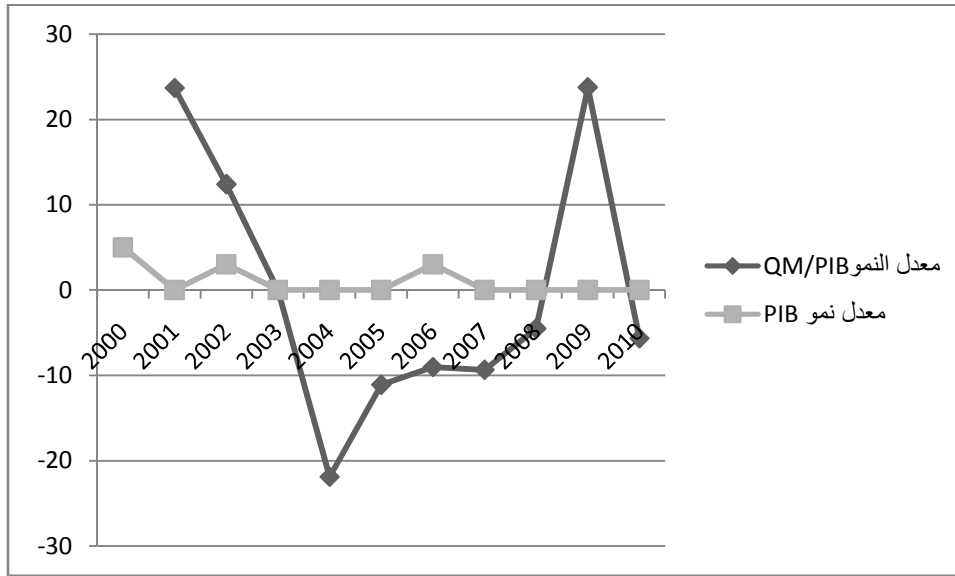
سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة الارتباط بين النمو الاقتصادي وبعض المؤشرات المالية، وهذا باستنتاج علاقة الارتباط بيانيا، لأننا لم نتمكن من قياسها إحصائياً، ومن بين المؤشرات التي اعتمدناها في التحليل، أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، الكتلة النقدية بمعناها الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي، الكتلة النقدية بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، والقروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا لأنها تعكس مكانة الوساطة المالية في الاقتصاد

بحيث سنقارن بين مستويات تطور هذه المتغيرات ومعدل النمو كما يلي:

الفرع الأول: علاقة أشباه النقود بالنمو الاقتصادي

من خلال الشكل التالي الذي يوضح تطور مؤشر أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطور النمو الاقتصادي خلال 2010-2000.

الشكل رقم 31: تحليل علاقة أشباه النقود بالنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2010 - 2000



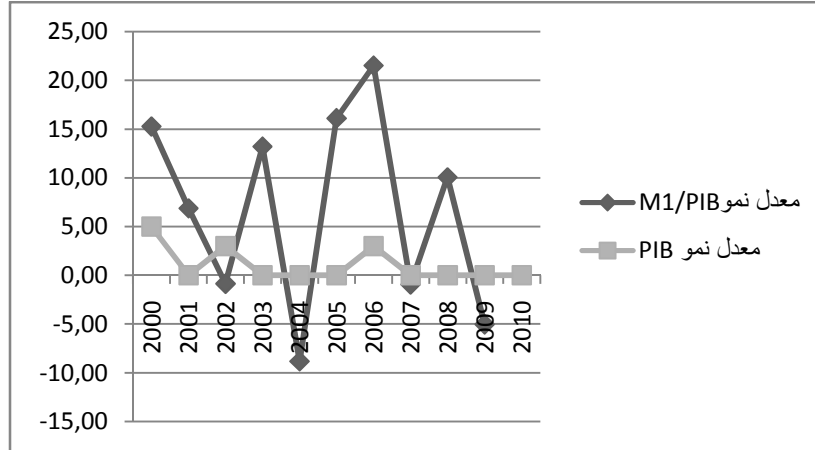
المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين رقم 15 و 20.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نمو أشباه النقود إلى النمو الاقتصادي أنه لا توجد علاقة ارتباط بين النمو الاقتصادي ونحو حصة أشباه النقود من الناتج، حيث نجد أن معدل النمو مستقر بالمقارنة مع نمو أشباه النقود، فمن خلال الشكل نلاحظ أن نمو أشباه النقود عرف نموا متناقصا إلى غاية 2004 أين بدأ هذا المعدل بأخذ قيم سالبة إلى غاية سنة 2008، ومعناه أن أشبه النقود قد انخفضت، وفي سنة 2009 و 2010 عرف معدل أشبه النقود إلى الناتج ارتفاعا.

الفرع الثاني: النقود M1 بالنمو الاقتصادي

والشكل التالي يوضح تطور كل من الكتلة النقدية. بمعناها الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي و النمو الاقتصادي:

الشكل رقم 32: تحليل علاقة النقود M1 بالنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2000 – 2010



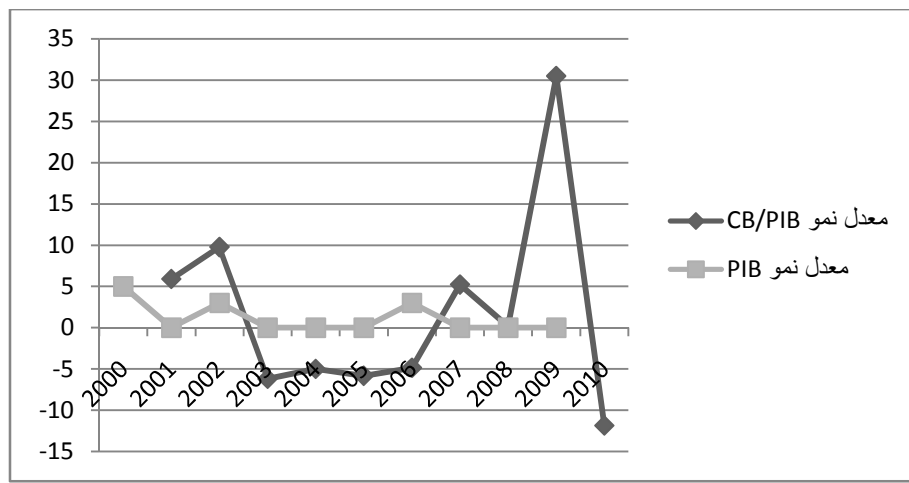
المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين رقم 15 و 20.

ومن خلال الشكل أيضا تظهر لنا أن تطور الكتلة النقدية M1، غير مرتبط بتاتا مع منحنى تطور النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: علاقة القروض بالنمو الاقتصادي

ويبين الشكل التالي التباين فيما بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و نمو نسبة القروض من الناتج:

الشكل رقم 33: تحليل علاقة القروض بالنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2000 – 2010



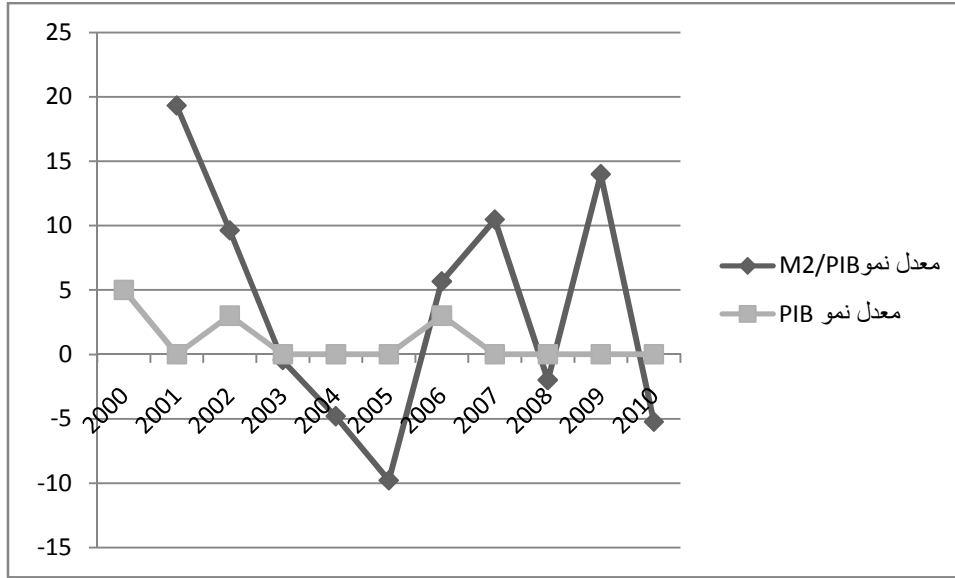
المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين رقم 15 و 20.

والشكل اعلاه يبرز لنا كذلك أن هنا فرق كبير بين النمو الاقتصادي و نمو القروض الى الناتج المحلي الاجمالي.

الفرع الرابع: علاقة الكتلة النقدية بالنمو الاقتصادي

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن نمو القروض لا يحاكي على الاطلاق منحني النمو الاقتصادي.

الشكل رقم 34: تحليل علاقة الكتلة النقدية بالنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2000 – 2010



المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين رقم 15 و 20.

ويمكن الخروج بأن تطور التطور الاقتصادي في الجزائر لا يتأثر بالوساطة المالية، وإنما يعتمد على متغيرات خارجية، تتمثل أساسا في تغيرات إيرادات الجباية البترولية، ومستوى تطور أسعار البترول في الأسواق العالمية، لأن الاقتصاد الجزائري عبارة عن اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة عالية جدا.

لكن يبقى إثبات هذا رياضيا باستعمال مناهج الاقتصاد القياسي وتحديد اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي و الوساطة المالية في الاقتصاد الجزائري، وهو ما لم تتمكن من دراسته بحكم ضيق الوقت.

خلاصة الفصل الثالث

تناولنا من خلال هذا الفصل كل من هيكل النظام المصرفي الجزائري و الإصلاحات المالية التي تضمنته خلال الفترة 2000-2010، وهذا بالتركيز على ماجاء به قانون النقد والقرض والتعديلات التي شملته ، وقد كان الهدف الأساسي لهذه الإصلاحات الخروج بالنظام المصرفي من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المصرفي، وعليه فقد كان هنالك أثر لهذه الإصلاحات على المتغيرات المالية، فمن خلالها حققت الجزائر معدلات منخفضة للتضخم، وكذا تحقيق نسب موجبة لأسعار الفائدة، وبالتالي ارتفاع الادخارات، بالإضافة إلى أن الجزائر قد حققت تحسن ملحوظ خاصة فيما يتعلق بنمو كتلتها النقدية، وهذا من خلال تطور مقابلاتها، ولم يعكس هذا التحسن في تطور الوساطة المالية على النمو الاقتصادي بحكم أن الدولة الجزائرية تعتمد على قطاع المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي، وأن قطاعها المصرفي لا يساهم في تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل، بالإضافة إلى عدم كفاءته في تحويل الادخارات إلى استثمارات.

الخاتمة

إن أهمية الوساطة المالية تكمن في تخفيض تكاليف المعاملات المالية، وتسير عدم تماثل المعلومات بين الأعوان الاقتصاديين (أصحاب العجز وأصحاب الفائض)، إضافة إلى الخدمات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات، توفير المعلومات وتخفيض المخاطر والتخصيص الأمثل للموارد المالية، هذه الخدمات من شأنها أن ترفع معدل تراكم رأس المال و إحداث تحديد تكنولوجي يساعد على تحريك النمو الاقتصادي، وهذا لا يتحدد إلا من خلال كفاءة الوساطة المالية في القيام بذلك.

وضمن هذا الأساس تتحدد الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال عرض أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والتطبيقي.

النتائج النظرية:

من خلال الدراسة النظرية يمكن الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

1. نتيجة لقصور عملية التمويل المباشر ظهر دور الوساطة المالية في تغطيته من خلال الجمع بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض؛ من خلال عملية تحويل الادخارات إلى استثمارات حقيقية؛
2. تعمل الوساطة المالية على الربط بين الأعوان الاقتصاديين أصحاب الفائض وأصحاب العجز؛
3. يشمل الوسطاء المليون جميع المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية، وبالتالي ليتحدد نوعين من الوساطة المالية، وساطة نقدية والتي تتم فيما بين النقود، ووساطة غير نقدية وتتم من خلال المؤسسات المالية غير البنكية؛
4. تتلخص أهم وظائف الوساطة المالية في تقديم المعلومات المالية وتحليلها للأعوان الاقتصاديين، وتخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة، وتوفير السيولة وتدني المخاطر، بالإضافة إلى توفير الائتمان وتقديمه لراغبيه؛
5. يعكس النمو الاقتصادي اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، إذ إلى حد كبير نظرة عامة عن الوضعية الاقتصادية السائدة؛
6. يتحدد النمو الاقتصادي بناء على عدة عوامل، تتركز في عوامل الإنتاج وهي: رأس المال، التقدم التكنولوجي والعمل، بالإضافة إلى عوامل أخرى محددة؛

✓ تؤثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي من خلال المصادر الداخلية للنمو الاقتصادي، وتمثل في قنوات الانتقال من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي، وتشمل قناة تراكم رأس المال من خلال ما نقوم به من توفير السيولة وتخفيض المخاطر المتعلقة بها، إضافة إلى توفير المعلومات وضمان تدفقها بين طرفي العلاقة، كل هذا يساهم في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد في المشاريع ذات المردودية العالية وزيادة التراكم الرأسمالي؛

✓ قناة التحديد التكنولوجي من تمويل الاختراعات والإبداع، وهو ما يعكس إيجاباً على الإنتاجية، وإحداث تنوع تكنولوجي في الاقتصاد، ونتيجة لتمرکز النشاطات المالية يؤدي ذلك إلى إحداث وفورات خارجية،

وسهولة انتقال المعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، من شأنه أن يرفع من التطور المالي وإحداث آثار خارجية للمؤسسة.

7. يرتبط تأثير الوساطة المالية على قنوات الانتقال إلى النمو الاقتصادي بكفاءة النظام المصرفي، ومستوى تطوره؛
8. وجود تأثير إيجابي فيما بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي، وهو ما برهنته الدراسات النظرية والتطبيقية، لكن هناك اختلاف في تحديد اتجاه هذه العلاقة إن كانت أحادية أو تبادلية

النتائج التطبيقية:

يعد تحليل العلاقة بين مؤشرات تطور الوساطة المالية والنمو الاقتصادي داخل الاقتصاد الجزائري من خلال الفصل الثالث، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. عرفت الجزائر عدة إصلاحات أساسية منذ بداية استقلالها، وكان من أبرزها قانون النقد والقرض الذي يعد نقطة تحول إلى اقتصاد السوق، حيث تميز اقتصاد الجزائر بعد هذا القانون بتقييد للوساطة المالية؛
2. اقتصرت هذه الإصلاحات المالية في مجملها على الجانب التنظيمي للنظام المصرفي (الوساطة المالية)، وكان لها الأثر على المتغيرات المالية ومنها التضخم وأسعار الفائدة، إذ شهد التضخم معدلات متناقصة في السنوات الأخيرة للفترة 2000-2010 مقارنة مع بدايتها، أما أسعار الفائدة فقد اتجهت نحو تسجيل معدلات موجبة بعد سنة 1996؛
3. يعتمد تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة 2000 - 2010، على الودائع لأجل بمعدل متوسط هذه الفترة 40% من مجموع الكتلة النقدية بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب بنسبة 36%، في حين أن نسبة النقود القانونية عرفت استقرار في هذا المعدل طول هذه الفترة، حيث سجلت 23%؛
4. تعد البنوك العامة هي المستحوذة على نشاط البنوك الخاصة، وهذا ناتج عن الأزمة التي حدثت في الجزائر، وهي أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والتي أدت إلى اهتزاز ثقة الزبائن في القطاع البنكي الخاص مما أثر على مستوى نشاط الوساطة المالية لدى البنوك الخاصة؛
5. التطورات التي تحدث في الكتلة النقدية ترجع بدرجة كبيرة إلى تطور مقابلاتها، وفي الجزائر لم تعد القروض الموجهة للدولة إحدى مكونات الكتلة النقدية ابتداء من سنة 2004، وهو راجع إلى تحسين ميزانية الدولة بسبب ارتفاع احتياطات الصرف الرسمية التي بحوزة بنك الجزائر، ولأنه مرتبط أساسا بإيرادات قطاع محروقات، ويبقى مستوى نمو القروض الاقتصادية ضعيفا بمقارنته مع نمو الأصول الخارجية الصافية؛
6. تبقى مساهمة البنوك الخاصة في منح قروض ضعيفة جدا مع مقارنتها بالبنوك العامة، والتي تستحوذ على معظم هذه القروض بنسبة 92%، وهو أمر يدل على إن الاقتصاد الجزائري تسيطر عليه الدولة؛
7. نسبة تطور معدل الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع M_2 إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB عرف ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2000-2010، حيث تراوح بين 49% و 71%، وهي معدلات تدل على أن الوساطة المالية في تحسن

- كبير، وهذا بمقارنة هذه النسبة في الدول المتقدمة، حيث تنحصر هذه النسبة بين 50% و60%، وعلى العموم يمكن القول بأن الوساطة المالية جيدة؛
8. هناك ضعف كبير في معدل القروض إلى الناتج المحلي الخام، طوال فترة الدراسة حيث عرف متوسط هذا المعدل خلالها حوالي 24%، وتميز بإستقرار شبه نسبي؛
9. هناك فجوة كبيرة بين معدل الادخار والاستثمار إلى الناتج الخام رغم التطور الملحوظ في حجم الاستثمارات، وهذا راجع الى سوء تحويل هذه الادخارات إلى الاستثمارات، وبالتالي ضعف دور الوساطة المالية في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد في الاقتصاد الجزائري؛
10. نمو الاقتصاد الوطني يعتمد بالأساس على تغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث تمثل نسبة كبيرة من إيرادات هذا القطاع مجموع الناتج المحلي الخام؛
11. لا تهتم الوساطة المالية في الجزائر على تمويل المشاريع ذات الطابع التجديدي والابتكاري، الذي يمتاز بطول فترته، حيث تقوم معظم نشاطها على منح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، إذ تمثل القروض الطويلة الأجل ما نسبته 12% من متوسط معدل القروض الطويلة الأجل إلى مجموع القروض خلال الفترة 2000 – 2010.

اختبار صحة الفرضيات:

بناء على النتائج النظرية والتطبيقية التي توصلنا إليها بعد الدراسة سنقوم باختبار فرضيات البحث من خلال ما يلي:

الفرضية الأولى: والتي مفادها "تؤثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي من خلال قنوات الانتقال من الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية، ومن أبرزها قناة تراكم رؤوس الأموال."

وهي فرضية صحيحة حيث أنه من خلال الجانب النظري تم إثبات أن الوساطة المالية لها تأثير فعال على النمو الاقتصادي، من خلال رفع معدل تراكم رأس المال، تمويل التجديد التكنولوجي وإحداث وفورات خارجية، وهو مرتبط بمدى فعالية الوساطة المالية.

الفرضية الثانية: ومفادها "توجد علاقة سببية بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي تتحدد في:

- علاقة وحيدة الاتجاه من الوساطة المالية إلى النمو الاقتصادي أو من النمو الاقتصادي إلى الوساطة المالية؛
- أو هي علاقة تبادلية .

وهي فرضية صحيحة، وهو ما أكدته الدراسات النظرية و التطبيقية التي تناولت هذه العلاقة، بحيث اختلفت في تحديد اتجاهها.

الفرضية الثالثة: التي مفادها "يساعد الإصلاح المالي في تفعيل الوساطة المالية، وهو ما ينعكس إيجابا على مؤشرات تطورها."

وهذه الفرضية صحيحة، وهذا من خلال تأثير هذه الإصلاحات من جانب أسعار الفائدة، هذا من شأنه أن يرفع من القدرة الشرائية للعملة، وزيادة معدلات الادخار، الأمر الذي يسمح بزيادة الكتلة النقدية وبالتالي التأثير على الوساطة المالية.

الفرضية الرابعة: ومفادها "يرتبط النمو الاقتصادي الجزائري بقطاع المحروقات، أي بمتغيرات خارجية على عكس المتغيرات الداخلية، وهو ما ينفي علاقته (النمو الاقتصادي) بالوساطة المالية في الجزائر."

وهذه الفرضية هي الأخرى صحيحة، حيث أن الاقتصاد الجزائري يتميز باكتناز موارد، حيث سجلت معدلات ادخار كبيرة مع استثمار ضعيف جدا، وهو ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري ليس اقتصادا إنتاجيا، بل هو اقتصاد ربحي يعتمد على أسعار البترول في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ذلك فهو يعبر عن ضعف مكانة الوساطة المالية في تحويل الادخارات إلى استثمارات إنتاجية ذات مردودية عالية، وتحقيق تراكم رأس المال الذي من شأنه أن يرفع النمو الاقتصادي، حيث نجد أن دور الوساطة المالية في الجزائر مقتصر على تمويل نشاط الاستغلال.

الاقتراحات والتوصيات:

من خلال هذه الدراسة وما توصلنا إليه، تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل ففي الوساطة المالية، وهو عدم كفاءتها في تحويل الادخارات إلى استثمارات (تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد)، ويمكن الخروج بالاقتراحات التالية:

1. ضرورة تطوير القطاع البنكي وعدم الاكتفاء بتحديثه، وهذا لتمكين البنوك والمؤسسات المالية للعب الدور الأساسي في تمويل الاقتصاد، وبالتالي المشاركة الحقيقية في تحقيق النمو الاقتصادي؛
2. ضرورة وضع سياسة لمنح القروض خاصة القروض طويلة الأجل، وهذا لدفع الوساطة المالية نحو تحويل الفوائد السائلة إلى استثمارات حقيقية؛
3. ضرورة حل مشكل الضمانات الكبيرة على القروض، من خلال خلق صناديق لضمان القروض لتمكين فئة الأعوان الاقتصاديون الذين لا يملكون ضمانات للحصول على القروض كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي رفع معدل تحويل الادخارات إلى استثمارات؛
4. زيادة الوعي الاستثماري في الأصول طويلة الأجل، على اعتبارها المحرك الأساسي لإحداث نمو إنتاجي، وبالتالي تحريك النمو الاقتصادي؛
5. توسيع قاعدة منح القروض من طرف البنوك لمشاريع ذات مردودية عالية؛

6. منح أهمية أكبر للمؤسسات غير البنكية في الجزائر، من خلال توسيع نشاطها في التراب الوطني، نظرا لدورها في زيادة الكتلة النقدية، بشكل لا يترتب عنه آثار تضخمية.

آفاق الدراسة:

تبقى العلاقة بين المتغيرات المالية والنقدية والمتغيرات الحقيقية من أهم المواضيع التي أثارت النقاش والجدل في الدراسات الحديثة، وبحكم أن هذا الموضوع يمكن دراسته على عدة جوانب بتفصيل متغيراته، أو من خلال ربطه مثلا بالإصلاحات المالية، أو حتى من خلال استعمال طرق رياضية وإحصائية لتحليل العلاقة، ولهذا يمكن اقتراح بعض المواضيع التي من شأنها أن تكمل هذه الدراسة من بينها:

- تحليل أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي من خلال استعمال طرق الاقتصاد القياسي (استعمال نموذج قياسي)، يدرس درجة الارتباط والانحدار بين متغيرات هذه الدراسة؛
- الإصلاحات المالية وتأثيراتها على المتغيرات المالية وانعكاسها على النمو الاقتصادي؛
- دور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات وتأثيرها على التراكم الرأس مالي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب

1. إبراهيم بن صالح العمر: الدور التنموي لمصارف والوسطاء الماليين، مراجعة للفكر الاقتصادي، نوفمبر 2009.
2. أحمد بوراس: تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
3. أحمد هني: العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط07، 1991.
4. أسامة كامل، عبد الغني حامد: النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
5. إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات: مفاهيم ونظم اقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
6. أيمن الشطبي وآخرون: مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
7. بلغروز بن علي: محاضرات في السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط03، 2008.
8. حسن أحمد توفيق: التمويل والإدارة في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
9. حسن سمير عشيش: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض والتوسيع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
10. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة: إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
11. السيد متولي عبد القادر: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
12. شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
13. صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية، المفهوم الأهداف الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
14. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط07، 2010.
15. عاطف وليم اندراوس: أسواق الأوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي، والتحرير المالي ومتطلبات تطویرها، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2007.
16. عبد الحكيم كراجه وآخرون: الإدارة والتحليل المالي-أسس- مفاهيم- تطبيقات، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط02، 2006.
17. عبد العزيز محمد المخلاقي: أساسيات الإدارة المالية، جامعة ابن سينا، اليمن، disponible dans le site : www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/344.pdf
18. عبد الغفار حنفي: إدارة المصارف - السياسات المصرفية- تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية للبنوك الإسلامية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.
19. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في النمو، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

20. عبد اللطيف بن انشهو: مدخل للاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2007.
21. عبد الله حياية: الاقتصاد المصرفي- البنوك الالكترونية، البنوك التجارية- السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
22. عبد المنعم السيد علي وسعد الدين العيسي: النقود والمصارف وأسواق المال، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
23. علي عباس: الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
24. فريدة بخزاز بعدل: تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2008.
25. كنجو عبود كنجو، إبراهيم رهي فهد: الإدارة المالية، دار المسيرة المنشر، عمان، ط2، 2002.
26. محمد حسين الوادي وآخرون: النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
27. محمد صالح الخناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية- البورصة والبنوك التجارية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1998.
28. محمد صالح القريشي: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
29. محمد عبد الخالق: الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
30. محمد عبد العزيز عجيمية: التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق- النظريات والاستراتيجيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
31. محمود حسين الوادي، كاظم حاسم العيساوي: الاقتصاد الكلي- تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007.
32. محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005.
33. محمود يونس، عبد النعيم مبارك: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
34. معروف هوشيار: تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
35. منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية-مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث للتوزيع، ط2، 2010.
36. نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطب: الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر، الأردن، 2006.

II. الملتيقيات:

1. خليل عبد القادر، سليمان بوفاسة: دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و16 أبريل 2006، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بو علي- الشلف-الجزائر.

2. عبد الحليم غربي: تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائري وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر، أيام 18-19 - 20 أبريل 2010.

III. المجلات العلمية

1. أحمد سلامي: مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال 1970-2010، مجلة الباحث، العدد: 11، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر.
2. عبد الحق بوعتروس، محمد دهان: أثر التغيير في التداول النقدي على الناتج المحلي في لاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 05، 2009، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
3. علي أحمد البلبل وآخرون: التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي - حالة مصر، 1974-2002، أوراق صندوق النقد العربي، عدد: 09، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.
4. لولو موسى بوخاري: سياسات الصرف الأجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية - دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
5. لخضر عداوة، حبيب قنوني: التغيرات الاقتصادية البنكية و النمو الاقتصادي - حالة الجزائر (1962-2008)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد: 05، 2012.
6. لطفي مخزومي: التحليل الاقتصادي لدالة كوب- دوغلاس لمخول البطاطا بولاية الوادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد: 05، 2012.
7. وفاء أحمد أحمد: الوساطة المالية في المصارف الإسلامية، بحث تطبيقي في المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، مجلة الأستاذ، معهد الإدارة الرصافة، العدد: 201، 2013.

IV. التقارير:

1. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، أكتوبر 2011.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
monétaire, (conseil national économique et social, rapport sur, regarde sur la politique
(26eme:1990-1999 session plénier, juillet 2005).

٧. الرسائل والأطروحات:

أ. أطروحات الدكتوراه:

1. إدريس رشيد: إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود، ومالية، جامعة ابن بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007.
2. بلعزوز بن علي: أثر تغير الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
3. درس رشيد في: إستراتيجية تكييف المنظومة الجزائرية ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2007.
4. عبد القادر برش: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.
5. علي بطاهر: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثار على تعبئة المدخرات وتحويل التنمية، أطروحة دكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.
6. فتحي بن لدغم: ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص: نقود، مالية وبنوك، جامعة ابن بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

ب. رسائل ماجستير:

1. إسماعيل بن قانة: دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري بين 1970-2001 والتنبؤ بها للفترة 2000-2006، رسالة ماجستير، تخصص: دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة- الجزائر، 2005.
2. آكن لونس: السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، رسالة ماجستير، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2011.
3. بدر شحدة سعيد حمدان: تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني 1995-2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة- فلسطين، 2012.
4. بعلي حسني مبارك: إمكانية رفع كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة ومالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.
5. حورية حميني: آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها- حالة الجزائر - رسالة ماجستير، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006.

6. خالد عجيلوي: وظيفة الوساطة المالية في البورصة ودورها في تنمية المعاملات المالية- دراسة مقارنة لبلدان المغرب العربي، رسالة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006.
7. خديجة لحر: دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية- حالة البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.
8. رشد علي التل: أثر التعليم على النمو الاقتصادي- حالة الأردن، رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاد، جامعة اليرموك، 1991.
9. رياض لمزاودة: تحليل علاقة النظام المالي بالنمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاديات المالية، النقود والبنوك، جامعة فرحات عباس- سطيف- الجزائر، 2007/2006.
10. سمير مسعي: تسعير القروض المصرفي- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير، شعبة: البنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.
11. عبد الرحمان بن عزوز: دور الوساطة المالية في تنشيط الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة تونس، رسالة ماجستير، فرع: إدارة أعمال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
12. عبد الله بلعدي: التمويل برأس المال المخاطر، دراسة مقارنة مع التمويل بنظام المشاركة، تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.
13. فاروق سحنون: قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، 2010.
14. كريم بودخدخ: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010.
15. كريمة بوسنة: البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر- دراسة حالة البنوك الفرنسية، رسالة ماجستير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2011.
16. مراد عبد القادر: دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974- 2003، رسالة ماجستير، تخصص: نمذجة اقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
17. مريم بن شريف: أنظمة تأمين الودائع المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص: بنوك: نقود ومالية: جامعة سعد دحلب- البليدة- الجزائر، 2006.
18. مصطفى بن ساحة: أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغيرداية- الجزائر، 2010.
19. منيرة باباس: اللاوساطة المصرفية في ظل تصاعد نشاط الوساطة المالية - دراسة حالي فرنسا و تونس، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007.

20. نصيرة بن نافلة: أثر السيولة وحيادية النقود، دراسة قياسية، كل من دولة الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
21. هشام بورمة: النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة مالية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2009.
22. محمد أمين بن الدين: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2009)، رسالة ماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.
23. العيد صوفان: دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة - دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير، تخصص: إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011.

VI. المواقع الإلكترونية:

1. A sociation professionnelle Tunisienne des banques et des établissement financiers :financement bancaire et croissance économique, disponible dans le site : <http://www.apb.org.tn>
 2. Bernard Eric : développement financier, politique monétaire et croissance économique, disponible dans le site : www.univ-orlean.fr/deg/GDRocomofi/active/colloquendugdr2000/pdf/e1-1.pdf.
 3. Dimitry Osinski : the Relationship between finance development and economic growthe (national university kyiv. Mohgla academym 2005, disponible dans le site: eerc.kiev.ua/research/matheses/2000/Asinsky_Dzmitry/body.pdf).
 4. Florend Disting, Farid Maklouf, Adil Naaman ; développement financier, flux financier et croissance économique, document detravail,université de pau et des l'Abour, Franc,centre analyse théorique et de traitement des données économiques, 27 disponible dans le site :<http://catt.univ-pan.fr/live/N°10juine2012>,
 5. [http : www.indexmundi.com/ff/algeria/produit-interview-bruit-taux-de-croissance-reelle.htm](http://www.indexmundi.com/ff/algeria/produit-interview-bruit-taux-de-croissance-reelle.htm). le
 6. Mario Dehove : Institution et théorie de la monnaie, mars 2001, Disponible dans le site: <http://perso.orange.fr/mario.dehove/chapitre2.pdf>.
 7. roman J imborean : la croissance économique et développement financier-le cas de pays Europe central et oriental, document de travail, université paris XII, septembre 2004, disponible dans le site :nelutu.Homeip.net/~moni/cv%20romona%20french%20mai%202007.pdf.
 8. roman j imborean : la croissance économique et développement financier-le cas de pays Europe central et oriental, document de travail, université paris XII, septembre2004, disponible dans le site :nelutu.Homeip.net/~moni/cv%20romona%20french%20mai%202007.pdf.
9. موسوعة ويكيبيديا الحرة : www.wikipidia.org/wiki

الملاحق

الملحق رقم 10: الوضعية النقدية

الوحدة: (مليار دج / نسبة مئوية)

السنوات	نقود ورقية	ودائع تحت الطلب	نقود m1	اشباه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو النقود الورقية	نسبة نمو و ت	نسبة نمو M1	نسبة نمو اشباه النقود	نسبة نمو M2	الودائع DB المصرفية	قروض CB البنوك
1999	440	465,1	905,1	884,2	1789,3	/	/	/	/	/	/	/
2000	484,5	563,7	1048,2	974,3	2022,5	23,96	27,87	15,81	48,17	13,03	1441,9	993
2001	577,2	661,3	1238,5	1235	2473,5	23,34	26,74	18,15	49,93	22,30	1789,9	1077,7
2002	664,7	751,6	1416,3	1485,2	2901,5	22,91	25,90	14,36	51,19	17,30	2127,4	1266
2003	781,3	849	1630,3	1724	3354,3	23,29	25,31	15,11	51,40	15,61	2442,9	1379,4
2004	874,3	1286,2	2160,5	1577,5	3738	23,39	34,41	32,52	42,20	11,44	2705,4	1534,3
2005	921	1501,7	2422,7	1724,2	4146,9	22,21	36,21	12,14	41,58	10,94	2944,5	1777,4
2006	1081,4	2086,2	3167,6	1766,1	4933,7	21,92	42,28	30,75	35,80	18,97	3516,5	1904
2007	1284,5	2949,1	4233,6	1761	5994,6	21,43	49,20	33,65	29,38	21,50	4517,3	2203,7
2008	1540	3424,9	4964,9	1991	6955,9	22,14	49,24	17,27	28,62	16,04	5161,8	2614,1
2009	1829,4	3114,8	4944,2	2228,9	7173,1	25,50	43,42	-0,42	31,07	3,12	5146,4	3085,1
2010	2098,6	3539,9	5638,5	2524,3	8162,8	25,71	43,37	14,04	30,92	13,80	5712,1	3266,7

المصدر: (2005-1999): conseil national économique et social. op cit.

(2007-2006): بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنمو النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، أكتوبر، 2010.

الملحق رقم 02: حجم الاستثمارات و الادخارات في الجزائرالوحدة: مليار دج

السنوات	PIB	الاستثمارا	معدل نمو I	الادخار S	معدل نمو S
2000	4 123,50	971,7	23,56	1 857,00	45,03
2001	4 227,10	1 134,6	26,84	1 764,30	41,74
2002	4 522,80	1 386,4	30,65	1 849,30	40,89
2003	5 252,30	1 593,6	30,34	2 366,10	45,05
2004	6 149,10	2 048,2	33,31	2 955,10	48,06
2005	7 562,00	2 396,5	31,69	4 171,20	55,16
2006	8 514,80	2 575,5	30,25	4 887,70	57,40
2007	9 366,60	3 224,9	34,43	5 338,00	56,99
2008	11 090,00	4 154,5	37,46	6 330,30	57,08
2009	10 034,30	4 677,5	46,62	4 671,10	46,55
2010	12 049,50	4 865,9	40,38	5 782,30	47,99

- المصدر: أحمد سلامي: مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال 1970-2010، مجلة الباحث، العدد: 11، 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص- ص: 45-46.